جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة حول

الحركات الانفصالية في جنوب السودان (2005-2025)

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

إعداد الطالب :
بلخير بوجمعة

إشراف الأستاذ:
أ. د بوضياف محمد

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ. د شطاب كمال	جامعة المسيلة	رئيسا
أ. د بوضياف محمد	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
أ. د بوعيسى حسام الدين	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2024-2025

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بلخير بوجمعة الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 100780062 والصادرة بتاريخ 16 09 2016

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: الحركات الانفصالية في جنوب السودان (2005-2025)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2025/05/27

توقيع المعني (ة)

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة حول

الحركات الانفصالية في جنوب السودان (2005-2025)

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

إعداد الطالب :
بلخير بوجمعة

إشراف الأستاذ:
أ. د بوضياف محمد

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ. د شطاب كمال	جامعة المسيلة	رئيسا
أ. د بوضياف محمد	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
أ. د بوعيسى حسام الدين	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2024-2025

شكر ..

أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور **شطاب كمال** الذي أشرف على هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة المسيلة .

الإهداء

إلى والداي الكريمان

إلى إخوتي وأخواتي
الأفاضل

إلى زوجتي الغالية وأبنائي
الأعزاء

أهدي هذا العمل...

مقـــدمـــة

تحاول القوى الغربية و منذ الحملة النابليونية على مصر عام 1798م، أن تعيد صياغة وتشكيل المنطقتين العربية والإفريقية,بما يخدم أهدافها ومصالحها الاستعمارية.والمتأمل في أدبيات السياسة الغربية اتجاه العالم غير الغربي عموما يلاحظ أنها تتستر دونما وراء دعاوى إنسانية وأخلاقية، تهدف في حقيقة أمرها إلى السيطرة والنهب. وقد أظهرت أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها تلك النزعة المتأصلة في الوجدان الغربي.

إن القراءة الواعية للتاريخ تبين بجلاء أن الأهداف الاستعمارية الغربية في المنطقتين العربية والإفريقية واحدة، وإن باعدت بينها الأزمنة و الأماكن.ويمكن القول أن الحالة السودانية، وما تطرحه من تنافس دولي واضح تمثل صورة مصغرة للمشهد الإفريقي العام في عصر الهيمنة الأمريكية . بيد أنها تضيف مع ذلك ملامح ودلالات أخرى,نظرا لارتباطها المباشر بمنظومة الأمن القومي العربي والإسلامي، وبحسبانها نقطة التقاء وتمازج بين عوالم حضارية متعددة العروبة،والإفريقية، والإسلام، فالسودان يعيش مضاعفات مرحلة بناء الدولة الحديثة التي تلقى بتأثيرات متعددة سلبا على كثير من مكونات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلى وحدته المجتمعية والإثنية التي تبدو من بين أكثر الكيانات حساسية اتجاه الصراعات السياسية والعسكرية الداخلية التي مازالت تظللها دوامات من الرياح والعواصف والصراعات المتراكمة الإقليمية والدولية على منطقة القرن الإفريقي.

تعتبر قضية جنوب السودان من اخطر وأكثر القضايا الإقليمية تعقيدا في القارة الإفريقية والعالم العربي, فقد لازمت هذه القضية السودان حتى قبل استقلاله, حيث تطاولت الحرب الأهلية في جنوب السودان, وتسببت في الإطاحة بالنظامين العسكريين الأول و الثاني, كما أودت بالديمقراطية الثانية والثالثة، وقادت إلى إحداث العديد من الأزمات السياسية والانهيار الاقتصادي الذي يعاني منه السودان اليوم.

إن الحرب في جنوب السودان تعد من أطول الحروب عمرا في إفريقيا حيث دامت لفترة طويلة وأهدرت كميات مهولة من الموارد البشرية والاقتصادية بل وأمتد أثرها إلى الأقاليم السودانية الأخرى، وحتى دول الجوار. والآن يشهد السودان مسرحا جديدا وممثلين جدد في إقليم مجاور لجنوب السودان هو إقليم دارفور والذي تمتعت حربه بصدى إقليم يودولي لم يسبق له مثيل في معظم صراعات المنطقة العربية والقارة الإفريقية وذلك لأسباب عديدة.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الدراسة من خلال أهمية انفصال جنوب السودان ومدى تأثيره على السودان بشكل خاص وعلى الأمة العربية بشكل عام، وذلك لما تحويه هذه الأمة من تناقضات قد تحذو حذو الجنوب بالمناداة بالانفصال وتأسيس كيانات مستقلة، وكذا الدور الكبير الذي أضحت تلعبه الأطراف الخارجية خاصة القوى الكبرى من خلال إستراتيجية الهيمنة التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الطامعة بالسودان بما انه ظل يشغل موقعا متقدما وساحة خصبة لصراع القوى العظمى لما يتمتع به جنوب السودان من موارد وثروات طبيعية جعل من الإقليم الجنوبي مسرحا هاما للتدخلات الخارجية بحيث تؤدي هذه الدول أدوار كبيرة كان لها الفضل في تقسيم الدولة وكذا سعيها الدائم لتفتيت السودان والوطن العربي باسم الشرعية الدولية، فهي تعمل على إعادة هندسة المنطقة من الناحية الجيوبوليتيكية بما يحقق لها أهدافها ومصالحها.

إشكالية الدراسة:

ترتكز المشكلة البحثية في علاقة أزمة جنوب السودان بأبعادها الإقليمية والدولية وهو ما يمكن ترجمته في الإشكال الجوهري التالي:

ما هي العوامل والأسباب التي ساهمت في انفصال جنوب السودان؟

ويتفرع عن الإشكالية المحورية التساؤلات الفرعية التالية:

- هل للتعدد الإثني والقبلي في السودان دور في تصعيد الأزمة في جنوب السودان؟
- ماهي العوامل التي أدت إلى الصراع بين شمال السودان وجنوبه ؟
- ما هي تداعيات ومخاطر انفصال جنوب السودان محليا و إقليميا؟

الفرضيات:

تعرف الفرضية على أنها علاقة سببية بين متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة, وقد سار البحث على جملة من الفرضيات التي تعد لبنة أولى في دراسة هذا الموضوع وتتلخص هذه الفرضيات في:

الفرضية الأولى: التعدد الإثني والقبلي في السودان أدى إلى حدوث حرب أهلية مابين الشمال والجنوب.

الفرضية الثانية: العامل الخارجي ساهم في الدفع بالجنوب إلى الانفصال من خلال إثارة الاختلافات العرقية و الاثنية ومن خلال تأجيج النزاعات السلطوية ومحاولة تحقيق المصالح الاقتصادية.

الفرضية الثالثة:انفصال جنوب السودان نتج عنه تداعيات ومخاطر على السودان بشطريه الشمالي والجنوبي وعلى دول الجوار العربي و الإفريقي.

مبررات اختيار الموضوع:

لم يكن اختيارنا للموضوع من قبيل الصدفة فبالإضافة إلى الاهتمام الخاص بالموضوع فإن كثرة التقارير الصحفية وكثافة المادة الإعلامية وكذلك توفر بعض المصادر والمراجع ولو أنها قليلة حول الموضوع وبعض الدراسات المتعلقة بدولة جنوب السودان جعلتنا نقبل على هذا الموضوع.

1. المبررات الذاتية: يمثل موضوع حركات الانفصال الذي تشهده المنطقة العربية بؤرة الاهتمام الشخصي للباحث, فالدافع الرئيسي وراء البحث هو ازدياد نشاط هذا الحراك بشكل رهيب حيث أن خطر التفكك لا يصيب السودان فحسب بل يتعداه إلى الكثير من الدول العربية فإذا انهار السودان وتقسم ما بقى منه، سينعكس الأمر سلبا على الجوار العربي، لذلك فإن إخراج السودان من مأزقه هو واجب كل عربي في ظل تأزم الوضع في دارفور، وكذا باعتباره موضوعا يمس مجال الدراسة بالإضافة إلى روح الانتماء لهذا الفضاء العربي الذي يتمنى له المخلصون من أبناءه كل النجاح والأمن والاستقرار على غرار الدول الغربية التي تنعم بكل هذا التطور والأمن.

2. المبررات الموضوعية: تكمن في أهمية الموضوع في حد ذاته حيث يعد موضوع حيوي من جميع الجوانب المحيطة به من جهة ومن حيث أنه ظاهرة متاصلة في الحياة البشرية منذ القدم . ويسلط الضوء على ظاهرة باتت تؤرق الحكومات والشعوب العربية ألا وهي ظاهرة الانفصال, خاصة في ظل محاولة الدول الكبرى إعادة إحياء اتفاقية سايكس–بيكو لتقسيم المنطقة العربية لكن بثوبها الجديد مشروع الشرق الأوسط الكبير.

حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية : يتمثل التحديد المكاني لهذه الدراسة في الأساس ليشمل أراضي السودان وهي دراسة حالة من حالات الحركات الانفصالية الموجودة في عديد الدول العربية مثالا عن ذلك الكرد في سوريا والعراق .

2. الحدود الزمنية: تتحدد الدراسة مابين فترة نهاية الحرب الباردة وهي الفترة التي عرفت تغيرات على الساحة العالمية حيث شهدت بروز القطب الأمريكي كقطب مهيمن على العلاقات الدولية وتنتهي الدراسة في 2005 وهي سنة الاستقلال الفعلي لدولة جنوب السودان.

أدبيات الدراسة:

حيث تناولت هذه الدراسة أشهر الحركات الانفصالية في القارة الإفريقية انطلاقا من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ودور القوى الخارجية في تغذية هذه الحركات وتشجيعها على الانفصال .

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أبواب كل باب يحوي عدة فصول, فإضافة إلى الفصل التمهيدي الذي تناول فيه الكاتب التجربة السياسية الإفريقية والسياسة السوفيتية والأمريكية تجاه القارة باعتبارهما قطبا العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور حركات التحرر في العالم، منوها بمبدأ حق تقرير المصير وبداية نظرية الزنجية في القارة الإفريقية, وتحدث الباحث في الباب الأول عن قضية إرتريا وعلاقتها التاريخية مع أثيوبيا وفي الباب الثاني تناول قضية جنوب السودان بين الحكم الفيدرالي والانفصالية، حيث تحدث الكاتب عن جذور الحركة السياسية والإدارية السودانية ونشأة قضية جنوب السودان في الفصل الثاني إضافة إلى الحلول السلمية بين الحكم الذاتي والفيدرالية في الفصل الثالث وفي الباب الثالث تناول قضية بيافرا ودور المنظمات الدولية في حل القضية ومستقبل الدبلوماسية النيجيرية .[1]

تهتم هذه الدراسة بالسودان بين الوحدة والانفصال, وكذا التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأزمة دارفور وتأثيرها على الصراع في جنوب السودان، كما تحدثت عن مستقبل العلاقات الأمريكية–السودانية بعد اتفاقية السلام الدائم نيفاشا 2005.

تنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام حيث تناول الباحث في القسم الأول مقاربة السلام والحرب كما تحدث عن اتفاقية ماشاكوس، وتناول القسم الثاني أزمة دارفور كصراع ثاني يهدد كيان السودان بعد الصراع في الجنوب أما القسم الثالث فتطرق إلى السياسة

[1] حبيب, علي عباس, الفدرالية والانفصالية في أفريقيا القاهرة: مكتبة مدبولي, ط2, 1999

[2] رأفت,إجلال, موسى,عبده مختار, وآخرون, السودان على مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام, بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.ط1 سبتمبر 2006.

الأمريكيــة نحــو الســودان..الاحتواء و العــزل وأخيــرا تنــاول البــاحثون أســباب تخلــف التنميــة البشرية في الدول العربية السودان كدراسة حالة .

الإطار المنهجي:

يعرف المنهج بأنه الطريق الواضح والسليم الذي يستهدف الوصول إلى الحقائق, وهو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة, تهيمن على سير العقول وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة،[1] والمنهج في العلوم السياسية هو الفحص الدقيق للأهداف والمتغيرات بواسطة الأدوات التي نستعملها للوصول إلى الحقيقة.

يستخدم هذا الموضوع منهجين اثنين هما:

1. **المنهج التاريخي:**الذي يقدم عرضا موجزا عن القوى التي حكمت السودان وسياساتها اتجاه الجنوب السوداني, و كذا البحث في الأحداث المتعلقة بتاريخ الأزمة في جنوب السودان، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى هذا النزاع بين الشمال و الجنوب، والحكم على الظروف التي أحاطت بتلك المرحلة.

2. **المنهج الوصفي التحليلي:**من أجل تحليلا لأحداث والتطورات التي مر بها جنوب السودان وصولا إلى الانفصال، وتفسيرها تفسيرا ملائما.

الإطار النظري:

استدعى موضوع الدراسة الاستنجاد بمجموعة من المقاربات ذات الطابع التكاملي بغرض الإلمام بالموضوع.

1. **المقاربة الواقعية للأمن:** تقوم هذه المقاربة على أساس أن الأمن يشكل هاجس أساسي للدولة التي تسعى دائما إلى تحقيق المصلحة, لكن دون إقصاء لمنطق العقلانية، فواقع التهديدات اللاتماثلية في السودان يعيق الدول على تحقيق مصالحها.

2. **مقاربة الدور:** من خلال الدور الذي تلعبه الأقليات كرابط بين ما يجري في إطار الدولة الواحدة, وما يحدث على المستوى الدولي، لإدراك القيمة النسبية لكل من العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد نتيجة الصراع، لأن ما يبدو للوهلة الأولى بأنه صراع داخلي، قد يتحول إلى صراع دولي علني أو خفي وبالتالي لا يعود صراع داخلي.

[1] محمد شلبي, **المنهجية في التحليل السياسي** , المفاهيم,المناهج, الاقترابات ,الأدوات,الجزائر: 1997, ص12

3. مقاربة الأمن الإنساني: ساهمت هذه المقاربة في فتح مجال تدويل المسائل الداخلية أمام التدخلات الخارجية، وعلى اعتبار أن السيادة للشعب والأفراد وليست للدول، بالمفهوم التقليدي لهذا المبدأ تحاول الكثير من الدول تجاوزه في حالة الصراعات الإثنية وحالات انتهاك حقوق الإنسان.

4. نظرية النسق : بما أن أزمة جنوب السودان لم تقتصر على حدود الدولة السودانية بل تعدتها إلى المستوى الإقليمي والدولي، فإنه يمكننا الاعتماد على نظرية النسق التي تهدف الى فهم وتحليل الظواهر والعلاقات المعقدة من خلال النظر إليها على أنها أنساق مترابطة ومتشابكة .

الإطار المفاهيمي:

أثبت الواقع أن الدولة عادة ما تكون مسرحا للعديد من الأحداث والتفسيرات بعضها البعض يترتب عليه آثارا مباشرة على مستوي النظام القانون الدولي مثل: الانحلال والتنازل والتقسيم, وبعضها يكون النظام القانوني الداخلي هو مجال تأثيرها المباشر مثل: الثورة والحروب الأهلية، وهنا سنتطرق إلىتعريف الانفصال وعلاقته بهذه التفسيرات بالإضافة إلى عدة مفاهيم تخص مجال الدراسة.

- تعريف الانفصال:THE SECESSION

الانفصال مشتق من فصل بمعني قطع أو خرج يقال فصلت الشئ فانفصل أي قطعته فأنقطع، فصل أي خرج،[1] و يعرف الانفصال في المعاجم الانجليزية بالانسحاب من تحالف أو اتحاد أو منظمة دينية أو سياسية، كما يعرف الانفصال بأنه خروج سكان جزء من إقليم دولة على هذه الدولة بقصد الاستقلال عنها وتأسيس دولة جديدة متى نجحوا في تحقيق هذه الغاية بالتخلص نهائيا من سيادة الدولة الأم وتأسيس دولة جديدة مستجمعة لكافة عناصر الدولة القانونية،[2]وذهب أخر إلى أن الانفصال هو تلك الحالة التي ينسلخ فيها إقليم من دولة قائمة ذات سيادة تعجز عن إخضاعه و إرجاعه إلى سيادتها فتكون بعد ذلك دولة تتوفر فيها كافة العناصر.

[1] الإمام أبو الفضل جمال الدين, **لسان العرب,** بيروت : دار صادر, ب ت , ص521

[2] محمد سامي عبد الحميد, **أصول القانون الدولي العام**, القاهرة: شباب الجامعة, 1999, ص221

-علاقة الانفصال بالانحلال والتقسيم:

يتبين من خلال الكتابات الفقهية أن الانحلال هو انقسام دولة إلى عدة دول مع زوال تلك الدولة واختفائها من الوجود من ابرز الأمثلة الحديثة لهذه الصورة اختفاء الاتحاد السوفيتي وتفكك يوغسلافيا في بداية التسعينات من القرن السابق وقد أثبت الواقع أن الانحلال يحدث عادة لدول الاتحاد المكونة من شعوب وأجناس متعددة وأنه عبارة عن انهيار النظام القانوني الذي يربط بين الأشخاص القانونيين المكونين للاتحاد بحيث كل منها يكتسب شخصيته الدولية[1].

- علاقة الانفصال بالتقسيم:

نجد أن أول انقسام للعالم كان بعد الحرب العالمية الثانية إلى كتلتين حيث قسمت دول قومية إلى دولتين فظهرت ألمانيا الشرقية والغربية وكوريا الشمالية والجنوبية ومن الفقهاء من يطلق على هذا الوضع بالمجزأ ويشير إلى أنه إثر إعادة توحيد فيتنام في 1971م, ثم الألمانيتين في 1990م فإن الوضع الدولي للدول المجزأة لم يعد في الواقع ينصرف إلا في كوريا وحدها. ويتشابه الانفصال والتقسيم في أن كلا منهما يؤدي إلى ظهور أشخاص دولية جديدة إلا أنهما يختلفان في أمرين.

الرأي الأول: في حالة التقسيم أحد أو كلا الجزأين يدعي تمثيله لكل دولة هو يؤدي إلى التنازع حول من يعتبر الدولة السلف.أما الانفصال فالدولة السلف معروفة ومحددة.

الرأي الثاني: التقسيم يحدث أساسا نتيجة ظروف ومتغيرات دولية أما الانفصال فيحدث أساسا بسبب عوامل داخلية على أنه في كثير من الحالات تتداخل العوامل الداخلية مع الدور الخارجي ومن الأمثلة على ذلك الوضع الحالي في جزيرة قبرص والتي تتألف عمليا من دولتين دولة القبارصة الأتراك في الشمال ودولة القبارصة اليونانيين في الجنوب.[2]

- علاقة الانفصال بالتنازل:

التنازل هو تخلي دولة عن سيادتها على جزء من الإقليم لصالح دولة أخرى بموجب اتفاق دولي بينهما ويعتبر التنازل الوسيلة للأزمة لاكتساب الإقليم في القانون الدولي المعاصر.

---

[1] محمد سامي عبد الحميد, مرجع السابق الذكر، ص221

[2] محمد علي تورشين, آثار الانفصال على حاضر ومستقبل العلاقات بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان,المجلة الأفريقية للعلوم السياسية, تاريخ الإطلاع: 25 مارس 2025 على http://www.maspolitiques.com

-علاقة الانفصال بالثورة :

كان مصطلح الثورة محل بحث لجنة المطالبات الفرنسية المكسيكية في عام 1928م وقد توصل رئيس اللجنة إلى أن هذا المصطلح ليس له معنى محدد في القانون الدولي وأنه إذا استخدم في اتفاقية مثلا فإن معناه يتأكد في السياق الذي أستخدم فيه وانتهى إلى أن الحركة الثورية حركة مسلحة أقل أو أكثر تنظيما والتي تتأثر ببرنامج سياسي أو اجتماعي وتكون تحت قيادة محددة أو تنشأ فقط بسبب السخط العام من النظام السياسي السائدة وتهدف إلى الإطاحة بالحكومة.

علاقة الانفصال بالحرب الأهلية:

يتضح من الكتابات الفقهية ضرورة توافر شروط معينة لكي يطلق وصف حرب أهلية والصراع المسلح الداخلي إذ يلزم الصراع درجة من القوة ويتسم بالاستمرارية بحيث يتميز عن الاضطرابات وأحداث العنف وأن يكون الطرف المتمرد على قدر من التنظيم ويسيطر على جزء من الإقليم، بينما أشارت عدة تعريفات للانفصال وخلت أخرى من تلك الإشارة. فالحرب الأهلية هي: حالة صراع مسلح يقع بين فريقين أو أكثر في أراضى دولة واحدة نتيجة لصراع اتحادات وتعذر إيجاد أرضية مشتركة لحلها بالتدرج أو بوسائل سلمية، ويكون الهدف لدى الأطراف السيطرة على مقاليد الأمور وممارسة السيادة أما أسباب الحرب فقد تكون سياسية أو طبقية أو دينية أو عرقية أو إقليمية أو مزيج من هذه العوامل، ويعتبر اللجوء إلى الحرب الأهلية حالة قصوى من حالات حق دفع الظلم وكثيرا ما تشكل الحروب الأهلية فرصة لتدخل الدول الكبرى أو المجاورة في مجريات الأمور الداخلية للدول المعرضة لمثل تلك الحروب.[1]

-مفهوم التنوع الثقافي:CULTURAL DIVERSITY

التنوع الثقافي يشمل التنوع الديني وكل المعتقدات والتنوع اللغوي والعرقي, ويتطابق مع مصطلح التعدد الثقافي **(Multiculturalism)**, ويتضمن تعدد تعبيرات الجماعة والمجتمعات عن ثقافاتها، وأشكال انتقال هذه الثقافات, بالمضامين الحاملة لها، المستمدة من الهويات الثقافية أو المعبرة عنها.[2]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي, **الموسوعة السياسية,** بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط 2 ،ج2،ص181

[2] إجلال رأفت, عبد الوهاب الأفندي وآخرون, **انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص**,بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ط1, 2012,ص74

-مفهوم النزاع:THE CONFLICT

عرف بعض الباحثين النزاع الداخلي بأنه التنازع بين مجموعات مختلفة (عرقية، سياسية، دينية..) من خلال مخالفات غير منطقية لأعراف الحياة اليومية للمجتمع. غير أن ممارساتها غير المنطقية لا تمنع وجود أسباب وأهداف منطقية تقف وراءها، كما هو مشاهد في مطالب العديد من الأقليات الدينية والعرقية والسياسية, وهناك من عرف النزاع بأنه انهيار أو تعطل في النظام الاجتماعي والسياسي القائم دون أن يصحبه بالضرورة بروز نظام بديل كما كان في الصومال وقبله لبنان. وتحدث آخرون عن مفهوم النزاع من خلال تحديد الظروف الموضوعية لبروزه، فيوجد النزاع عندما تلاحظ مجموعتان أو مجموعات أن مصالحها متناقضة أو التعبير عن مواقفها أصبح يتم بعدائية أو تحاول تحقيق أهدافها بأعمال تؤدي إلى الإضرار بالمجموعات الأخرى. وقد تكون هذه المجموعات أفرادا أو مجموعات صغيرة أو كبيرة.[1]

-مفهوم الحرب: THE WAR

تعد الحرب أكثر صور العنف ذيوعا وشهرة في الصراعات الدولية. وعلى الرغم من الاختلاف حول التعريف الدقيق للمفهوم، أو ما يمكن تسميته التعريف الجامع المانع للحرب. فى هذا الصدد يعرف دوكاكى الحرب بأنها حالة قانونية تسمح وبصورة متساوية لعدوين أو أكثر الاستمرار في صراعهما باستخدام القوة المسلحة. وفى تعريف مبسط آخر تعرف الحرب بأنها: أعمال عنف مسلح بين دولتين أو أكثر ذواتى سيادة، أو أنها أقصى صور الصراع عنفا وأكثرها وضوحا وسفورا، كما أن الأطراف، عادة ما تتجه إلى تجاهل اختلافاتها الأساسية، والتطورات التي قادتها إلى الحرب من جانب تصبح أولويتها الأولى متمثلة في الإضرار بمصادر قوة الخصم، والسعي إلى تدميرها بما يحقق هدفها في الانتصار أو عدم الخسارة.[2]

[1]R.J. Rummel,Understanding Conflict and War,Viewing history:12/04/2016http://www.hawaii.edu/power

[2]منير محمود بدوى, مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع, تاريخ الإطلاع:25 مارس 2025 علىhttp://alma3raka.net

خطة البحث:

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول من ضمنها فصل تمهيدي وخاتمة, كل فصل من الفصول تتفرع عنه مباحث فمطالب.

أما بالنسبة للفصل التمهيدي فقد تناولنا فيه الانفصال أسبابه ودوافعه وكذا الانفصال كنتيجة لحق تقرير المصير.

في الفصل الأول تناولنا الدراسة الجيوسياسية لدولة جنوب السودان حيث درسنا في المبحث الأول تعريف بجغرافية جنوب السودان وتناولنا فيها مطلبين جاء المطلب الأول تحت عنوان الموقع الجغرافي, وتمثل المطلب الثاني في تركيبة السكان، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى التطور التاريخي للأزمة بين شمال السودان وجنوبه بدأ بمرحلة ما قبل الاستقلال وتناولنا فيها تشكل الدولة السودانية تاريخا ثم تناولنا فترة الحكم المصري للسودان وما تلاه من أحداث في مرحلة الحكم الثنائي المصري– البريطاني للسودان وصولا إلى مرحلة ما بعد الاستقلال والتي قسمنها إلى ستة مراحل بدأ بمرحلة الحكم الذاتي الأول ووصولا إلى حكم الإنقاذ.

أما في الفصل الثاني فتعرفنا على مواقف وتدخلات المنظمات و القوى الدولية والإقليمية، حيث تناولنا في المبحث الأول دور المنظمات الدولية والإقليمية في الصراع, في مطلبه الأول درسنا دور المنظمات الدولية وفي المطلب الثاني تناولنادور المنظمات الإقليمية,وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى دور القوى الدولية والإقليمية في الصراع، أما في مطلبه الأول تناولنا دور القوى الدولية وفي المطلب الثاني درسنا دور القوى الإقليمية,أما في الفصل الثالث فتطرقنا إلى تداعيات انفصال جنوب السودان محليا وإقليميا.فجاء في المبحث الأول تداعيات الانفصال على دولتا السودان وجنوب السودان، في المطلب الأول تداعيات الانفصال سياسيا وأمنيا وفي المطلب الثاني تداعيات الانفصال اقتصاديا واجتماعيا و أمنيا و الفصل الثاني جاء تحت عنوان تداعيات الانفصال على دول الجوار في المطلب الأول تداعيات الانفصال على مصر وليبيا وفي المطلب الثاني تداعيات الانفصال على إثيوبيا, أوغندا وكينيا.

صعوبات البحث:

لا يخلو أي عمل أكاديمي من الصعوبات وتتجلى هذه الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث في قلة المراجع وكذا ضيق الوقت الذي لم يتعدى مدة ثلاثة أشهر ما من شأنه أن يجعل الدراسة ناقصة في بعض الجوانب.

الفصل التمهيدي
الانفصال الأسباب والدوافع

أصبحت قضية الانفصال من القضايا الأكثر انتشارا في الدول التي تكثر فيها القوميات المتعددة الأعراق والثقافات، حيث عانت الأقليات الكثير من الاضطهاد والاستبداد والقمع واستخدام أساليب لتذويب هوية الأقليات في الدولة لمصلحة الأغلبية، الأمر الذي جعل بعض الأقليات التي تستخدم بعض الوسائل و الطرق من أجل الانفصال لإقامة كيانات سياسية خاصة بها، الأمر الذي سيؤدى إلى إحداث تحولات جيوسياسية في الوحدات والديموغرافية وقد تلجأ الأقليات لاستخدام القوة المسلحة لتحقيق فكرة الانفصال بعد أن تفشل في تحقيق مطالبها بالوسائل السلمية.

1-أسباب الانفصال

مشكلات الانفصال قديمة وحديثة ومتجددة لا تكاد تمر فترة دون أن تحدث مشكلة انفصال هنا أو هنالك حتى أن أحد علماء السياسة يستغرب لعدم وضع نظرية متكاملة حول الانفصال رغم كثرة حالاته, إذا كانت القواعد بشكل عام وقواعد القانون الدولي بشكل خاص ليست مجرد افتراضات نظرية لكنها أحكام تعالج مشكلات وتطبق على الواقع فإنه ينبغي التعرف لعدد من مشكلات الانفصال لمعرفة أسبابها ودوافعها حتى يتم التوصل إلى القواعد القانونية التي تنطبق عليها والنزاعات الانفصالية لها أسباب ودوافع، فهي إما أن تكون إقليميةأو عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو ربما يجتمع أكثر من سبب منها في حالة واحدة، وتوجد أيضا درجات وأساليب للحركات الانفصالية،[1] فالمشكلات الانفصالية على مستوي المجتمع الدولي نجد أن دوافعها لا تكاد تخرج عن الأتي:[2]

- التحرر من الاستعمار.
- سعي الأقليات إلى إيجاد دول خاصة بها.
- التراجع عن الاتحاد والأسباب الاقتصادية.

[1] سميحة عبد الحليم, نظرة على الحركات الانفصالية في العالم, نشر في أخبار مصر تاريخ الإطلاع: 18/ 2025/03 على http://www.masress.com/egynews

[2] محمد علي تورشين, انفصال الدول (طرقه و دوافعه), تاريخ الإطلاع: 2025/03/25 على http://www.hurriyatsudan.com

- **الانفصال بواقع التحرر من الاستعمار:**

من المعروف أن الاستعمار كان يتم تحت ستار مساعدة الشعوب المتخلفة ونقل الحضارة إليها وكان الفقه الانجليزي يؤكد أن الاستعمار يحمل معه إلى المستعمرات النظام الديمقراطي والنمو الاقتصادي لكن الواقع أكد على أن الاستعمار كان وسيلة لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية حيث وجدت في المستعمرات المواد الخام والأسواق التجارية والبشرية التي تحتاج إليها، وقد أدى التوسع الأوربي إلى تصارع تلك الدول على الأقاليم المستعمر الأمر الذي أنتج ضرورة التنسيق بين الادعاءات المتصارعة على أسس قانونية مما أدي إلى تحديد شروط لصحة وضع اليد على تلك الأقاليم في البداية وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر كان من شروط صحة وضع اليد في صدور قرار بذلك من الرئيس الديني للكنسية الكاثوليكية ثم ظهرت نظرية الحق في الاكتشاف، حيث يكفي لاكتساب السيادة على الإقليم أن تقوم الدولة باكتشافه ووضع اليد بصورة رمزية، وأخيرا اشترطت اتفاقية برلين 1885م الخاصة بتنظيم استعمار الإقليم الإفريقي أن تعلم الدول الأوربية بعضها بعضا بالمناطق التي استولت عليها واستعمرتها[3].

كان انفصال المستعمرات في ظل قواعد القانون الدولي التقليدي يعد من الشؤون الداخلية للدولة المستعمرة، وقد ظلت الدول الاستعمارية حتى بعد إنشاء الأمم المتحدة بعدة سنوات تدعي أن تلك الأقاليم جزء منها ولأن القواعد القانونية نتاج لتفاعل عدة عوامل فإن كفاح الشعوب المستعمرة لم يؤدي فقط إلى رحيل الاستعمار بل أدى أيضا إلى تغيير قواعد القانون الدولي التقليدي،[4] من خلال الدور الذي لعبته الدول الآسيوية والأفريقية في الأمم المتحدة والذي تبنته الجمعية العامة في 1960م من خلال قرارها الشهير بمنح الاستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة والذي اعتبر السيطرة الأجنبية إنكارا لحقوق الإنسان وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، فأصبح الاستعمار محرما بموجب الوثائق الدولية وصارت إزالته ضمن مهام الأمم المتحدة وأضحى مصير المستعمرات مرهونا بإرادة سكانها.

---

[3] صلاح الدين عامر, **المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي**, القاهرة : دار النهضة , 1999,ص66

[4] محمد سامي عبد الحميد, المرجع السابق الذكر, ص 190

- **الانفصال بواقع تكوين دول خاصة بالأقليات:**

لا يوجد تعريف متفق عليه بين فقهاء القانون الدولي لمفهوم الأقليات فقد تعددت التعريفات بسبب الاختلاف حول تحديد العناصر الأساسية للأقلية فمن الفقهاء من عرف الأقلية بأنها جماعة من بين رعايا الدولة تنتمي بجنسها أو بلغتها أو بدينها إلى غير ما تنتمي إليه غالبية الرعايا ،وذهب رأي آخر إلى أن الأقلية مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو الدين أو اللغة أو الثقافة وغير مسيطرة أو مهيمنة وتشعر بالاضطهاد مستهدفة حماية القانون الدولي لها، ومن أكثر التعريفات قبولا وانتشارا التعريف الذي يقول بأنها جماعة تقل عدديا عن بقية شعب الدولة وفي وضع غير مسيطر يمتلك أعضائها خصائص أثنية أو دينية أو لغوية مختلفة عند بقية الشعب.[5]

للأقلية رغبة في المحافظة على خصائصها الدينية أو اللغوية أو غيرها ، هذه الرغبة تتجسد في الكثير من الأحيان في أهداف تسعى إلى تحقيقها من خلال وسائل تعتبرها مناسبة لذلك وهذا يرجع بصفة إلى طبيعة هذه الأقلية ووضعيتها، وبالتالي فإن أهداف الأقليات ووسائل تحقيقها تختلف باختلاف هذه العوامل، وغالبا ما تتبنى حركات الأقليات هذه الأهداف والوسائل على اعتبار أن حركة الأقلية تمثل حركة سياسية منظمة تنشأ في إطار جماعة الأقلية، يكون لها برنامج عمل ينطوي على ما تصبوا إليه من أهداف، وما تتوسل به من وسائل بغية بلوغ هذه الأهداف يمكن توضيحها في الأهداف الآتية:[6]

أ- تحقيق مبدأ المساواة

ب- ضم الأقليات والأقاليم

ت- الحكم الذاتي

ث- الانفصالية

تتراوح أساليب الأقليات في تحقيق أهداف ما بين الوسائل ذات الطابع السلمي، وأخرى ترتكز إلى العنف، ويمكن توضيح هذه الوسائل كالتالي:

أ- **الوسائل السلمية:** تتضمن أن تعمل الأقليات في إطار سلمي من أجل تحقيق أهدافها، وذلك من خلال تنظيم عمل ذو طابع اجتماعي بإنشاء الأحزاب السياسية، الجمعيات، الحركات

---

[5] حسام احمد هنداوي, **القانون الدولي وحماية الأقليات**, القاهرة : دار النهضة, 2005م, ص67

[6] أحمد وهبان, **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**, الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر, 1997م, ص106

الثقافية أو منظمات للدفاع عن مبادئها ويغلب على نشاطها أسلوب الحوار وطرح الحجج حتى يستجاب لمطالبها، حيث تعمل على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية داخل الدولة، كالمشاركة في العمليات الانتخابية وفي التنمية المحلية والوطنية.

ب- **الوسائل العنيفة:** تتمثل هذه الوسائل فيما يسمى بصفة عامة بالتمرد، وهو يعبر عن حالة الرفض والمقاومة للسلطة وللنظام السائد، ويتخذ التمرد أشكالا عديدة، فقد يكون تمردا معنويا من خلال رفض الأفكار وطبيعة العلاقات القائمة داخل النظام السياسي، كما يمكن أن يتخذ شكل التمرد الفردي، حيث يتم استخدام العنف لمنع العناصر الممثلة للسلطة من أداء مهامها، لكن أخطر أشكال التمرد هو التمرد الجماعي، إذ أنه غالبا ما يقترن باستخدام السلاح، حيث يهدف إلى التأثير في النظام السياسي القائم وحتى تغييره جذريا، الأمر الذي يهدد أمن الدولة ووحدتها الوطنية

- **التراجع عن الاتحاد والدوافع الاقتصادية:**

إذا كانت الصورة العادية لشكل الدولة هي الدولة الموحدة التي تتولي ممارسة مظاهر سيادتها الداخلية والخارجية سلطة واحدة, فإن المجتمع الدولي يعرف صورا مختلفة لانضمام الدول إلى بعضها، وقد عرف اتحاد الدول في مشروع اتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات بأنه الإتحاد الفيدرالي أو أي نوع آخر ينشأ بموجب اتحاد دولتين أو أكثر والتي تشكل بعد التوحد بين أجزاء سياسية مستقلة للدولة المتحدة تمارس في أقاليمها الخاصة السلطات الحكومية المحددة في الدستور وهنالك عدد من الاتحادات.[7]

أما فيما يتعلق بالدوافع الاقتصادية للانفصال، قد تمتلك بعض الأقاليم خصائص معينة تجعلها في وضع متميز وبحكم موقعها الاستراتيجي، أو أن تحتوي على موارد وثروات طبيعية مما قد يدفع بعض السكان إلى العمل على انفصال ذلك الجزء وقد أثبت هذه المسألة أثناء مناقشات لجنة القانون الدولي لمشروع اتفاقية فيينا لخلافة الدول في الممتلكات والديون والمحفوظات, حيث أشار بعض الأعضاء إلى أن انفصال الجزء الأكثر من ثروة إقليم الدولة سيترك الدولة السلف أكثر فقرا واقترحوا على اللجنة أن تؤكد على أن الإنصاف يجب أن يحدد في ضوء كل الظروف المحيطة ومع أن العوامل الاقتصادية لها تأثير في مختلف حالات الانفصال التي سبق تناولها فقد بدت أكثر وضوحا.

[7] حسام احمد هنداوي, المرجع السابق الذكر, ص8

الانفصال حق مشروع كما نصت عليه كافة المواثيق الدولية حيث كانت مطالب أهل جنوب السودان لإقامة نظام فيدرالي لكن تجاهل النخب الشمالية لهذا المطلب حيث جعل الأصوات الانفصالية ترتفع، حيث لعب الموقع الجغرافي والتكوين الثقافي والعرقي دور كبير في تطور مشكلة الجنوب، مما أدى إلى إيجاد تأييد إقليمي ودولي لمشكلة جنوب السودان.

2- الانفصال كنتيجة لحق تقرير المصير[8]

لقد كثر استعمال تعبير حق تقرير المصير خلال الحرب العالمية الأولي كترجمة للكلمة الألمانية (elbstimmug Srecnt) التي كانت تستعمل في موضوع القوميات حيث أن الكلمة ظهرت بادئ الأمر في كتابات الفلاسفة الألمان التقدميين حوالي 1848م، وفي1915م استخدم التعبير بالانجليزية لأول مرة كترجمة لقرارات مؤتمر الاشتراكيين المنعقد في كوبنهاغن والذي نادى بالاعتراف بحق تقرير المصير وكانت الجماعات والأفراد يطالبون بمضمون الحق دون أن يسموه. أعلن عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى في خطاب موجه من الرئيس الأمريكي ويلسن إلى الإمبراطورية الألمانية، عندما دعي إلى الاعتراف بحق تقرير المصير كان موقفه موقف الولايات المتحدة الأمريكية وليس ممثلا لنفسه, وتلاه رؤساء دول العالم, وبعد ذلك أعلن عن المبدأ في معاهدة فرساي 1919م لكن هذا المبدأ لم يطبق إلا لصالح الشعوب التي كانت تحكمها ألمانيا وكانت جزءا من الإمبراطورية النمساوية، بعد الحرب العالمية الثانية أعلن عن هذا المبدأ في ميثاق الأمم المتحدة سنة 1945م على أساس انه سيطبق على الشعوب المستعمرة. حيث أصبحت السيطرة الاستعمارية مدانة من طرف الأسرة الدولية حتى الآن لم يقبل تطبيق هذا المبدأ على الأقطار التي حققت وحدتها حتى إذا كانت حركات انفصالية فنادرا ما تستفيد من هذا المبدأ علي سبيل المثال إرتريا وبنغلاديش ومن حق الحكومة المركزية أن تقاوم الحركات الانفصالية إلا إذا أصبحت هذه المقاومة تشكل مسألة خطيرة بحقوق الإنسان بالرغم من تبني الرئيس ويلسون لمبدأ حق تقرير المصير إلا أنه لم يضمن في عهد عصبة الأمم التي قامت كأول منظمة دولية عام 1919م وركزت على نظام الانتداب في البلدان المستعمرة، ثم تبنت منظمة الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو 1945م بعد الحرب العالمية الثانية مبدأ حق تقرير المصير بإيعاز من ممثل الاتحاد السوفيتي، وتم النص عليه في المادة الأولي الفقرة (2) ضمن أهداف ومبادئ الأمم المتحدة كما ورد أيضا في المادة (55) في من الفصل

[8] محمد علي تورشين, انفصال الدول (طرقه و دوافعه), تاريخ الإطلاع: 25/03/**2025** على http://www.hurriyatsudan.com

التاسع الخاص بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي وتابعت الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت القرارات الخاصة بتأكيد حق الشعوب في تقرير المصير واستخدمت كلمة حق بدلا من كلمة مبدأ بدءا من قرارها رقم: 1181 الصادر في ديسمبر 1957م.[9]

في أعقاب تقارير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم 1514 بتاريخ 1960/12/14م، الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ونص القرار على حق جميع الشعوب من دون أي تمييز في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي على أن تتخذ خطوات مرتبة لمنح الشعوب غير المستقلة استقلالها التام دون تأخير مما جعل حق تقرير المصير من اجل الاستقلال حقا قانونيا نافذا وفوريا بالنسبة للشعوب المستعمرة، وكان مؤتمر باندونغ عام 1955 حيث أكد على حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، ومن الملاحظ أنه جرى تقسيم الحدود السياسية في بلدان إفريقيا وفقا لمصالح الدول الأوربية الاستعمارية بعد مؤتمر برلين 1885م، حيث تجاهلت هذه الدول في التقسيم مميزاتهه الخاصة للسكان المحليين في إفريقيا كاللغة والدين والعادات وما شابهها ومن ثم قررت منظمة الوحدة الأفريقية في ميثاقها عام 1962م بأديس أبابا المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار وذلك من أجل المحافظة على وحدة دول القارة بعد استقلالها، وقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بجمع المبادئ التي سبق أن اتخذتها بصدد حق تقرير المصير في قرار واحد وذلك في محاولة لإيضاحها في القرار رقم:2625 الذي اتخذته بالإجماع في1970/11/24م, وفي 1972/12/12م صدر عن الجمعية العامة قرار مهم آخر برقم: 2955 حول حق الشعوب في تقرير المصير والحرية والاستقلال وشرعية نضالها بكل الوسائل المتاحة لها والمنسجمة مع ميثاق الأمم المتحدة وفي قرارها رقم:2070 بتاريخ1973/11/30م طلبت فيه من جميع الدول الأعضاء الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها وتقديم الدعم المادي والمعنوي وجميع أنواع المساعدات للشعوب التي تناضل من اجل هذا الهدف[10].

من جانب آخر وسعت الأمم المتحدة من نطاق تطبيق حق تقرير المصير وجعلته أحد حقوق الإنسان الأساسية كما جاء في العهدين في 1966/12/16م الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأصبح العهدان نافذا المفعول منذ عام1976م حيث تم النص في المادة

[9]فيصل عبد الرحمن علي طه, تقرير المصير والانفصال, تاريخ الإطلاع: 2025/04/03 على http://www.sudantv.net

[10]فيصل عبد الرحمن علي طه, المرجع نفسه .

الأولى من العهدين على حق تقرير المصير بنص واحد أن تمتلك جميع الشعوب حق تقرير مصيرها وتملك بمقتضي هذا الحق حرية تقرير مركزها السياسي وحرية تأمين نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقعت ثلاثة وثلاثون دولة أوربية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 1975/08/01م في هلسنكي على الاتفاقية النهائية التي تمخضت عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا وتضمن القسم الأول من الاتفاقية إعلان المبادئ ونص فيها المبدأ الثامن على حق تقرير المصير، واتفقت الجماعة الدولية على أن يمارس حق تقرير المصير عن طريق الوسائل الودية والديمقراطية عبر الاقتراع، ويفضل أن يتم ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة أو تحت رعايتها.

إشكاليات تطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها تقع أثارها نتيجة ظهور ضغوط سياسية بسبب انعدام التجانس القومي وضعف الفكرة القومية، وكثيرا ما تتفادى الدول الحديثة النزاعات حتى لا تعطيها صدى في مختلف النقاشات التي دارت حول مفهوم تقرير المصير، لم يتم تحديد قيمة مطلقة له إلا في الحديث عن الشعوب المستعمرة، وبقيت التساؤلات تكتنف هذا الموضوع بما تعنيه النصوص بعبارة كل الشعوب ورغم ارتباط حق تقرير من حيث المنشأ بحقوق الإنسان كما ذكر سابقا وخلال العقود الماضية التي تم فيها تداول هذا الموضوع، لم يحدد حقوقا واضحة المعالم للأقليات ولم يتجاوز في كثير من الأحيان التفسير الأولى له الذي رافق نشأة الأمم المتحدة.[11]

إن الادعاء بأن حق تقرير المصير يؤدي للفوضى والنزاع بين الأمم والدول غير حقيقي بل العكس هو الانعكاس لمقاومة حق تقرير المصير، فإذا نالت الشعوب حقها في تقرير مصيرها، فلن يكون مبرر للافتراض بأن العنف والفوضى سيعقب ذلك فكثير من الممارسات العامة لأحداث القانون الدولي العرفي توافق الكثير من الآراء حول القيمة القانونية لحق تقرير المصير، أدى لأن يصبح حق تقرير المصير حقا قانونيا دوليا, فمناقشة قضايا المغرب وتونس والجزائر وغيرها في الأمم المتحدة قد أوضح أن تقرير المصير تم قبوله من جميع الأعضاء، رغم أن جميع القرارات المقدمة بصددها قد فشلت في تحقيق الثلثين واقتصرت علي كسب أغلبية بسيطة وتأكد ذلك بصدور قرار الجمعية العامة رقم:1514 . والخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وذلك في عام1960م دون أي اعتراض.

[11] سميحة عبد الحليم, نظرة على الحركات الانفصالية في العالم, نشر في أخبار مصر تاريخ الإطلاع: 18/ 2025/03 على http://www.masress.com/egynews.

يري البعض أن حق تقرير المصير لا يمكن أن يكون حكرا فقط على الشعوب المستعمرة مستندا إلى أن إعلان 1960م للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي حدد بشكل صريح أن حق تقرير المصير حق لكل الشعوب وكذلك فعلت المعاهدتين الدوليتين حول حقوق الإنسان ورغم هذا النص الواضح بأن حق تقرير المصير هو لكل الشعوب إلا أن الفهم بقي مقتصرا على اعتباره حقا للشعوب المستعمرة حتى سقوط جدار برلين 1989م ومن خلال الأحداث التي رافقت هذه الفقرة الزمنية وما تلاها، من تحولات رافقت انهيار الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا ونشوء حركات التحرر ومجموعات أثنية ودينية وثقافية عديدة في أمريكا وأمريكا اللاتينية في حربها ضد الحكومة المركزية وحروب أهلية في نيجيريا مع قبائل الجنوب كما حصل في بنغلاديش وباكستان وقضية قبرص.[12]

عاد مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير إلى مستوي النقاش القانوني والسياسي ابتداء من سنة 1989م مواكبة مع الأحداث المهمة التي زعزعت أركان دول المعسكر الاشتراكي فمن الناحية الإيديولوجية كانت الدول الاشتراكية تركز علي مبدأ الاعتراف بالحقوق القومية وتعتبر هذه الحقوق من أهم المكتسبات بالنسبة للنظام السياسي والشعوب التي تعيش في هذا النظام وكان ذلك واضحا في دساتير ومؤسسات الدول الاشتراكية ذات المجموعة السكانية غير المتجانسة وفي الواقع فأن بعض الدول الاشتراكية كانت تشعر بأهمية هذا المبدأ كوسيلة للحفاظ على تماسك الأمم التي تعيش فوق ترابها.

فقد كانت هذه الدساتير تعطي صيغة رسمية للتنوع البشري في هذه الأقطار على أساس الاختلاف اللغوي والثقافي كما كانت تأخذ بعين الاعتبار الخلفية التاريخية لهذه الشعوب، يمكن القول أنه بالتركيز علي مبدأ احترام الحقوق القومية وقع الاعتراف دستوريا بحق الشعوب في الحفاظ على هويتها الثقافة والتاريخية لكن عام 1989م كان عام تحول في تاريخ الأنظمة الشيوعية فأنهار النظام الاشتراكي في دول أوربا الشرقية أزاح الستار عن حقائق سياسية لم تكن مجهولة من قبل لكنها فرضت نفسها بسرعة فتمزق يوغسلافيا كان سريعا وتبعه انهيار الاتحاد السوفيتي الذي اضطر إلى الاعتراف بحق الانفصال لدول البلطيق ثم قبل بمبدأ انفصال الجمهوريات الأخرى عن روسيا. ·

[12] محمد علي تورشين، انفصال الدول (طرقه و دوافعه)،تاريخ الإطلاع: 2025/03/25 على .http://www.hurriyatsudan.com

أخيرا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وإعلان الرئيس الأمريكي بوش الأب لما اسماه النظام العالمي الجديد عام 1990م . ظهر مفهوم تقرير المصير القومي حيث بدأت بعض الأقليات تتحلل من الوحدة لتؤلف دولا خاصة بها وهذا ما حدث في الاتحاد السوفيتي الذي إنقسم إلى عشر دول وتم إعلان استقلال استونيا ولاتفيا وليتوانيا استقلالا تاما، وكذلك ما حدث في يوغسلافيا السابقة التي انقسمت إلى سبع دول: صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا وسلوفانيا والجبل الأسود وكوسوفو وذلك نتيجة لعوامل وصراعات داخلية عرقية ودينية أدت إلى الانفصال.[13]

تباينت وجهات نظر فقهاء القانون الدولي ومواقف الدول حول حق المصير على النحو يتضح معه أنه ليس من السهل وضع تعريف جامع مانع له ويمكن النظر لهذا المصطلح من زاويتي القانون الدولي والعلوم السياسية، فبعض فقهاء القانون الدولي يرون أنه يمكن تعريف حق تقرير المصير على أنه: حق شعب ما في اختيار شكل الحكم الذي يرغب فيه والسيادة التي يريد الانتماء إليها, وفي تعريف آخر يعني المصطلح في القانون الدولي منح الشعب والسكان المحليين إمكانية أن يقدروا شكل السلطة التي يريدونها وطريقة تحقيقها بشكل حر وبدون تدخل خارجي.

بالنسبة للعلوم السياسية ومنها السياسية الدولية بشكل خاص فإن تعريف مصطلح حق تقرير المصير يشير إلى حق كل مجتمع له هوية جماعية متميزة مثل شعب أو مجموعة عرقية أو غيرها في تحديد طموحاته السياسية ومن ثم بناء النظام السياسي المفضل من أجل تحقيق هذه الطموحات بدون تدخل خارجي أو قهر من قبل دول أو منظمات أجنبية[14] هنالك تعريف آخر هو: حق كل شعب في حكم نفسه بنفسه واختيار نظامه السياسي ومستقبله اختيارا حرا على أن يكون هذا الشعب مقيم في أرضه بصورة مستمرة.[15]

إن الجدل ما زال قائما حول موضوع من يحق له التمتع بحق تقرير المصير أو على من يعود حق تقرير المصير، فهل يعود على الشعوب كلها أو المستعمرة أو الأقليات، إلا أن حسم هذا

---

[13] محمد علي تورشين، انفصال الدول (طرقه و دوافعه)،تاريخ الإطلاع: 2025/03/25 على http://www.hurriyatsudan.com.

[14] ميثاق الأمم المتحدة ، المادة 1 ، الفقرة 2 ، المادة 55.

[15] محمد علي تورشين، انفصال الدول (طرقه و دوافعه)،تاريخ الإطلاع: 2025/03/25 على http://www.hurriyatsudan.com.

الجدل في معاهدة عام 1993م في مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي حسم الخلافات حول تفسيرات إعلان 1960م و1970م ومعاهدة حقوق الإنسان ومن بين القضايا التي تمحور فيها الخلاف هو حق الانفصال الذي يعتبره الكثير وجها من وجوه حق تقرير المصير المتعددة كما ذكر سابقا ويرفض بالمقابل البعض اعتباره كذلك. من الوجوه والأشكال المتعددة التي أبرزها مفهوم حق تقرير المصير ومنها الأتي:

- حق التحرر من الاستعمار الخارجي، مثل ما حدث في إفريقيا وأسيا والكاريبي
- حق الحفاظ على الاستقلال إذا كان يمثل الإرادة المستقلة لشعب يستغل إقليما محددا كما هو الحال، في جزيرة مايوتي في كوموروس او في بورتوريكو .
- الحق في حل الدولة وتغيير شكلها وطبيعتها كما حصل في الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا.
- الحق في الانسحاب أو الانفصال كما حدث في بنغلاديش.
- الحق في توحيد البلاد المقسمة كما حدث في ألمانيا.
- الحق في حكم ذاتي المجموعة محددة ومعرفة إقليميا.
- حقوق الأقليات والمجموعات التي لها وجود سياسي وقانوني كبير في الاعتراف كما نصت المادة (27) من معاهدة الحقوق السياسية والمدنية لإعلان الجمعية العامة 1992م حول حقوق الأشخاص التابعين لقومية أو أقلية أو ديانة أو لغة.

أمثلة لتطبيق حق تقرير المصير:[16]

شهدت حقبة التسعينات من القرن الماضي سلسلة استفتاءات لبعض القوميات كان نتيجتها الانفصال عن الوطن الأم. وكان أشهر هذه الاستفتاءات في أوربا ما حدث في يوغسلافيا. ففي العام 1990م صوت مواطنو سلوفانيا لصالح الانفصال عن يوغسلافيا وانشئوا دولتهم كما انفصل إقليم تترستان عن روسيا. وفي العام 1991م صوت مواطنوا كرواتيا لصالح الانفصال و أعلنوا دولتهم وتبعهم في ذلك مواطنو مقدونيا وكذلك جورجيا و أوكرانيا. وفي العام 1992م صوت البوسنيون لصالح الانفصال عن يوغسلافيا وانشئوا جمهورية البوسنة والهرسك وتلى ذلك استفتاء أوسيتا الجنوبية كأمر واقع. وفي عام 2006م انفصلت جمهورية مونتنيغرو عن يوغسلافيا وتبعتها

[16] محمد علي تورشين، انفصال الدول (طرقه و دوافعه)،تاريخ الإطلاع: 2025/03/25 على .http://www.hurriyatsudan.com

كوسوفو عام 2008م. وانقسمت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين قوميتين.أما أشهر الاستفتاءات لتقرير المصير في القارة السمراء فقد تم باستقلال ارتريا عن إثيوبيا عام 1993م بينما تم في أسيا استقلال تيمور الشرقية عن اندونيسيا في عام 1999م.

الفصل الأول

الأهمية الجيوسياسية لجنوب السودان

يعد السودان من الدول ذات الموقع الإستراتيجي الهام، حيث يتميز بجواره لعدد كبير من الدول،وتختص الأراضي السودانية بموارد طبيعية هائلة وثروات نفطية ومعدنية ضخمة مما يجعله محط اهتمام العديد من الدول الصناعية الكبرى, كما يمثل السودان من حيث الحجم والتنوع الجغرافي والسكاني صورة مصغرة للقارة الأفريقية, إذ يعتبر مسرح الثقافات القارة المختلفة التي تتمثل في اختلافاتها الطبيعية والعرقية والثقافية, وبالرغم من هذا الوضع إلا أن أراضيه تشهد العديد من بؤر التوتر و الحروب الأهلية التي تقودها الحركات المسلحة التي تنتشر في الأقاليم المختلفة من البلاد[1].

المبحث الأول: التعريف بجغرافية جنوب السودان وسكانه

استخدم المؤرخون تعبير السودان للدلالة على الأراضي الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء, واستعمله الجغرافيون للدلالة على حزام السافنا غير الممطرة والمناطق شبه الصحراوية الممتدة عبر القارة الإفريقية من الشرق إلى الغرب والتي تشغل جمهورية السودان جزءا منها, ويعتبر السودان كيانا إداريا حديث العهد في نظر البعض ترجع أصوله لبداية القرن التاسع عشر ويعبرون عنه انه دولة تظم شعبين مختلفين و طبيعتين مناخيتين مختلفتين إحداهما بالشمال والأخرى بالجنوب يربط بينهما واد فسيح يشقه النيل وروافده من الجنوب إلى الشمال[2].

المطلب الأول: الموقع الجغرافي

قبل دراسة الموقع الجغرافي لدولة جنوب السودان لابد من الحديث عن موقع السودان الموحد باعتبار أن جنوب السودان فيما مضى كان ينتمي إلى السودان والذي يعتبر قبل الانفصال أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة, حيث يتميز بموقعه الاستراتيجي الذي يقع في قلب القارة الإفريقية, وتتصل حدوده بتسع دول افريقية هي جمهورية مصر العربية, ليبيا, تشاد, جمهورية إفريقيا الوسطى, جمهورية الكونغو الديمقراطية, كينيا, جمهورية إثيوبيا الاتحادية واريتريا(خريطة رقم:01), كانت مساحة السودان حوالي 2.5 مليون كلم^2 وتقدر هذه المساحة بنسبة 8.3 % من إجمالي مساحة القارة الإفريقية,[3]ويعتبر السودان من قبل أن ينفصل عنه جنوبه من ضمن أكبر

---

[1] سلافة عبد الرحمن أحمد عثمان,**الصراعات في القارة الإفريقية دراسة حالة السودان**, بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير العلوم في العلاقات الدولية, كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم, ماي 2005, ص45.

[2]علي عباس حبيب, **الفيدرالية والانفصالية في أفريقيا**, القاهرة: مكتبة مدبولي, ط2, 1999, ص171.

[3]مها حابس الفايز،**إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي السودان نموذجا**, رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،كلية الآداب والعلوم, جامعة الشرق الأوسط،2011،ص83.

عشر دول في العالم من حيث المساحة. ويحظى السودان بأنواع عديدة من الغابات ذات الأشجار الصالحة لإنتاج الخشب للصناعات مثل السنط والمهوقني والأندراب. وذلك بفضل تمتعه بمناخ استوائي في الشمال حيث الغابات الاستوائية والمناخ الصحراوي في الشمال, كما يتميز بموارد مائية ضخمة من مياه الأمطار والأنهار والمياه السطحية والجوفية وتتوفر الأمطار الغزيرة في جنوب البلاد وأواسطها, أما الشمال الجاف فإنه غني بموارد المياه الجوفية الوفيرة.[4] بالإضافة إلى الثروة الحيوانية التي تقدر بحوالي 132 مليون رأس من الأبقار والماعز والإبل إضافة إلى 4 مليون من الفصيلة الخيلية و45 مليون من الدواجن, كما يحتوي على ثروة سمكية هائلة, والسودان يمتاز بتكوين جيولوجي غني بشتى المعادن مثل الذهب, الحديد, النحاس, اليورانيوم, لذلك أعتبر من أغنى الدول بثروته المعدنية. وفيما يخص النفط والطاقة فالسودان يحتوي على ثروة نفطية هائلة **(انظر خريطة رقم:2)** حيث يقدر الاحتياط النفطي السوداني مابين 2 إلى 3 بلايين برميل[5], ففي عام 1978م اكتشف النفط بكميات تجارية في أحد الآبار شمال مدينة باتنيو ووفقا لمصادر البنك الدولي فالسودان يأتي كثالث دولة مصدرة للنفط في إفريقيا جنوب الصحراء وتقدر احتياطات النفط عموما بحوالي 6 مليارات برميل قابلة للنمو وتتركز هذه الاحتياطيات في الجنوب أو على الحدود بين الشمال والجنوب في منطقة ابيي المتنازع عليها**(انظر خريطة رقم:03)**.وبفضل الموقع الجيواستراتيجي وتعدد وتنوع المناخ فإن السودان يتمتع بمصادر طاقة طبيعية متعددة.كما يعتبر السودان الجسر بين العرب والأفارقة وجنوب السودان هو المعبر العربي إلى إفريقيا, فإذا انفصل المعبر تنفصل المنطقة العربية في الشمال عن المنطقة الإفريقية في الجنوب وان خسارة هذا الجزء لا يعد خسارة للسودان فحسب بل خسارة لكل الدول العربية مجتمعة.[6]

جمهورية جنوب السودان هي دولة تقعبين دائرتي عرض 3.30 ,10 شمالا وهو موقع مغلق لا يطل على أي سواحل بحرية في وسط إفريقيا عاصمته جوبا تبلغ مساحة جنوب السودان 644.329 كم²ما يعادل 28% من المساحة الكلية للسودان وللجنوب حدود تمتد إلى 2000 كلم

---

[4]عباس محمد شراقي،**الموارد المائية في السودان في حالة الانفصال**،القاهرة : جامعة القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط1, 2010، ص236.

[5]مهد إبراهيم الحسن،**إدارة الموارد الطبيعية في السودان:الواقع والتحديات**،الخرطوم: قاعة مركز المعلومات،الجمعية السودانية لحماية البيئة, 2012،ص,ص 5,4.

[6]عايدة العلي سري الدين,**السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي**, بيروت : منشورات دار الأفاق الجديدة, ط1, 1998, ص6.

تقريبا مع خمس دول, فإضافة إلى السودان هناك أثيوبيا وكينيا وأوغندا والكونغو وإفريقيا الوسطى.[7] (خريطة رقم:04), ويحتل إقليمين جغرافيين هما إقليم الفيضان والإقليم الاستوائي ذو الغابات والمستنقعات والسدود, وتشكل المراعي 40% من الجنوب السوداني والأراضي الزراعية 30% بينما تشغل الغابات الطبيعية 23% والسطوح المائية 7% من جملة المساحة. ويتركز النشاط البشري في صيد الأسماك واقتناص الحيوانات وجمع الفواكه والنباتات, ورعي الأبقار لدى قبائل الدينكا والنوير والشلك وغيرها من قبائل شمال الإقليم بينما يصعب الرعي كلما اتجهنا نحو الغابات جنوبا حتى ينعدم في المنطقة الاستوائية عند الزاندي الذين سبقوا غيرهم في مجالات التصنيع بالإقليم الجنوبي. والإقليم الجنوبي غني بثرواته وموارده التي لا تنضب, فتجود فيه زراعة المرتفعات حيث يزرع البن والشاي على منحدرات مرتفعاته, وتجود زارعة الأرز بمستنقعاته, كما يسهل فيه رعي الأبقار لغزارة أمطاره, وتوجد بتربته المعادن والبترول والنحاس والذهب كما يحتل الحديد ثمانين ألف من الكيلومترات المربعة من مساحة الإقليم الجنوبي.[8]

ينقسم الجنوب السوداني إدارياً إلى عشر ولايات هي :

– ولاية أعالي النيل وجونجلي والوحدة وهذه الولايات الثلاث كانت تسمى من قبل بأقاليم أعالي النيل.

– لاية البحيرات ووارب وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال وتشكل هذه الولايات الأربع ما كان يعرف من قبل باسم إقليم بحر الغزال.

– الولايات الثلاث الأخرى فهي ولاية غرب الاستوائية وشرق الاستوائية والاستوائية الوسطى وتضم الولايات الجنوبية العشر هذه أكثر من 30 محافظة.[9]

[7]Affichage de la République du Soudan du Sud, la diplomatie française,Affichage de l'historique: 20/04/2025 à http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/soudan-du-sud/presentation-du-soudan-du-sud.

[8]علي عباس حبيب, المرجع نفسه, ص,ص,217, 218.

[9]محمد نبيل الشيمي, جنوب السودان جذور المشكلة وتداعيات الانفصال, الحوار المتمدن, تاريخ الإطلاع:2025/03/20 على http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

جدول رقم:01 يوضح ولايات جنوب السودان

الولاية	العاصمة	السكان (2010)	المساحة (كلم2)	الكثافة (كلم2)
شمال بحر الغزال	أويل	820.834	30.543.30	26.87
غرب بحر الغزال	واو	358,692	91,075.95	3.94
البحيرات	رمبيك	782.504	43.595.08	17.95
واراب	كواجوك	1,044,217	45,567.24	22.92
غرب الإستوائية	يامبيو	658,863	79,342.66	8.33
وسط الإستوائية	جوبا	1,193,130	43,033.00	27.73
شرق الإستوائية	توريت	962,719	73,472.01	13.10
جونقلي	بور	1,433,500	122,580.83	11.78
الوحدة	بانتيو	645,465	37,836,39	17.06
أعالي النيل	ملكال	1,013,629	77,283.42	13.12

المصدر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki

المطلب الثاني: تركيبة السكان

على الرغم من المساحة الشاسعة لجنوب السودان فإن عدد سكانه يبلغ 11.562.695 نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2014),[10] بينما يبلغ عدد السكان الإجمالي للسودان الموحد 39.1 مليون نسمة.كثافة السودان السكانية منخفضة جدا حيث تمثل نحو أربعة أشخاص للكيلومتر المربع فقط, مما شكل أزمة هوية, حيث يمكن النظر إلى الصراع الشمالي–الجنوبي في وجه منه كأزمة هوية وطنية, وهي مشكلة ثقافية تخص كل السودانيين من كل الأقاليم.

يختلف سكان شمال السودان عن جنوبه, حيث تقوم الطبيعة الهيكلية لمقومات المجتمع في الجنوب السوداني على قاعدة الاختلاف العرقي واللغوي, نظرا لتكونه من مجتمعات كبيرة من القبائل والعشائر. ولما كان مجتمع الجنوب السوداني هذا يقوم على تركيبة عرقية مختلفة وغير متجانسة، إذ ينحدر من كل عرق مجموعة من القبائل, وتنقسم كل قبيلة إلى عدد من العشائر, فإن الهوية السائدة فيه هي القبيلة, باعتبارها المحدد الرئيس في انتماءات السكان،[11] وقبائل الجنوب لا تنحصر كلها داخل حدود السودان بل يصل بعضها إلى البلدان المجاورة متخطين الحدود وهم الزاندي والأشوري والأتوكا وطرقانا والأنواك ولاتسود بين قبائل الجنوب حضارة متجانسة, ولا يجمع بينهم أصل واحد ولا هم ينحدرون من سلالة واحدة, وأدت هذه الفوارق في السلالات بين القبائل إلى استخدام كل منها لغة مختلفة, كما انه ليس من بينها قبيلة واحدة قوية بحيث تستقطب بقية القبائل وتحتويها. وهناك اثني عشر لغة محلية في الجنوب يتحدث بكل منها ألف نسمة على الأقل. علما أن اللغة الوحيدة المشتركة بينها جميعا هي اللغة العربية الدارجة. وقد قسم علماء الأجناس القبائل السودانية الجنوبية تبعا للغة والتكوين الجسدي والأصل التاريخي إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:[12]

أ- **النيليون** : التي تمثل 65% من مجموع السكان والتي تضم القبائل ذات النفوذ السياسي الأكبر[13] وتحتوي هذه المجموعة على أربعة أعراق وهم: الدنكاتمثل ما نسبته 40%والنويربما

---

[10] الجزيرة نت, جنوب السودان, تاريخ الإطلاع:2025/03/20 على www.aljazeera.net

[11] توفيق المديني, **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال**, دمشق: منشورات الهيئة الثقافية للكتاب, ط1, 2012 ص15.

[12] علي عباس حبيب, المرجع السابق الذكر, ص222.

[13] المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات, الصراع في جنوب السودان: خلفياته وتداعياته المحتملة, تاريخ الإطلاع: 2025/03/24 على http://www.dohainstitute.org/release

نسبته نحو 20% والشيلوك بنسبة 5% بالإضافة للأنواك وهم يعيشون في الأغلب بين مديريتي بحر الغزال وأعالي النيل, ويعتمدون على الزراعة وتربية الماشية التي تمدهم بالألبان ومواد الوقود والجلود. وتعتبر الدنكا أكثر المجموعات النيلية تحضرا, بينما نجد أن الجانب الأكثر من الانواك يعيشون في أثيوبيا. وقد اعتمد العلماء إطلاق كلمة النيليين على من يعيشون دائما بالقرب من نهر النيل, ومن القبائل النيلية التي تعيش داخل حدود السودان قبائل الدنكا والشيلوك والانواك والبورون والبلاند والجوروللو والاتشولي و اللانجو, وهاتان القبيلتان الاخيرتان تعيشان على حدود السودان مع أوغندا. ويعتبر النيليون من الناحية العددية أهم مجموعات السودان الجنوبي, ويبدو التناسق كبيرا بين هذه القبائل من الناحية الجسدية.

ب- **النيليون الحاميون:** وهم المورلي والديدنغا والبويا و التوبوسا واللاشوكا, ويقيم معظمهم في المديرية الاستوائية, وهم لا يعيشون في السودان وحده بل تعيش أقسام منهم في أوغندا وكينيا.

ت- **القبائل السودانية:** وتتألف من القبائل الجديدة الصغيرة الحجم التي تسكن المناطق الغربية والجنوبية من جنوب السودان, وأهم قبائل هذه المجموعة هي الزاندي. وهناك قبائل أخرى مثل بالي ومنداري وأيناجورا وفاجلو ومورو ولوليا وهي خليط من المجموعات الثلاث السابقة النيلية والنيلية الحامية والسودانية, وكان لفوارق السلالة بين القبائل أثره الواضح في استخدام لغات متعددة, مما اثر في الوضع السياسي في جنوب السودان.[14]

وقد ثبت ان 39% من سكان جنوب السودان ينحدرون من أصل عربي طبقا لما ورد في إحصاء 1956م, كما تبين أن من يتكلمون العربية يتجاوز 50% من تعداد السكان, بينما يستخدم الآخرون لغات صنفها الإحصاء إلى اللغات النيلية والنيلية الحامية والفورداية والإفريقية, وفي ما يتعلق بالمعتقدات الدينية فإن المسلمين من أبناء الجنوب هم الأقلية من عدد السكان بينما البروتستانت يزيدون قليلا على عدد المسلمين في الجنوب, في حين يصل تعداد الروم الكاثولي إلى عشرة أمثال المسلمين, ويمكن أن يقال أن المسلمين لا يشكلون سوى أقلية من سكان جنوب السودان إذا ما قارنا ذلك بعدد السكان الوثنيين.[15]

---

[14] أحمد أبو سعادة, **جنوب السودان وأفاق المستقبل**, القاهرة : مكتبة مدبولي, ط1, 2011, ص 12.

[15] إجلال رأفت, عبده مختار موسى وآخرون, **السودان على مفترق الطرق بعد العرب .. قبل السلام**, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, ط1, سبتمبر 2006, ص92.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للأزمة بين شمال السودان وجنوبه

يمكن إرجاع مشكلة الجنوب إلى عوامل عدة منها التاريخية المتعلقة بالسياسة البريطانية إبان الاحتلال،ومنها فشل مشروع الدولة السودانية الجامعة،إذ فشلت سياسات الحكومات المتعاقبة في إحداث تنمية حقيقية في الجنوب،إضافة للعامل الاقتصادي المتمثل في حقول النفط المكتشفة ، فضلا عن العوامل الدينية والاختلاف العرقي, دون أن ننسى العامل الخارجي ودوره الكبير في الانفصال الذي شهده السودان.وقد مرت الأزمة بين الشمال و الجنوب بمراحل مختلفة بدأت منذ الحكم التركي–المصري للسودان،واستمرت في أثناء الحكم الثنائي المصري –البريطاني وتعاظمت في مرحلة الاستقلال نظرا لما تضمنته هذه المرحلة من تقلبات.[16]

إن مشكلة جنوب السودان تعد أكبر مصادر عدم الاستقرار السياسي في السودان منذ بدايات الحكم الوطني،إلى هذا العهد الذي اكتسبت فيه أبعادا إقليمية ودولية بشكل واضح،مهدت للتدخلات الخارجية في شؤون البلاد،وهو ما أثر سلبا في علاقات السودان الخارجية،[17]وسنتعرض في هذا المبحث لمسارات العلاقات بين الشمال و الجنوب عبر مراحلها التاريخية.

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الاستقلال

أولا: تشكل الدولة السودانية تاريخيا

من الناحية التاريخية تشكل السودان من كيانين هما: مملكة الفونج وعاصمتها سنار، والتي أنشئت سنة1504م ويعود أصل الفونج إلى قبيلة الشلك,[18]وهو ما يؤكد اتصال مملكة سنار بقبائل جنوب السودان[19] ،وسلطنة دارفور،وعاصمتها الفاشر، والتي أنشئت سنة 1650م, وهنا كرأي آخر،يقول بأن تشكيل الدولة السودانية لم يكن من الفونجوسنار فحسب، بل إنه شمل أيضا قبائل الدينكا،و زاندي ، و نوير، والشلك .لقد تشكلت الدولة السودانية في تلك الحقبة التاريخية منطبقتين:الأعيان الذين كانوا يعيشون على الفائض الزراعي الذي يحصلونه من العامة،والعامة كمنتجين.وكانت الدولة السودانية كيانا لا مركزيا يخضع فيه نظام التبادل لتنظيم محكم ويسوده

---

[16] دريد الخطيب و أحمد الشب, انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات, مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات,العدد–27, جوان 2012م, http://www.que-edu-arabic.com

[17] عبد الفاتح حمد الطاهر, انفصال جنوب السودان..هل هو عنوان لمرحلة جديدة؟!, قراءات افريقية, العدد–08, جوان 2011.

[18] علي عباس حبيب, المرجع السابق الذكر, ص180.

[19]أحمد أبو سعادة, المرجع السابق الذكر, ص 14.

احتكار ملكي للتجارة الخارجية, ومع تزايد مركزية الدولة، تراجعت المملكة الطقسية،وقد دعمت ثلاث مؤسسات على وجه الخصوص نمو السلطة الملكية،الأولى تطور نظام الأراضي الذي كان يمنح فيه الملك العقارات للأفراد،الأمر الذي أضعف سيطرة العشيرة على الأرض، والثانية تطور الجيش الملكي المجند من العبيد ،ما منح الملك تبريرا للسلطة الملكية في مواجهة مطالب زعماء العشائر، ولم يعنى إضفاء المركزية على الدولة مجرد تعزيز السلطة الملكية الاعتباطية، بل أدى إلى ظهور نخبة جديدة حول الملك وقد نجحت هذه النخبة المنظمة حول الدولة المركزية ومن خلالها في مواجهة سلطة الزعماء القدامى, وكان للإسلام الفضل الكبير في تقديم بديلا معاكسا مضادا للتضامن القبلي القائم على القرابة، إذ مثل الإسلام إيديولوجية متكاملة تقدم رؤية مختلفة لبناء الدولة.ذلك أن انتشار الإسلام عن طريق بوابة السودان على طول النيل وعبر الصحراء وعبر البحر الأحمر في الأقاليم الإفريقية منذ القرن السابع،وسيادة اللغة العربية التي ترافقت مع انتشار مؤسستين أتى بهما الإسلام، وهما القرآن الكريم والمسجد ، أضفى طابعا مركزيا على الدولة في السودان،وأسهمت الطرق الصوفية الثلاث: القادرية و الختمية و التيجانية، في تنظيم مجتمع المسلمين في وسط السودان وغربه، من دارفور إلى كردفان و الفونجو رغم أن السودان دولة إسلامية،فإن تجارة العبيد لمتختف منها، إذ كانت تجارة العبيد تغذي الدولة المركزية في مصر ،وقد شاعت تسميتهم بالنوبة بل يقال إن رغبة محمد علي في الحصول على عبيد سود من دارفور و الفونج و تحويلهم إلى جنود كانت الدافع وراء فتح السودان في عام1821م،وقبيل الفتح في عامي 1819م و1820 م أعلن محمد علي احتكار الدولة كل الواردات السودانية، بما في ذلك العبيد والعاج والصمغ، وسيطر على وكالة الجلابة(النقابة التي كانت تتولى بيع العبيد في القاهرة).[20]

ثانيا- فترة الحكم التركي-المصري للسودان

ارتباط مصر بالسودان قديم وساعد في ذلك اشتراك البلدين في اللغة والدين والتاريخ, ولقد أحس محمد علي باشا في بداية القرن التاسع عشر بمطامع الدول الأوربية في إفريقيا والسودان ومنابع النيل مورد الحياة لمصر فقام بفتح السودان وضمه إلى مصر، واستمر التوسع المصري في جنوب وغرب السودان بعد عهد محمد علي حيث حرصت مصر على تحقيق أمنها المائي عن

[20] توفيق المديني, المرجع السابق, ص,ص,21,20.

طريق تأمين منابع نهر النيل،بلاضافة لتوسيع زراعتها وفتح أسواق تجارية جديدة تقوي من اقتصادها.[21]

ويبدأ تاريخ أزمة جنوب السودان منذ أن أولت مصر مسألة كشف الأقاليم السودانية ومنابع النيل عنايتها، ففي سنة 1837م في عهد الوالي محمد علي باشا كلفت الحكومة المصرية فرنسيا يدعى " لينيان دي بلفون" بالعمل على كشف منابع النيل, فوصل إلى إقليم الشيلك خط عرض 11 شمالا عند جزيرة أبا وأعقبه إبراهيم كاشف المصري الذي استطاع أن يقوم برحلة في هذا الإقليم على جانبي النيل الأبيض وتوغل في بلاد الدنكا جنوبا[22]. واستمر الوجود المصري في السودان إلى عصر الخديوي إسماعيل،إذ سميت تلك الفترة بعصر الإمبراطورية المصرية, حيث شكل السودان جزءا منها والتي امتدت حتى البحيرات الاستوائية في أواسط إفريقيا وضمت أجزاء واسعة مما يشكل اليوم إثيوبيا والصومال والكونغو وأوغندا. تابع الخديوي محاولات والده لاكتشاف منابع النيل وكان أشهرها رحلة السير صموئيل بيكر، وقد طلب منه إسماعيل أن يبسط نفوذ مصر في الأصقاع الكائنة جنوبي غندكرو، والعمل أيضا على نشر التجارة المشروعة, بيكر الذي فوض بسلطات كاملة من الخديوي إسماعيل عمل على اضطهاد الأهالي واحتقارهم وتعذيبهم، وفي الوقت نفسه بدأ يلفت أنظار الأوروبيين إلى تلك المناطق, وقد أقنع بيكر الخديوي إسماعيل بضرورة القضاء على الاتجار في الرقيق نيابة عن مصر, وقد ارتضى إسماعيل ذلك منه أملا في أن تساعده إنجلترا في تعزيز استقلاله في مواجهة السلطان العثماني، لقد كانت حملة بيكر هي البداية الحقيقية لما يمكن أن نسميه انفصال الجنوب عن الشمال نفسيا، فقد كان مخولا سلطة الإعدام واستخدامها بغزارة ضد الأهالي, ومن هنا فإن بيكر يعد هو المسئول بصفته قائدا للحملة على العداء الذي حدث والكراهية التي بدأت و تكرست في نفوس الأهالي، كما قام أيضا بإثقال كاهلهم بمطالبه الكثيرة وبالإستلاء على أموالهم وأبقارهم, فتحالفت القبائل في الجنوب (قبائل الباري والبلنيال واللوند) ضده وهاجمت معسكرا لحملته، فعاقبهم بأن شنتهم في الغابات وأضرم النار في قراهم، ولكن القبائل لم تسكت ووجدت في شخصية أبو السعود صهر محمد احمد العقاد تاجر العاج والرقيق ووريثه ملاذا لهم، فنصب نفسه زعيما وأقام في غندكرو وأعلن عدم رضاه وعدم

[21]زكي البحيري, **السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري دراسة في علاقات وادي النيل 1899-1936**, القاهرة: مكتبة مدبولي , ط1, 2009, ص03.

[22]إجلال رأفت, عبده مختار موسى وآخرون, المرجع السابق الذكر, ص75.

تقبله لسياسة بيكر واتجاهاته، مما شجع الكثير من القبائل على الاستمرار في المقاومة[23]، فالجزء الجنوبي من السودان كان يعيش في عزلة عن الأقاليم الشمالية.[24]

ثالثا- مرحلة الحكم الثنائي المصري-البريطاني

بدأ الحكم البريطاني في داخل السودان عام 1899 وسمى نفسه حكما ثنائيا ولكن الشريك الأخر مصر شريكا مغيبا، فوجد الحكم البريطاني السودان قطرا متعدد الأديان والثقافات والأعراق وهذا التباين الشديد يصعب احتواءه فقاموا بتكريسه ليكون مستقبل الجنوب ملحقا بشرق إفريقيا و مفصولا عن الشمال العربي المسلم. وحرص البريطانيون على تغذية عوامل التقسيم، فدعموا وجود الإسلام واللغة العربية في الشمال،بينما تركوا الجنوب ليأخذ طابعا مسيحيا، وليتحدث أهله الانجليزية,كما أدى اهتمامهم بتوجيه الجهود والموارد نحو الشمال،إلى أن يبقى الجنوب في تخلف وفقر.[25]ولما كان الوجود المصري مسلما ومعترفا به في السودان فقد عمدت بريطانيا إلى تقليص هذا الوجود في الجنوب وجعله قاصرا على الشمال فقط، ثم عملت على انسحاب القوات المصرية بضغط منها عن كل السودان والإنفراد به, إلا انه حدث عام 1882م أن قامت الثورة المهدية في السودان والتي رأت بريطانيا أن يتم التصدي لها بقوات إسلامية لها حق الوجود في السودان ولم يكن يعني ذلك غير القوات المصرية، وقد نجحت القوات المصرية بالفعل بالقضاء على تلك الثورة واستعادة السودان لذلك لم يكن هناك بد من حتمية الاعتراف البريطاني بالوجود المصري بالسودان وذلك من خلال صيغة اتفاقية الحكم الثنائي المصري-البريطاني له.

استمرت فترة الحكم الثنائي منذ 1899م حتى 1924م ولم يكن لمصر فيها أي دور ملموس, والخلاصة أن الوجود المصري في السودان قد انكمش بعد 1924م ومنعا لوجود صلة بين مصر والسودان أصدرت حكومة السودان جوازات سفر تحمل ختم حاكم عام السودان, فأصبح غير مصرح لأي مصري بدخول السودان دون إذن منه، ولم تكن تصرفات الإدارة البريطانية في جنوب السودان أمرا عارضا بل كانت عملا منظما, وسياسة موضوعية لتحطيم العلاقات الإنسانية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين سكان شمال السودان وجنوبه، و أراد الانجليز ربط جنوب السودان بمستعمرات وسط إفريقيا إبعادا له عن الشمال،[26] لذلك حرصت بريطانيا على فصل

---

[23]إجلال رأفت, عبده مختار موسى وأخرون, المرجع السابق الذكر, ص76.

[24]عبد الملك عودة وآخرون, **العرب وإفريقيا**, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, ط1, 1984, ص38.

[25] توفيق المديني، مرجع سابق الذكر ، ص23.

[26] زكي البحيري, المرجع السابق الذكر,ص320.

الجنوب عن الشمال تدريجيا وخاصة أنها كانت تدرك أن الشماليين متعاطفين مع مصر، وانه يضم جماعات قبلية عربية يدين معظمها بالدين الإسلامي. ومن هنا كان حرص الانجليز على العمل لإبعاد اللغة العربية عن الجنوب حتى لا تمارس فيه أي شعائر إسلامية، بينما سمحت في الوقت نفسه مضطرة تحت ضغط الجمعيات التبشيرية في بريطانيا بممارسة نشاط تلك الجمعيات في جنوب السودان بحجة زائفة وهي رفع مستوى الأهالي هناك وتثبيط همة التجار الشماليين في دخول الجنوب وتيسير دخول التجار اليونانيين، ثم أصدرت عام 1918م قانون يقضي باعتبار الأحد عطلة رسمية بدلا من الجمعة واعتماد اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية في الجنوب بدلا من اللغة العربية وزيادة الاعتماد على الموظفين غير المسلمين في الوظائف الحكومية كما أصدرت لائحة جوازات السفر وتصاريح المرور, وقد نصت على حق الحاكم العام في اعتبار أي جزء من السودان منطقة مغلقة. ثمسياسة الأراضي المقفولة والتي صدرت في قانون المناطق المقفولة لعام 1922م،[27] ليحد من حرية دخول جميع الأفراد إلى هذه المناطق, أعقبته عام 1925م بإصدار مرسوم تصاريح التجارة الذي يمنع أي شخص من غير أبناء الجنوب من ممارسة التجارة من دون تصريح. وبعد توقيع اتفاقية عام 1936م بين بريطانيا ومصر دخل السودان مرحة جديدة، إذ انسحب الجيش المصري من السودان، واعتبرت بريطانيا مديريات الجنوب الثلاث الاستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل مناطق مقفلة أمام المصريين وبررت ذلك باعتبارات صحية, بل منعت حتى السودانيين أيضا من أهل الشمال من دخول المديريات الجنوبية إلا بإذن خاص تحدد فيه مدة الإقامة وغرض الرحلة، فأنشئ بذلك خط حرام بين المنطقتين امتد بطول نهر العرب، عززته بنصح زعماء القبائل الجنوبية بالتخلي عن أسمائهم وأزيائهم العربية مع منع بيع الأخيرة في الأسواق, كما منعت العادات العربية ومنعت إرسال فنيي وإداريي الشمال للعمل في الجنوب، واستبعد ضباط الشمال العاملون بالفرقة الاستوائية. وهي الفرقة التي تمردت بعد ذلك بزعامة جون غرنغ, كما أنها منعت الشماليين الذين يستوطنون الجنوب من حق العبادة علانية ومنعتهم أيضا من إنشاء المدارس, وقد عرفت هذه السياسة باسم محاربة الاستعراب Anti Arabication كما كانت ترسل من يتفوق من أبناء الجنوب في دراسته بالمعاهد التبشيرية العليا في أوغندا ولا تسمح له باستكمال تعليمه في الخرطوم أو القاهرة حتى لا يختلط بالمسلمين، سعيا منها ليكون الجنوب

[27] إجلال رأفت, عبده مختار موسى وآخرون, المرجع السابق الذكر, ص13.

جزءا من دول الدومينيون، أي الدول الواقعة تحت السيطرة البريطانية أو ما عرف في ما بعد بدول الكومنولث، كما نجد أن السياسة الاستعمارية الانجليزية عملت على زيادة التخلف في الجنوب و إبقائه على تخلفه.

وقد تمثلت سياسة الانجليز في السودان بما يلي :[28]

أولا: طبقت الإدارة البريطانية في السودان سياسة فرق تسد والتي بموجبها بذرت التفرقة والشقاق بين أبناء القطر الواحد شماله وجنوبه وبين كل قبيلة وأخرى حتى شمل ذلك النواحي الاجتماعية والتعليمية والإدارية وامتد إلى النواحي النفسية والعنصرية والعصبية بين أبناء الشعب الواحد.

ثانيا: بعد دخول القوات الانجليزية والمصرية بقيادة كتشنز عام 1898م وقضائها على الحركة المهدية قامت ثورة السودان المسلحة بقيادة جماعة اللواء الأبيض علي عبد اللطيف وعبد الفضيل الماظ عام 1924م والتي أصاب السودانيين بسببها القتل والسجن والتشريد والتعذيب والنفي إلى مستنقعات بحر الغزال ليموت الضباط بالأمراض والأوبئة القاتلة، تم بث الإنجليز الدعاية بين العامة ورجال القبائل بأن المصريين يريدون استعباد السودانيين و استغلالهم والاستئثار بمياه النيل والوقوف في وجه التقدم الزراعي في السودان لغرس شعور الكراهية للمصريين عند جميع أفراد الشعب. وانتهزوا تلك الفرصة ليجتثوا الثقافة العربية الإسلامية التي كان يدرسها الأساتذة المصريون بكلية غردون وغيرها من المعاهد واستبدلوها بالثقافة الانجليزية منذ عام 1925م.

ثالثا: التفرقة عن طريق النظم الإدارية حين فصلت الإدارة البريطانية تطبيق الإدارة الأهلية عام 1926م عن اللامركزية في الإدارة والتي قرر تطبيقها مجلس الحاكم العام المنعقد في لندن إبان قيام الحركة الوطنية في السودان 1924م وذلك بتأسيس مجالس للمدن والمديريات تمهيدا لإدخال نظام اللامركزية الإدارية.

رابعا: إثارة النعرة القبلية، إن وجود كل من النوبة وأبناء الجنوب والبجة والانقسا والبقارة والقبائل العربية الكثيرة كل في مكانه وعدم الاتصال الوثيق بينهم أدى إلى شيوع النعرة القبيلة والتفاخر بالأنساب ورغم أن الحركة المهدية أزالت كثيرا من هذا الخلاف إلا أن الحكم الثنائي عمل على إثارته.

خامسا: الطائفية الدينية، معظم سكان السودان مسلمون متمسكون بتعاليم دينهم لذا ركزت الإرساليات المسيحية على جنوب السودان وقد ذكر روفير مدير المعارف عام 1945م في

[28] علي عباس حبيب, المرجع السابق الذكر, ص,ص,197,190.

الاجتماع السنوي للمديرين ما نصه أن من العبث الفصل بين التعليم والدين ولما كانت المسيحية أصلح لأهالي الجنوب من الإسلام فإنه ينبغي والحالة هذه أن تكون اللغة الإنجليزية هي لغة التعليم في الجنوب كما انه يتحتم إرسال النجباء من الطلبة في الجنوب إلى المدارس وكليات أوغندا حيث ترسخ عقيدتهم المسيحية[29].

سادسا: فصل الشمال عن الجنوب أو ما عرف بالمناطق المقفلة وهي سياسة فصل المناطق عن بعضها البعض وجعل كل منها تتقوقع ضمن حدودها منعا للتمازج ونقل الثقافة العربية و الإسلامية بالذات حيث منعت الشماليين المقيمين بالجنوب من إنشاء المدارس وحق العبادة العلنية كما أن الإدارة البريطانية منعت الشمالي الذي تزوج جنوبية من اخذ أطفاله معه إلى الشمال خوفا من التزاوج بين العرب في الشمال والزنوج في الجنوب. كما ألغى الإنجليز المحاكم الشرعية في الجنوب بعد 1924م ويقوم مقامها المفتش الانجليزي في الأحوال الشخصية. والمناطق المقفلة كانت مساحتها 967/500 ميلا مربعا وجردت بذلك الإدارة البريطانية السودانيين من حرية الانتقال إلا ضمن ما يوازي ثلث بلادهم وحرمت عليهم ثلثيها فحرمت دخول المديريات الآتية كاملة إلا بترخيص خاص وهي: دارفور – كردفان – أعالي النيل– الاستوائية. بينما سمحت بالتنقل في جزء كبير من الشمالية والنيل الأزرق ومنعت التنقل في جزء قليل منها موضح بالجدول أدناه:

جدول رقم (02) : يوضح المساحة المقفلة بالميل المربع من طرف الإدارة البريطانية في منع السودانيين من حرية الانتقال

المديرية	المساحة المقفلة بالميل المربع	مساحة المديرية
الشمالية	166/200	362/200
النيل الأزرق	015/000	054/775

المصدر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أدركت الإدارة البريطانية أن خطتها لفصل الجنوب عن الشمال أو إلحاقه بشرق إفريقيا قد فشلت، لأن الجنوب لم يحقق قدرا من الاعتماد على الذات يحقق له الاستقلال، ولا انسجام مع شرق إفريقيا يتيح له الالتحاق بها, ولهذا سعت الإدارة لإعادة دمج

[29] علي عباس حبيب, المرجع السابق الذكر, ص,ص,197,190

الجنوب مع الشمال، وبدأ ذلك بعقد مؤتمر جوبا في عام 1948م[30]، الذي قال الجنوبيون ان مؤتمر جوبا لم يكن ليمثل ارادتهم كما ادعى أنصاره وأن استغلال الشمال للجنوب كان في الماضي والحاضر حيث لم تقم أية مشروعات حيوية في الجنوب، ثم طالبوا باستقلال الجنوب, وانسحاب الجيش وقوات الأمن من المديريات الجنوبية.[31]

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال

لم يحظى السودان منذ استقلاله في جانفي 1956م باستقرار سياسي بالقدر المعقول ففي ربع قرن تمت عدة تغيرات لأنظمة الحكم القائمة في الخرطوم[32]،إذ شهد السودان سلسلة من الانقلابات العسكرية أوصلت أنظمة حكم مختلفة تراوحت ما بين النظم العسكرية والحكومات المدنية الائتلافية، تلك الأنظمة كانت تعاني جميعها من الانشطارات والانقسامات التي لم تمكنها من أداء واجباتها في الحكم وتحقيق الاستقرار والتنمية والسلام حتى وصلت فترات الحكم التي مرت على السودان بعد حصوله على استقلاله إلى ست فترات،اختلف كل منها في طريقة التعاطي مع مسألة جنوب السودان مابين الحل العسكري أو الحل السياسي,وقد قسم الباحثون هذه المرحلة إلى ست مراحل بحسب القيادات التي توالت على الحكم، وهذه المراحل هي:[33]

أ- مرحلة الحكم الذاتي الأول: 1954م-1958م

من أبرز أخطاء هذه المرحلة أنها قامت مثلا وفي إطار ما يعرف بسياسة السودانية في ظل حكم إسماعيل الأزهري وتحديدا في عام1955م بنقل بعض فرق الجيش الجنوبية إلى الشمال الأمر الذي أدى إلى تمردهم،كما أدى أيضا إلى تفجير ثورة في الجنوب مناصرة لحقوقهم، بالإضافة لإهمالها تنمية الجنوب اقتصاديا، واستيلائها على المدارس التبشيرية وحصر وظائف الدولة في الجنوب بأهل الشمال فقط.

ب- مرحلة الحكم العسكري الأول: 1958م-1964م

قاد الحكم في هذه المرحلة إبراهيم عبود الذي اعتمد سياسة دمج الشمال والجنوب من خلال نشر الدين الإسلامي واللغة العربية, فقد قام بإنشاء المعاهد الإسلامية ومدارس تحفيظ القرآن

---

[30]إجلال رأفت, عبده مختار موسى وآخرون, المرجع السابق الذكر, ص14.

[31] محمود شاكر, **السودان مواطن الشعوب الإسلامية في أفريقيا**, بيروت: المكتب الإسلامي, ط2, 1981, ص108.

[32] علي عباس حبيب, المرجع السابق الذكر, ص200.

[33]دريد الخطيب و محمد أمير الشب, المرجع السابق الذكر, ص,ص, 10,9.

واستبدل الأحد بالجمعة وجعله يوم عطلة رسمية وحظر التبشير المسيحي وطرد المبشرين[34]، وقد أدت هذه السياسات إلى تدويل قضية الجنوب تحت ضغط الفاتيكان وبعض الدول الغربية، وبدأ قادة الثورة الجنوبيين يتخذون من دول الجوار الإفريقي مقارا لهم. عمل الرئيس إبراهيم عبود على جنوب السودان وتوحيده ثقافيا واجتماعيا لصناعة هوية سودانية موحدة, بادئا بالقضاء على مخلفات الاستعمار المؤدية للتفرقة، إلا أن الغرب أشعل قضية الجنوب وزاد من حدة الصراع من خلال الدعم الدولي له.

ج- ثورة أكتوبر الشعبية:1964م-1969م

هذه الفترة كانت فترة رئاسة سر الختم الخليفة،الذي أدرك أن جنوب السودان هو أحد الأسباب التي أدت إلى سقوط رئاسة إبراهيم عبود،لذلك اتصل بقادة تمرد عام1963 م وعقد معهم مؤتمر المائدة المستديرة للبحث في حل سلمي[35] ضم إلى جانب همدولا إفريقية كثيرة أبرزها:مصر,الجزائر ونيجيريا ونتج عنه تبني النظام الإقليمي في الحكم،بالإضافة إلى وجود مجلس تشريعي وحاكم للجنوب،وهذا ما يعد تقدما كبيرا،ولكنه فشل في تطبيق ما تم التوصل إليه في الحوار وفشل أيضا في بعض المسائل التفصيلية المتعلقة بأمور تنمية الجنوب وخدمة أقاليمه المختلفة، وانتهى هذا كله بحدوث انقلاب عسكري عام1969م متأثرا إلى درجة كبيرة بثورة جويلية في مصر.

د- الحكم العسكري الثاني: 1969م-1985م

جاء النميري للحكم في السودان على اثر الانقلاب في عام 1969م, فأعطى الجنوبيين شكلا من أشكال الحكم الذاتي و ألغى كل الأحزاب الموجودة قي البلاد ماعدا الحزب الشيوعي الذي مارس عمله السياسي دون حظر, وبعد محاولة الانقلاب الشيوعي عام 1971م لجأ النميري للمفاوضات مع الجنوبيين حيث نشطت الاتصالات بين الحكومة وحركة التمرد،ولعبت بعض الأطراف الأجنبية دورا كبيرا في التقريب بين طرفي النزاع،[36] وتمخض عنه اتفاق الحكم الذاتي أديس أبابا عام 1972م، وقد لاقى هذا التوجه ترحيبا من قيادة حركة الأنانيا, ومع اكتشاف آبار النفط في الجنوب في العام 1979م إضافة إلى حفر قناة ضخمة بعد سنة من أجل جر مياه النيل

[34]إجلال رأفت, عبده مختار موسى وأخرون, المرجع السابق الذكر, ص83.

[35]المرجع نفسه , ص17.

[36]احمد المديني, المرجع السابق الذكر, ص38.

إلى مصر مشروع قناة جونجلي[37] ألغى الرئيس جعفر محمد نميري معاهدة أديس أبابا من جانب واحد لتتفجر من جديد الحرب الأهلية بصورة اكبر وأبعد أثرا.

هـ- انتفاضة أفريل الديمقراطية1985م-1989م

استمر الوضع هادئا ما يقارب عشر سنوات حتى عام1985م، ثم عاد إلى التفجر من جديد نتيجة لانقسامات داخل القادة الجنوبيين ونتيجة أيضا لإعلان حكومة الشمال تطبيقها لمبادئ الشريعة الإسلامية على الجنوب من جديد،مما دفع بالحرب الأهلية إلى الواجهة مرة أخرى، وفي هذه الفترة ظهرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جونغرنغ, عملت الحركة الشعبية على إيجاد أرضية لها في جنوب السودان،لتوجد لنفسها السند الشعبي في مجابهة الحكومة السودانية،وذلك من خلال وضع مبادئ وقيم تستند عليها بوصفها منطلقات فكرية وعقدية،وكان ذلك في يوليو 1983 م عقب تكوين الحركة الشعبية والجيش الشعبي, وقد استندت في مبادئها على الآتي:

1-إقامة نظام علماني يحكم السودان،ويفصل الدين عن الدولة.

2-إعادة توزيع السلطة والثروة بين الشمال و الجنوب.

3- بناء سودان جديد يقوم على المشاركة الشعبية لكل الاثنيات العرقية في السودان.

4-مشاركة المناطق المهشمة(المناطق الطرفية) في إدارة المركز(الخرطوم.)

وبعد تولي الصادق المهدي قيادة البلاد وهو زعيم حزب الأمة، إثر فوزه بانتخابات عام1985م، قام بعقد عدة لقاءات بينه وبين غرنغو لكنهما لم يتوصلا إلى اتفاق لحل المشكلات المستمرة بين الشمال والجنوب،ولكن وفي الوقت ذاته خلا الجنوب من أية تمرد اتأو حروب،ثم بدأت الانقلابات بالتوالي على نظام المهدي ونجح أحدها في عام 1989م ،وعرف بنظام الإنقاذ الذي مازال مستمرا إلى الآن.

و- الحكم العسكري الرابع (نظام الإنقاذ 1989م-2010م)

بعد تسلم ثورة الإنقاذ لزمام السلطة في السودان بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير،واجهت السودان تحديات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، وكان أكبر تحد لها هو الحرب المستمرة في جنوب البلاد، والتي أدت إلى عدم الاستقرار وإضعاف شرعية الدولة الوطنية، كما أضحت ذريعة للتدخل الأجنبي، فسعت ثورة الإنقاذ جاهدة لإيقاف الحرب وتحقيق السلام و الوحدة ،

[37] عايدة العلي سري الدين, المرجع السابق الذكر, ص32.

وسخرت لذلك كل الوسائل،وفي مقدمتها مبادرة مؤتمر الحوار الوطني الذي كان أول تمرين سياسي جامع للحوار حول إمكانية الاتفاق على برنامج وطني يتواضع عليه أهل السودان، وقد خلصت توصياته للآتي[38]:

1- التأكيد على مبدأ الحوار أسلوبا وحيدا لإيجاد الحلول السلمية،ونبذ العنف والنزاع للمطالبة بالحقوق.

2- معالجة الأسباب الجذرية و التاريخية للنزاع بتأسيس نظام الحكم الاتحادي.

3- حسم علاقة الدين بالدولة والديمقراطية بوجوب كفالة الحريات الدينية والثقافية، وأن يقصر الحكم بالشريعة على الشمال دون الجنوب.

4- اعتماد المواطنة أساسا للحقوق والواجبات بتكوين حكومات ولائية فاعلة في الجنوب و الشمال.

تواصلت جهود حكومة الإنقاذ في هذا الجانب من خلال: محادثات فرانكفورت، مفاوضات أبوجا، مبادرة دول الإيجاد،السلام من الداخل،اتفاقية الخرطوم للسلام[39]

خلاصة واستنتاجات:

[38]إجلال رأفت, عبده مختار موسى وآخرون, المرجع السابق الذكر, ص87.

[39]دريد الخطيب و محمد امير الشب, المرجع السابق الذكر, ص21.

تمر دراسة الأزمة الجنوبية حتما عبر دراسة الجوانب الجغرافية والسكانية والتاريخية التي أدت إلى صياغة واقع العلاقة الشمالية الجنوبية التي عادت مع بداية سنة1983م في شكل حرب أهلية استمرت لأكثر من عقدين من الزمن، ويمثل التطرق إلى الأسباب والأبعاد الجغرافية والتاريخية محاولة لتتبع الجوانب الثابتة ذات التأثير المتواصل،هذه العوامل ساهمت في خلق الأسباب الأولية للصراع أو على الأقل عدم التقارب الإيجابي،ومع التطور التاريخي بدا جليا عمق هذه التأثيرات ولم تستطع السياسات التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة العسكرية منها والمدنية إيجاد حل،بل انه على العكس من ذلك يتضح أن بعض سياسات ما بعد الاستقلال أدت إلى تحول الأزمة الجنوبية إلى حرب أهلية ومثال ذلك سياسات عبود وسياسات النميري.

والاستنتاجات التي يمكن أن نصل إليها من خلال هذا الفصل أنه:

1- لا يمكن الفصل بين العامل الاقتصادي المتمثل في اختلاف مستوى التنمية بين الشمال و الجنوب، أو التهميش السياسي والمتمثل أيضا في أخطاء الحكومات السودانية المتعاقبة وغياب دور الدولة،أو حتى الحقب التاريخية المختلفة وممارساتها،كالسياسة الاستعمارية البريطانية ذات النهج الانفصالي، أو حتى العامل الديموغرافي المتمثل في التباين الثقافي والاختلاف العرقي بين شمال السودان وجنوبه،فجميع العوامل السابقة تراكمت لتؤدي إلى الانفصال.

2- العامل الديني لم يكن السبب الأساسي في المشكلة،ولكن تسييس الدين وتغذية الاختلافات وتخويف الآخرين عن طريق التدخل الخارجي والأدوار الخارجية لدول مختلفة،هو ما فاقم المشكلة، والدليل على ذلك هو التعايش بين الديانتين المسيحية والإسلامية في كثير من بلدان العالم العربي.

3-إن هنالك صورة عالقة في أذهان أهل الجنوب،أثرت كثيرا في تعاطيهم مع أهل الشمال،تلك الصورة تعود إلى عصور الاسترقاق والتجارة القائمة عليها،عندما كان الجنوبيون عبيدا لدى الشماليين،هذه الصورة سببت اختلافا حقيقيا بين شطري السودان

4- أن الصراع الحقيقي بين الشمال والجنوب أو الأزمة الحقيقة بينهما، تتمثل بوجود صراع حقيقي يبين هويتين،هوية شمالية وهوية جنوبية مختلفتين في كل المقومات اللازمة لقيام الوحدة،فهما يختلفان في اللغة و الثقافة والعرق والدين.

الفصل الثاني
مواقف وتدخلات
المنظمات و
القوى الدولية

شكل جنوب السودان عبر التاريخ ساحة للتدخلات الخارجية سواء كانت لدول إقليمية مجاورة أو لدول غربية بعيدة جغرافيا عن السودان،وارتبطت القوى الجنوبية غالبا بقوى خارجية لتدعيم موقفها، الأمر الذي جعل الجنوب بوابة لنزيف السودان عبر التاريخ ومدخلا للتدخل في شؤونه الداخلية، ويلحظ الدور الأبرز لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل،إذ يشكل الجنوب بالنسبة لهما محط قدم في إفريقيا،بالإضافة لاستثمار الموارد الطبيعية الموجودة فيها مثل النفط والمعادن.[1]وقد برز الدور الأمريكي في إفريقيا عموما،وفي السودان خصوصا، بشكل كبير خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وهو ما أدى إلى تراجع دور القوى الاستعمارية السابقة مثل فرنسا و بريطانيا.كما أن ظهور الصين والهند وبعض القوى الآسيوية الفاعلة على الساحة السودانية قد أضفى على الصراع الدولي في السودان بعدا جديدا.فالصين على سبيل المثال لها مصالح نفطية واقتصادية واسعة في السودان وإفريقيا، وهو ما يبرر توفيرها للدعم العسكري واللوجستي لكثير من النظم الإفريقية،[2] وستناول في هذا الفصل مواقف وأدوار المنظمات الدولية والإقليمية في هذا الصراع وكذا الدور الكبير الذي لعبته القوى الكبرى في تأجيج وتفعيل النزاع بين شطري السودان الشمالي والجنوبي.

المبحث الأول: دور المنظمات الدولية والإقليمية في الصراع

من السمات الأساسية لطبيعة الصراعات الناشئة بعد الحرب الباردة أنها كانت صراعات داخل الدول أكثر من أنها بين الدول.وبما أن نظام الأمم المتحدة قائم على الدولة كفاعل أساسي لدى تناول أي صراع فان الطبيعة الجديدة للصراعات باتت معقدة جدا وتتطلب أبعادا في غير متناول المنظمة الدولية. برزت هنا الحاجة للاستعانة بالمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية للعب دور هام وأساسي في حل النزاعات التي تنشأ في محيط تفويضها الجغرافي.[3]

المطلب الأول: دور المنظمات الدولية

1- مجلس الكنائس العالمي

مجلس الكنائس العالمي هو تجمع مسيحي عالمي يهدف إلى توحيد الكنائس الشرقية الأرثوذكسية والكنائس البروتستانتية التي لا تؤمن بسلطة بابا الفاتيكان الكاثوليكية. وتأسس المجلس في

[1] دريد الخطيب و محمد امير الشب، المرجع السابق الذكر، ص17.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، التدخل الدولي في السودان، تاريخ الإطلاع: 2025/04/18 على http://www.sudanjem.com

[3] محمد الغزالي التجاني سراج، الايقاد والسلام الإقليمي، تاريخ الإطلاع: 2025/04/22 على http://www.sudanile.com

أمستردام بهولندا عام 1948م واتخذ من جنيف في ما بعد مقرا له،[4] ويضم المجلس قرابة ألف كنيسة من مائة بلد في العالم، تعمل لأهداف ثلاثة: [5]

أ. تنظيم العلاقات بين الكنائس المنضوية تحته.

ب. الدراسات الكنيسية.

ج. تقديم المعونات الإنسانية للاجئين على اختلاف أديانهم.

يعد المجلس من الجهات التي كانت سببا مباشرا في ظهور مشكلة جنوب السودان، من خلال دور المنظمات التبشيرية منذ العهد التركي، وتحريضها للجنوبيين وغرس الحقد والكراهية في نفوسهم ضد الشماليين، واتهامهم بأنهم تجار رقيق، استمر دور الكنائس ضد كل ما هو شمالي في المدارس المنتشرة في جنوب السودان، ومعظمها مدارس كنسية، ولعبت دورا كبيرا في تهيئة المناخ لبداية التمرد الأول في عام 1955م في توريت.[6]

تم التنسيق بين مجلس الكنائس العالمي ومجلس الكنائس في عموم إفريقيا منذ 1971م في ما يتعلق بقضية جنوب السودان، حيث شارك مجلس الكنائس بجهود الوساطة بين المتمردين وحكومة الخرطوم و التي أثمرت في الوصول إلى اتفاق أديس أبابا عام 1972م،[7]وفي أوت من نفس السنة أقامت الخرطوم علاقات دبلوماسية مع الفاتيكان. ومنذ ذلك التاريخ والمجلس يهتم اهتماما خاصا بالسودان، ففي العام 1990م أعلن المجلس ضرورة توزيع ريع الناتج النفطي بصورة عادلة بين الأطراف السودانية، عام 1992م أصدر مجلس الكنائس العالمي مذكرة عن السودان يعلن فيها اهتمامه البالغ بكل الجنوب والغرب. وفي سبتمبر 1997م أصدر المجلس إعلانه حول السودان المتعلق بتشجيعه للتوحد بين مجلس الكنائس السوداني (كنائس الشمال والجنوب) ويثني على الوثيقة التي أصدرها هذا الأخير بعنوان"Here We Stand United in Action for Peace"، أي متحدون من أجل العمل للسلام، وفي نفس التصريح أعلن مجلس الكنائس العالمي وقوفه خلف وساطة منظمة الإيجاد.وقد اتهم مجلس الكنائس العالمي في 29 ديسمبر 2000م حكومة الخرطوم

---

[4]World Council of Churches. What is the World Council of Churches?viewing history: 20/04/2025.http://www.oikoumene.org.

[5]عبد العزيز بن غويزي الشاطري، مجلس الكنائس العالمي نظامه ودوره في التنصير ،تاريخ الإطلاع:2025/04/20 على http://www.islamtoday.net

[6]مجلس الكنائس العالمي.. الدور الخفي، نشر في المركز السوداني للخدمات الصحفية يوم 27 – 01 – 2008 تاريخ الإطلاع: 2025/04/20على http://www.sudaress.com

[7]سلمان محمد أحمد سلمان، نظرية المؤامرة ومسؤولية انفصال جنوب السودان، تاريخ الإطلاع:2025/04/28 على http://www.alrakoba.net

بتدمير كاتدرائية مدينة لوي بإقليم الاستوائية، غير أن الحكومة نفت ذلك الاتهام.وفي 29 جانفي 2001م أعلنت اللجنة المركزية لمجلس الكنائس العالمي خلال اجتماعها ببرلين عن استيائها لما يتعرض له سكان الجنوب السوداني مما تدعيه الحركات الجنوبية من تعذيب وقمع، وتدعو حكومة الخرطوم إلى احترام القانون الدولي[8].

2- هيئة الأمم المتحدة

عن دور الأمم المتحدة في النزاع السوداني يقول السيد غريسلي المنسق الإقليمي: تمثلت واحدة من إنجازاتنا المبكرة في تقديم الدعم للجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار من قبل زملائنا العسكريين ببعثة الأمم المتحدة في السودان.وكانت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار قد أشرفت على فك الارتباط بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية الشمالية، كما راقبت اللجنة أيضا انسحاب القوات المسلحة السودانية من جنوب السودان والذي أكتمل بداية عام 2008م.كما تطرق المنسق الإقليمي إلى الدور الذي لعبته الأمم المتحدة والحكومة الإقليمية والشركاء الآخرون في حملة مكافحة الألغام يقول: لقد تم فتح أكثر من 18 ألف كلم^2 من الطرق التي أزيلت عنها الألغام في كافة أرجاء جنوب السودان من أجل تسهيل إنعاش التجارة والقطاعات الأخرى للاقتصاد الإقليمي،وكجزء من تفويضها، قدمت البعثة الدعم إلى السودان خلال الانتخابات القومية التي جرت في شهر أفريل 2010م واستفتاء تقرير المصير في الجنوب.[9]

أوضح بانكيمون الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير خاص أنه بالرغم من أنه قد تم إنجاز الكثير خلال الستة سنوات لاتفاق السلام الشامل في السودان،إلا أنه لا تزال هناك نواحي أمنية رئيسية لمتحل على طول الحدود المشتركة بين الشمال و الجنوب،يقول التقرير أن القضايا المتبقية تشمل تسوية قضية أبيي والمشورة الشعبية حول الوضعية المستقبلية لولايتي جنوب كردفان و النيل الأزرق علاوة على معالجة قوات الجيش الشعبي من وفي داخل تلك الولايتين، والمسائل المرتبطة بالنوع وعند الطلب تقوم بالمساعدة في أول انتخابات ينظمها البلد.

ومن بين نتائج الحرب الأهلية تدخل مجلس الأمن الدولي الذي قام خلال فترة وجيزة بإصدار ثلاث قرارات منفصلة: القرار 1590 الذي شكلت بموجبه بعثة الأمم المتحدة في السودان في 24

[8]سيدي أحمد أحمد بن سالم،مجلس الكنائس العالمي والتبشير في السودان، الجزيرة نت تاريخ الإطلاع: 2025/03/20 على http://www.aljazeera.net

[9]بعثة الأمم المتحدة في السودان، تاريخ الإطلاع: 2025/04/18على https://unmis.unmissions.org

مارس 2005م[10]، التي تضم عددا من الجنود يصل إلى 10 آلاف وعداد من أفراد الشرطة المدنية يصل إلى 715 عنصرا مدنيا، وتتضمن صلاحيات بعثة الأمم المتحدة ليس فقط في مجرد مراقبة انتهاكات اتفاقية وقف إطلاق النار، بل تتجاوز ذلك متضمنة العديد من المهام التي من الممكن أن تكون مفتوحة، من ذلك: مساعدة الأطراف على إعادة هيكلة قوات الشرطة بما يتماشى مع عمليات حفظ الأمن، ومساعدتهم على تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وتسهيل وتنسيق العودة الطوعية للنازحين والمهجرين داخليا،[11] والقرار 1591 الذي عزز حظر السلاح المفروض على السودان وفرض عقوبات على أفراد سودانيين، في 29 مارس2005م، والقرار 1593 الذين أحال المتهمين بارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في دارفور إلى النائب العام للمحكمة الجنائية الدولية في 31 مارس 2005م.

أنهت بعثة الأمم المتحدة في السودان عملياتها في 09 جوان 2011 مع الانتهاء من الفترة الانتقالية المتفق عليها من قبل حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في اتفاق السلام الشامل الذي تم توقيعه في 09 جانفي 2005 والذي صوت فيه الأغلبية الساحقة لصالح الانفصال.[12]

المطلب الثاني: دور المنظمات الإقليمية

عند الحديث عن معالجة أزمة الجنوب السوداني إقليميا يجد الباحث نفسه أمام دراسة منظمتين إقليميتين يتمتع السودان بالعضوية فيهما، وهما: جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي وسنتناول فيما يلي عرض موقف كل منهما وإبراز مدى تأثيرهما في مسار انفصال جنوب السودان، إضافة إلى دور الاتحاد الأوربي كمنظمة إقليمية ساهمت في هذا النزاع.

1- جامعة الدول العربية

صور الصراع الذي دار في جنوب السودان في معظم الأدبيات وملخصات الأخبار على انه صراع بين الشمال العربي المسلم والجنوب الإفريقي المسيحي، فالدور العربي تجاه أزمة جنوب

[10]بعثة الأمم المتحدة في السودان، الفرار من الصراع في ابيي،مجلة شهرية تصدرعن مكتب الإعلام- بعثة الأمم المتحدة في السودان، السودان: جوان 2011 تاريخ الإطلاع: 2025/04/18 على www.unmis.unmissions.org

[11]إجلال رأفت، عبده مختار موسى وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص،ص،51،52.

[12] United Nations Mission in Sudanviewing history: 18/04/2025 https://unmis.unmissions.org.

السودان في الأغلب كان في حالة غياب تام عن الساحة. أما في الحالات النادرة التي كان للعرب فيها حضور فإن هذا الحضور كان سلبيا في مجمله.[13]

والمعروف أن التمرد تفجر واستمر في التفاعل لأسباب داخلية تتعلق بالمعالجات الخاطئة لأوضاع الجنوب، لكن الثابت كذلك أنه لا الدول العربية، ولا الجامعة العربية قدمت في السنوات الأولى أي مبادرة لمعالجة التمرد سلميا، أو أي دعم ذي بال للحكومة في المجال العسكري، لعل السبب في ذلك يرجع من جهة إلى أن الحكومة السودانية ظلت في تلك الفترة تعامل الوضع في الجنوب باعتباره قضية داخلية، كما أن حكومات ما قبل عام 1969م كانت على علاقات طيبة مع الغرب، حيث كانت تتمتع بالدعم الاقتصادي والعسكري من أوربا والولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه كانت علاقاتها مع المعسكر الشرقي طيبة، فوق ذلك فإن الدول العربية لم تكن في ذلك الوقت في وضع يسمح لها بتقديم دعم من أي نوع، بسبب إمكاناتها المحدودة، ومشاكلها الداخلية والخارجية.

قام العامل العربي بدور غير مباشر في إذكاء الصراع عبر مسارين، من جهة قدمت دول عربية عديدة الدعم للثورة الاريترية التي تفجرت عام 1961م، كما دعمتها قوى سياسية سودانية من منطلق عروبي. وهذا بدوره أدى إلى تقديم إثيوبيا الدعم إلى حركة التمرد في الجنوب. وكانت هناك دوافع أخرى للدول الإفريقية المجاورة الأخرى، وبخاصة أوغندا والكونغو كينشاسا لتقديم الدعم إلى التمرد الذي كان يصور باعتباره دعم للأشقاء الأفارقة ضد القمع العرب، ودعما للمسيحية ضد الاضطهاد الإسلامي.[14]

ولعل استبعاد المظلة العربية من اتفاقيات السلام السودانية يمكن أن يكشف إلى حد بعيد عن طبيعة الموقف الجنوبي من المكون العربي في الهوية السودانية، واختزاله في معاني الاستعلاء والاستغلال.[15]

من كل ما سبق يظهر بوضوح أن الدور العربي في التعامل مع أزمة الجنوب كان في الأغلب الأعم يتلخص في غياب شبه تام عن الساحة، أما في اللحظات النادرة التي كان فيها

---

[13] إجلال رأفت، عبد الوهاب الأفندي وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص149.

[14] إجلال رأفت، عبد الوهاب الأفندي وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص،ص، 151،152.

[15] أماني الطويل، **العلاقات المصرية– السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت: ط1، أوت 2012، ص296.

حضور عربي، مثل دور مصر في فترة ما قبل الاستقلال وليبيا في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ودول تحالف الكويت ومصر في التسعينيات، فإن الدور كان سلبيا، ساهم في تأجيج الصراع وتعميق الأزمة، وفي هذا المجال تغلب التوجه قصير النظر لتصفية الحسابات مع أنظمة الحكم في الخرطوم على التفكير الاستراتيجي الذي يراعي المصلحة العربية الأكبر.[16]

2- الإتحـــــاد الإفريقي

إن معالجة العنف السياسي الداخلي لم تقتصر على منظمة الاتحاد الإفريقي فقط بل تجاوزته لتلعب المنظمات الفرعية الأخرى دورا في ذلك،حيث عملت تلك المنظمات على إيجاد سبل لإنهاء العنف السياسي الذي تعاني منه بعض الدول المنضوية فيها خاصة بعد تراجع دور هيئة الأمم المتحدة عقب انتهاء الحرب الباردة من ناحية وضعف آليات التسوية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية سابقا من ناحية ثانية، فكانت الإكواس في ليبيريا وسيراليون والسادك في ليزوتو، ومن هذه المنظمات الفرعية منظمة إيجاد (الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر)والتي تأسستعام1986م [17] ثم تحولت إلى الهيئة الحكومية للتنمية فقط منذعام1995 م وذلك في نيروبي،وتضم الإيجاد دول كل من:أثيوبيا،كينيا،أوغندا،السودان،جيبوتي،الصومال،اريتريا.ومقر المنظمة في جيبوتي وتهدف إلى تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء بشكل عام.وبسبب أعمال العنف السياسي الذي تعانيه بعض دول المنظمة كالسودان والصومال،وبسبب سوء العلاقات بين بعض أعضاء المنظمة إلى حد الدخول في حروب إقليمية فيما بينها كما هو الحال مع الحرب الاريترية-الأثيوبية في عام1997م،تخلت منظمة إيجاد عن مهمتها التي تشكلت من أجلها وهي تحقيق التنمية ومكافحة التصحر، لتتحول إلى هيئة تسعى إلى إيجاد تسوية سلمية للصراعات الناشبة بين وداخل أعضائها وعليه تحولت من منظمة وظيفية ذات طابع اقتصادي اجتماعي إلى منظمة ذات سمة سياسية تسعى للتخلص من أعمال العنف السياسي الداخلي والإقليمي في القرن الأفريقي.

لقد كانت قضية جنوب السودان أول مشكلة سياسية حاولت منظمة إيجاد التصدي لها ومعالجتها،حيث طلب الرئيس السوداني عمر البشير من قمة إيجاد المنعقدة في أكتوبر1993م أن تتدخل لحل المشكلة السودانية،الأمر الذي رحبت به المنظمة وشكلت على أثره لجنة دائمة للسلام

[16]إجلال رأفت، عبد الوهاب الأفندي وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص162.

[17] مرجع نفسه، ص24.

في السودان في سبتمبر1993متكونت من رؤساء أربعة من الدول الأعضاء هي:كينيا،أوغندا،اريتريا،أثيوبيا و بادرت هذه اللجنة إلى دعوة الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى أول لقاء بينهما في مارس1994م،ثم عقدت جولة ثانية بعد ذلك بشهرين في ماي1994م في نيروبي وهي الجولة التي شهدت إعلان منظمة الإيجاد عن تصورها في شأن حل النزاع السوداني والذي عرف فيما بعد باسم إعلان المبادئ و الذي نص على عدة مبادئ أهمها: [18]

1 –أن تقوم بالسودان دولة ديمقراطية علمانية.

2 –فصل الدين عن الدولة.

3 –إن جميع الأطراف يجب أن تعطي الأولوية للمحافظة على وحدة السودان.

4–التأكيد على حق تقرير المصير على أساس الفيدرالية أو الحكم الذاتي لكل أهل المناطق المختلفة فان تعذر الاتفاق على هذه المبادئ يكون للطرف المعني الخيار في تقرير المصير بما في ذلك الاستقلال عن طريق الاستفتاء.

إن هذه المبادئ رفضت من قبل الحكومة السودانية،إذ أعلن رئيس وفد الحكومة للمفاوضات غازي صلاح الدين عن رفض الحكومة لفصل الدين عن الدولة و اقترحت قيام حكومة فيدرالية أساسها الشريعة غير أن الحركة الشعبية أصرت على تقرير المصير ورفضت الشريعة،مما أدى إلى العودة إلى الخيار العسكري، وفي عام2001م تقدمت منظمة إيجاد بمشروع وساطة جاءت بدعوة من الرئيس الكيني داني الارابمويو التي على أثرها تم عقد قمة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية التي طالبت فيها الحكومة السودانية الحركة الشعبية بضرورة وقف إطلاق النار،إلا إن الحركة رفض توقف إطلاق النار وطرحت في المقابل مسالة وقف حكومة السودان التنقيب عن البترول في الجنوب، وفصل الجيشين الشمالي والجنوبي،وإنشاء منطقة محايدة تشغلها قوة حفظ السلام مستندة في موقفها هذا إلى الخلافات التي حصل تداخل السلطة وخاصة بعد خروج حسن الترابي من الحكومة الأمر الذي أدى إلى إخفاق الطرفين في التوصل إلى حل لمسالة وقف إطلاق النار وفي السادس من ماي عام2002 مأعربت الحركة الشعبية عن استعدادها للتفاوض مع الحكومة،فتم اللقاء في ضاحية ماشاكو سفيكينيا بينجو نغرنغو الرئيس

[18]منى حسين عبيد،الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان الحركة الشعبية لتحرير السودان أنموذجا،جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية،العدد41، 2003، ص35.

السوداني عمر البشير،وتم توقيع اتفاق عرف باتفاق ماشاكوس وذلك في المدة من18جوان إلى20 جويلية2002م، تم التوصل فيه إلى قضيتين رئيستين ظلتا تشكل جوهر النزاع وهما:[19]

القضية الأولى:الاتفاق على منح الجنوب حق تقرير المصير بعد مدة انتقالية مدتها ست سنوات على أن تكون الخيارات المطروحة للاستفتاء هي الاستمرار في النظام الذي سيتم إقراره طبقا لاتفاق التسوية أو الانفصال في كيان مستقل.

القضية الثانية:الاتفاق على إطار دستوري متعدد الطبقات ،بحيث يكون هناك دستور للشمال ودستور للجنوب،ثم دستور قومي يجمع بين الكيانين الشمالي والجنوبي ومؤدى هذا ومضمونه الأساسه والحفاظ على تطبيق الشريعة الإسلامية في الشمال في الوقت الذي يكون للجنوب دستور هو قوانينه الخاصة.

وقد شجع اتفاق ماشاكوس الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية على مواصلة المفاوضات في ماشاكوس في14أوت2002م،إلا إن الحكومة انسحبت من المفاوضات نتيجة قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان بالاستيلاء على مدينة توريتثاني كبرى مدن ولاية شرق الاستوائية في أقصى جنوب السودان،الأمر الذي أدى إلى توقف المباحثات واستئنافها في16أكتوبر2002م،وتمكن من خلالها الطرفين من التوقيع على مذكرة تفاهم،نصت بنودها على الآتي:[20]

1 –إجراء انتخابات عامة و نزيهة ومراقبتها خلال النصف الأول من المدة الانتقالية.

2 –الاتفاق على قيام حكومة وحدة وطنية خلال المدة الانتقالية تقوم على قاعدة تحالف عريض من القوى الجنوبية والشمالية،وعلى أساس مشاركة حقيقية في السلطة للأطراف كافة.

3 –الاتفاق على تعديل الدستور أو وضع دستور جديد بواسطة لجنة تضم القوى السياسية كلها المسجلة وغيرها.

4 –تكوين مؤسسات تشريعية من مجلسين بتمثيل عادل للمواطنين في الجنوب و تأكيد أن تكون الخدمة القومية والوزارات ممثلة للسودانيين ولاسيما لمواطني جنوب السودان.

[19] منى حسين عبيد،المرجع السابق الذكر، ص،ص،38،39.

[20] مرجع سبق ذكره، ص،ص،40،41.

اتفاق نيفاشا واستفتاء تقرير المصير

خلال عام2005انتهت أطول فترة حرب شهدتها قارة إفريقيا، نتيجة لتوقيع اتفاق نيفاشا في 09 جانفي من نفس السنة مابين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية بإشراف منظمة الإيجاد،و الذي أقر عدم تطبيق أو إلغاء الشريعة الإسلامية في جنوب السودان،كما تم الاتفاق على مدة ستة سنوات من الحكم الذاتي وذلك تمهيد الاستفتاء يصوت فيه الجنوبيين والشماليين على حق تقرير المصير[21]،بين اختيار الوحدة أم الانفصال وتشكيل دولة مستقلة عن الخرطوم،وشارك في التوقيع على الوثيقة كل من الرئيس الكيني موايكيباكيو رئيس أوغندا يوريمو سيفينيو رئيس إثيوبيا ميليسزيناوي، ونائب رئيس نيجيريا أبوبكر الحاج و المفوض العامل لإتحاد الإفريقي ألفاعمر كوناري،والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى،ووزير الخارجية الأمريكي كولنباول، بالإضافة إلى ممثلي العديد من الدول مثل: مصر ،إيطاليا،النرويج،بريطانيا،هولندا.وقد وافق الطرفان على البروتوكولات الستة التي تشمل مايلي[22]:

1-برتوكول ماشاكوس في جويلية2002م الذي عالج علاقة الدين والدولة وحق تقرير المصير لجنوب السودان.

2-اتفاقية الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية سبتمبر2003م الذي نص على تشكيل وحدات مشتركة مع احتفاظ كل طرف بجيشه.

3-اتفاقية قسمة الثروة قبل وفي الفترة الانتقالية في جانفي2004م،ويشمل ذلك تحديد آليات لاقتسام الموارد المالية وموارد النفط

4- بروتوكول قسمة السلطة في ماي 2004موهوينصعلىوضع ترتيبا تقسمة السلطة التي تفتح النظام السياسي القومي من خلال انتخابات وتطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان.

5-بروتوكول إنهاء الصراع في جنوب كردفان،جبال النوبة والنيل الأزرق في 2004م الذي نص على تشكيل هياكل للحكم الذاتي في إطار نظام فيدرالي قومي.

6-برتوكول إنهاء الصراع في منطقة أبيي في ماي2004م الذي نص على تشكيل هياكل إدارية وآليات للاستفتاء في منطقة أبيي.

---

[21] توفيق المديني، المرجع السابق الذكر، ص64.

[22] عبده مختار موسى، المرجع السابق الذكر، ص112.

جرى استفتاء حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان في 9 جانفي 2011، كاستحقاق لاتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد ورد النص الخاص بالاستفتاء في الفصل الأول من الاتفاقية الذي يحتوى المبادئ الأساسية المتفق عليها بين الطرفين، لينهي نزاع خلف ما يزيد عن مليوني قتيل[23] ، ولعل أهم الانتقادات التي وجهت لهذا الاتفاق هو أنه تم بين طرفين لا يمثلان كل السودان وقواه السياسية جنوبا وشمالا وانه تجاهل أغلب مكونات الدولة السودانية وتاريخها، وقد جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للانفصال بنسبة 98%[24].

3- الإتحـــــاد الأوربي

يرى الكثير من الباحثين الغربيين في مجال الإستراتجية والجيوبولتيكا، أن إفريقيا تمثل البوابة الخلفية لأوربا، وهذا يفسر القلق الأوربي من التطورات السياسية فيها، والتي تتمثل في اشتداد التنافس الدولي عليها وذلك بناءا على التوسع الذي شهدته كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في القارة.

ويلاحظ أن السودان شكل دوما أهمية إستراتيجية واقتصادية للدول الأوروبية،وهو ما اتضح في شكل وحجم العلاقات خلال مرحلة ما قبل الإنقاذ، فقد لعبت أوروبا دورا بارزا في التوصل إلى اتفاق أديس أبابا عام1972م،كما أن أوروبا شكلت الشريك التجاري الأول للسودان، حيث كانت صادراته وارداته تتجه نحو أوروبا وتأتي منها،وكانت أوروبا حريصة على اكتشاف الموارد الطبيعية في السودان وعلى رأسها النفط .بيد أن العلاقات الأوروبية السودانية أصابها الوهن و التوتر منذ قيام نظام الإنقاذ عام1989م، حيث توقف الحوار الأوروبي- السوداني في العام الثاني مباشرة بسبب مزاعم خاصة بانتهاك السودان لحقوق الإنسان، وبعيدا عن السياسة الأوروبية المشتركة فقد تبنت بعض الدول سياسات ذات تأثير مباشر على الوضع السوداني. فبريطانيا مثلا اتخذت موقفا مواليا للإدارة الأمريكية في سعيها لعزل السودان باعتباره دولة راعية للإرهاب بيد أن دولا أخرى مثل الدول الاسكندينافية وإيطاليا استطاعت من خلال منتدى أصدقاء الإيجاد أن تمارس دورا فاعلا في الضغط على السودان للتوصل إلى تسوية سلمية مع حركات التمرد

[23] محمد عادل زكي، لماذا انفصل جنوب السودان؟، الحوار المتمدن-العدد: 3350 بتاريخ:" 2011 / 4 / 29تاريخ الإطلاع: 2025/04/18 http://www.ahewar.org

[24] ريم محمد موسى، **دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تسوية النزاعات السودان نموذجا، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، تاريخالإطلاع: 02 /2025/05على http://www.maspolitiques.com**

الأساسية في البلاد[25] ، وكانت مشكلة جنوب السودان أحد البنود الثابتة في مختلف موائد الحوار السوداني– الأوربي وهو بند قد ظل يكتسي طبيعة خلافية بين الطرفين في اغلب الأحيان فبينما ترى حكومة السودان أن المشكلة في أساسها مشكلة عدم توازن في التنمية والخدمات وفي المشاركة السياسية ظل موروثا من الحقبة الاستعمارية مرورا بالأنظمة الوطنية المختلفة، يجنح الأوروبيون وخصوصا من خلال وسائل إعلامهم ومنظماتهم الشعبية إلى الاختزال المخل للمشكلة وتصويرها على أنها تارة صراع بين مسلمين يودون نشر الإسلام قصرا بين مواطنيهم المسيحيين و الارواحيين، أو انه صرع بين عرب الشمال الذين يودون قهر الزنوج بجنوب البلاد واسترقاقهم.وهكذا ظلت القوى الأوروبية مساندة لحركات التمرد التي تعاقبت على جنوب السودان وقد تمثلت مظاهر تلك المساندة في الدعم الإعلامي و اللوجستي وحتى العسكري.[26] ولما أعلن الرئيس الأسبق جعفر النميري تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في السودان في سبتمبر 1983م، كان رد فعل الدول الأوربية مجتمعة أن أوقفت تصدير السلاح إلى السودان منذ العام 1984م. وإدراك من جانب القيادة السياسية في السودان للتحديات الجسام التي تواجه السودان في مجالات تحقيق السلام والاستقرار السياسي والتنمية المستدامة وتوفير الخدمات للمواطنين، ثم إدراكا منها لمعطيات واقع السياسة الدولية، وخصوصا بالنظر إلى التحولات العميقة التي طرأت على العالم خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، واستشراء ظاهرة العولمة، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد على ساحة السياسة العالمية، فقد ارتأت القيادة السودانية أن من الحكمة السعي إلى إقامة حوار بناء مع الاتحاد الأوربي بهدف المخاطبة الواعية والصريحة والشفافة لكافة الانشغالات التي تشكل موضع اهتمام لدى الطرفين، وصولا إلى إقامة علاقات طبيعية تقوم على الثقة والتفاهم والتعاون المشترك في نهاية المطاف.

انطلق الحوار السوداني– الأوربي في إطاره الرسمي والمؤسسي منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، حيث طرحت قضايا التسوية السلمية والديمقراطية التعددية،بالإضافة إلى مسألة فصل الدين عن الدولة، وقد ساهمت جملة من العوامل والمعطيات الداخلية والخارجية في انطلاق ذلك الحوار وتسهيله، منها على الصعيد الداخلي التحول نحو التعددية السياسية في السودان وصدور دستور 1998م الذي سمح بحرية النشاط الحزبي، أما على الصعيد الخارجي فقد كان للتعاون

[25] حمدي عبد الرحمن حسن، التدخل الدولي في السودان، تاريخ الإطلاع: 2025/04/18 علىwww.sudanjem.com

[26] مصطفى عثمان اسماعيل، **قضايا أفريقية معاصرة**، القاهرة: مكتبة مدبولي ،ط1، 2008، ص،ص،40،41.

الذي أبداه السودان مع بعض الدول الأوربية المؤثرة وبالتحديد فرنسا في مجال مكافحة الإرهاب الدور كبير في إحداث نوع من التقارب بين السودان والمنظومة الأوربية عموما. ومنذ ذلك الحين انعقدت عدة جلسات للحوار بين الجانبين السوداني والأوربي عبر آلية تقوم على الالتقاء بين وفد يمثل الجانب السوداني برئاسة وزير الخارجية أو وكيل الوزارة أو من يمثلها– ووفد يمثل الترويكا الأوربية .

ويمكن أن نشير إلى عدد من المتغيرات دفعت باتجاه إعادة النظر في الموقف الأوروبي من السودان،ومن ذلك:

- دخول الولايات المتحدة كطرف فاعل في الشأن السوداني.
- توجه السودان شرقا نحو آسيا، وإقامة شراكة اقتصادية مع بعض الدول الآسيوية،مثل الهند والصين.
- اكتشاف النفط، وما يعنيه من تحولات مهمة في المشهد السوداني.
- وجود ضغوط من قبل الشركات الغربية للعودة مرة أخرى للسودان؛من أجل الاستفادة من قطاعاته النفطية وموارده الطبيعية.

وقد ظلت محاور الحوار التقليدية منحصرة في البنود الأربعة التالية:[27]

- السلام وحل قضية الجنوب.
- مكافحة الإرهاب.
- تطبيع العلاقات مع دول الجوار.
- التحول الديمقراطي.

ومن جانبه ظل الجانب السوداني يذكر الجانب الأوربي بضرورة وفائه بالتزاماته نحو مساعدة السودان في تأمين المتطلبات اللازمة لتحقيق ما يعتقد الجانب الأوربي أنها انشغالاته.

[27] مصطفى عثمان اسماعيل،المرجع السابق الذكر، ص49.

المبحث الثاني: دور القوى الدولية والإقليمية في الصراع

يمثل جنوب السودان نقطة تقاطع مصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، والصين فبالنسبة إلى الولايات المتحدة، يمثل جنوب السودان أهمية خاصة من الناحية الجيوستراتيجية، خاصة بعد إنشاء القيادة العسكرية لأفريقيا (آفريكوم)،[28]في حين يمثل وجود الشركات الصينية في المنطقة تحديا اقتصاديا لنظيرتها الأميركية التي تبدو مهتمة بفرص الاستثمار في هذه الدولة البكر، في قطاعات الزراعة، والمعادن، والثروة الغابية وغيرها، خصوصا وأن حكومة السودان قبل الانفصال، أبرمت مع الصين عقودا طويلة الأجل قطعت عليها الطريق إلى قطاع النفط الحيوي في الجنوب.

المطلب الأول: دور القوى الدولية

1- الدور الأمريكي

كان من الواضح أن بعض الدول الإفريقية احتلت مكانة محورية في التحليل الاستراتيجي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكان السودان في طليعة تلك الدول، فمنذ وصول نظام الإنقاذ إلى السلطةعام1989م وتحالفه مع الجبهة القومية الإسلامية بزعامة حسن الترابي، والسودان يمثل دولة عاصية وفقا للرؤية الأمريكية،[29]كما اعتبرت الحكومة السودانية الجديدة ثمرة انقلاب عسكري على حكومة منتخبة،[30]وقد عمد الخطاب السياسي الأمريكي على تقديم صورة نمطية عن نظام الإنقاذ في السودان تستند على ثلاثة مزاعم أساسية:[31]

- انتهاك حقوق الإنسان حيث تطرح قضايا الرق والإكراه القسري على اعتناق دين معين،أي غياب الحرية الدينية

- اعتبار السودان دولة راعية للإرهاب،بحسبانها توفر مأوى لكثير من الجماعات و المنظمات الإرهابية الدولية.

---

[28]حمدي عبد الرحمن حسن، المرجع السابق الذكر. عسكرة العولمة ومخاطر التنافس الدولي في السودان، تاريخ الإطلاع: 2025/04/18 على http://www.academia.edu

[29]محمد جمال عرفة، الدور الأمريكي في تشجيع انفصال جنوب السودان وأهدافه، أفريقيا اليوم، تاريخ الإطلاع:2025/05/02 على www.sudanile.com

[30] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **السودان المعاصر السياسة الخارجية والعلاقات الدولية**، عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2005،ص115.

[31] حمدي عبدالرحمن،عسكرة العولمة ومخاطر التنافس الدولي في السودان، تاريخ الإطلاع: 2025/04/18 على http://www.academia.edu

– حرمان أبناء الجنوب والمناطق المهمشة من حقهم في تقرير المصير.

من الملاحظ أن السياسة الأمريكية تجاه السودان ارتكزت على مبدأ الاحتواء الذي يتضمن العزل،ففي عام1993م تم تصنيف السودان باعتباره دولة راعية للإرهاب، وقامت الولايات المتحدة باستخدام نفوذها لدى الدول العربية والمنظمات الدولية لفتح ملف حقوق الإنسان في السودان. كما أن السياسة الأمريكية الجديدة اتجاه إفريقيا والتي بدأت تتضح معالمها في عام1996مواستقرت ركائزها عام1998م مع زيارة الرئيس كلينتون لست دول إفريقية قد انعكست سلبا على العلاقات الأمريكية السودانية، إذ حاولت الولايات المتحدة إقامة تحالف إقليمي يشمل منطقة القرن الإفريقي بمعناها الواسع والذي يشمل منطقة البحيرات العظمى الغنية بالموارد الطبيعية،على أن يضم هذا الفضاء الجيو استراتيجي الجديد منطقة الجنوب السوداني، وهو الأمر الذي يضمن للولايات المتحدة السيطرة على موارد هذا الإقليم.[32]

كما لعبت جماعات الضغط الأميركية المدعومة من المنظمات المسيحية المتطرفة بالولايات المتحدة الأميركية ،دورا مهما خلال أزمة جنوب السودان،من أجل دفع إدارة الرئيس بوش السابقة للتدخل لإنهاء الحرب الأهلية الثانية التي دارت رحاها في جنوب السودان لمدة تزيد على عشرين سنة، غير أن الولايات المتحدة وأطراف مهتمة بأزمة جنوب السودان رأت أن التوصل إلى اتفاق سلام أهم من توزيع اللوم على المتسببين في الحرب، فتغير الخطاب السياسي الأميركي في عهد إدارة بوش ونظرا لحساباتها الاستراتيجية النفطية ضغطت إدارة بوش على طرفي النزاع، للتوقيع على اتفاقية نيفاشا، وقد تعاملت إدارة الرئيس باراك أوباما مع الاستفتاء على الانفصال،على أنه أمر واقع.ولذا انصب التركيز،في التقارير و التحليلات المتزايدة في وسائل الإعلام وبعض مراكز الأبحاث الأميركية على المرحلة اللاحقة للحدث.وقد وضعت إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما قضية إجراء الاستفتاء في جنوب السودان في موعده المحدد،ومن دون حدوث أية اضطرابات،ضمن أولوياتها الأولى ومن المؤشرات على ذلك،أن الإدارة الأميركية وعدت الخرطوم بالعديد من الامتيازات، مثل مراجعة أمر بقائها على لائحة الدول الداعمة للإرهاب،ورفع العقوبات،ودعمها اقتصاديا،ومناقشة أزمة ديونها، في مقابل السماح للجنوب بالانفصال بهدوء . وكانت الولايات المتحدة الأميركية قدمت لحكومة جنوب السودان على امتداد السنوات الماضية

[32]ياسر ابو حسن، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، تاريخ الإطلاع: 2025/05/02 علىhttp://www.maspolitiques.com

صفقات سرية من الأسلحة،ودعما تجاوز6 مليارات دولار .ويدخل هذا الدعم الأميركي القوي لجنوب السودان،فيظل اشتداد الصراع التنافسي بين الولايات المتحدة الأميركية والصين على السيطرة على نفط السودان،المتمركز بصورة أساسية في الجنوب،لاسيما أن الصين أصبحت لها استثمارات كبيرة في المجال النفطي في السودان.

2- الدور الإسرائيلي

كان السودان منذ أمد بعيد محط أنظار إسرائيل، التي وجدت أن الحركة الانفصالية هي المعبر المضمون للدخول للعمق الأفريقي، حيث أن إسرائيل تنظر إلى جنوب السودان بأبعاد ثلاثة هي: البعد الإستراتيجي يشمل وضع موطئ قدم في إفريقيا، والبعد الديني ويتعلق بمعتقدات تشير إلى وجود تابوت في منطقة البحيرات، والبعد الاقتصادي المرتبط بوجود المياه والنفط.[33]

ترجع علاقة إسرائيل بجنوب السودان إلى أوائل ستينيات القرن الماضي عندما انتهجت تل أبيب سياسة شد الأطراف للضغط على مصر والعرب في إطار الصراع على أرض فلسطين،وذلك بضر بالمصالح المصرية في عمقها الاستراتيجي بالسودان، حيث غذت إسرائيل التمرد في الجنوب و أمدته بالسلاح الذي غنمته من العرب في حربي1956م و1967م،ودربت الكوادر الجنوبية بمن فيهم قائد التمرد الأول جوزيف لاقو،وأنشأت مدرسة خاصة لهذا الغرض وفقا لما ورد في دراسة للعميد الإسرائيلي المتقاعد موشى فرجيل مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب عام 2002م بعنوان :إسرائيل وحركة تحرير السودان نقطة البداية ومرحلة الانطلاق، وقد ورد فيها أن إسرائيل زودت حركة تحرير السودان بقيادة جونغرنغ بالأسلحة تم تمريرها عبر إثيوبيا[34]كما اعترف الرئيس السابق للاستخبارات الإسرائيلية عام وسبادلين في ديسمبر2010م بمساعدة الانفصاليين في الجنوب بقوله :إن رجاله أنجزوا عملا عظيما في السودان بنقل أسلحة لهم وتدريبهم و مساعدتهم على إنشاء جهاز يأمنو استخبارات،ونشر شبكات إسرائيلية في كل من الجنوب ودارفور قادرة على العمل باستمرار.وحتى لا يظن أحد أن المسؤولين الإسرائيليين يقولون ذلك منبا بالدعاية لأنفسهم وتضخيم انجازاتهم، يؤكد جوزيف لاقو قائد حركة التمرد الأولى بنفسه

[33] الجزيرة نت، نفوذ ومصالح إسرائيل في جنوب السودان،تاريخ الإطلاع: 2025/03/20 علىhttp://www.aljazeera.net

[34]عدنان أبو عامر،مصلحة إسرائيل من انفصال جنوب السودان، الجزيرة نت، تاريخ الإطلاع: 2025/03/20 علىhttp://www.aljazeera.net

لصحيفة"هآرتس"الإسرائيلية29 جانفي2011أن إسرائيل زودت حركته بالسلاح،وكان لذلك الفضل فيما وصل إليها لجنوب الآن،وأن الجنوبيين لن ينسوا هذا لإسرائيل أبدا.[35]

أصبحت العلاقات بين إسرائيل وجنوب السودان في ظل المكشوف ومن دون أي وساطة برسالة شخصية بعث بها جوزيف لاقو إلى ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل بعد أيام من حرب1967معبرا لسفير الإسرائيلي لدى أوغندا،مهنئا إياه بالنصر على العرب وواصفا الإسرائيليين بأنهم شعب الله المختار،وقد لاقى ذلك الاتصال استحسانا وأذنا صاغية من أشكول.[36]

وفي فترة غولدا مائير حرصت على علاقات قوية مع لاقو،واهتمت أكثر بإبدائه استعداده للعمل على منع الجيش السوداني من الانضمام إلى الجيوش العربية في الحرب ضد إسرائيل إذا حصل على مساعدة منها.ووفقا لهآرتس دعت رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير جوزيف لاقو لزيارة إسرائيل والتقاؤها في القدس واتفقا على صفقة،أسلحة شملت قذائفها ونو صواريخ مضادة للدبابات ومدافع خفيفة من غنائم حرب1967م.[37]

إن حلقات الدور الإسرائيلي في السودان وجنوبه لا تقف عند حدود السودان وجنوبه فقط بل تتسع لتشمل دول الجوار التي صنعت إسرائيل منها عمقا استراتيجيا يتم فيها تمرير المخططات الإسرائيلية للجنوب، فإسرائيل عملت على دعم الجنوبيين من خلال شبكة قوية متماسكة قادرة على الإحاطة بمجريات البيئة السياسية في دول الجوار، حيث أرسل عدد كبير من شباب الجنوب إلى إسرائيل للالتحاق بدورات عسكرية وأمنية مكثفة واستطاعت إسرائيل تدريب حوالي 30الف متمرد في الحدود الأوغندية الشمالية، وفي شهر مارس 1994م أقامت إسرائيل جسر جوي إلى مناطق المتمردين، كما أوفدت الخبراء العسكريين لتدريب المتمردين، وتوج هذا التعاون بين الجانبين بإعلان اليهودي ديفيد بسيوني ترشيح نفسه لرئاسة حكومة الجنوب وكان ذلك عام 2001م.

استخدمت إسرائيل شتى الطرق والوسائل في دورها لفصل الجنوب السوداني مستغلة البيئة التي كان يعيشها السودان والبيئة العربية، ومستغلة دول الجوار والقوى الحليفة لإسرائيل عالميا،

---

[35]أبو حسن أبو ياسر، التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان من الدعم العسكري حتى الانفصال، الراصد للبحوث والعلوم، تاريخ الإطلاع: 2025/05/02 على http://www.arrasid.com

[36]إبراهيم يوسف حماد عودة، **الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي – الإسرائيلي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، بتاريخ: 2014، ص،ص،81،82.

[37]مركز الجزيرة للدراسات،دولة جنوب السودان دفئ مع إسرائيل وبرودة اتجاه العرب، تاريخ الإطلاع: 2025/04/29 على http://www.studies.aljazeera.net

ومستغلة الجنوبيين أنفسهم، وتمثلت وسائل التغلغل الإسرائيلية في السودان لفصل الجنوب بالتالي: [38]

-**الدعم المادي:** ويتضح ذلك في ثلاثة محاور:

1-تقديم المساعدات الإنسانية (الادوية والمواد الغذائية والأطباء)، وتقديم الخدمات للاجئين.

2-الدعم العسكري واللوجستي لحركات التمرد في جنوب السودان.

3-تقديم الدعم المالي لحركات التمرد في جنوب السودان.

-**المجال الإعلامي:** في عام 1959م كانت أول البرامج التلفزيونية الإسرائيلية الموجهة لإفريقيا باللغة الإفريقية، وقد اشتركت إسرائيل في مؤتمر اتحاد الإذاعات الإفريقية الذي عقد في لاجوس في سبتمبر عام 1964م، كما عملت إسرائيل على تجنيد الصحفيين للدفاع عن المصالح الإسرائيلية وإبراز محاسنها، التي تنحاز بشكل كامل لإسرائيل في صراعها مع العرب.

-**المجال الثقافي والتعليمي:** في جامعة هيلاسيلاسي بإثيوبيا احتل الأساتذة الإسرائيليون عمادة كليات العلوم والهندسة والآداب، كذلك في غانا تولى عمادة كلية الهندسة إسرئيليون، ونيجيريا استعانت بالأساتذة الإسرائيليين للتدريب في جامعاتها، وفي كينيا أنشأت إسرائيل مدرسة للخدمة الاجتماعية افتتحت سنة 1962م لتدريب النساء على الخدمات الاجتماعية عن طريق خبيرات إسرائيليات، وفي هذا الصدد يقول د.حجازي إدريس المستشار الاقتصادي والمفكر السوداني مؤلف كتاب: السودان وكارثة انفصال الجنوب، أن انفصال جنوب السودان ليس صناعة سودانية وإنما صناعة غربية إسرائيلية، وتاريخيا لا توجد قاعدة أساسية موحدة ارتكزت عليها نداءات الانفصال، ولكن تأجيجها كان يأتي دوما من الخارج وفق حجج متنوعة مسنودة بدعم لوجيستي مالي عسكري، كما أكد الرئيس السوداني السابق المشير عبد الرحمن سوار الذهب أن الدور الإسرائيلي والغربي في انفصال جنوب السودان كان رئيسيا.

3- الدور الصيني

تعد السودان دولة نفطية واعدة إذ يبلغ احتياطيها النفطي حوالي خمسة مليارات برميل وهي تنتج نحو 500 ألف برميل يوميا وطبقا لتقديرات منظمة التجارة العالمية فإن صادرات السودان النفطية إلى الصين تشكل نحو64% من إجمالي صادراتها النفطية عام2004م، وقد بدأت

[38] إبراهيم يوسف حماد عواد، المرجع السابق الذكر، ص،ص،84،85.

الصين وارداتها النفطية من السودانعام1995م،ومنذ أن بدأت شركة النفط الوطنية الصينيةCNPC اكتشاف النفط في السودان ونشاطها يزداد اتساعا بدرجة كبيرة، وعندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية وتجارية على السودان،تحركت الصين لسد الفراغ الذي تركته الشركات الغربية برحيلها من البلاد و تعد شركة CNPC أكبر مستثمر في قطاع النفط السوداني،حيث تمتلك نحو40% من أسهم شركة بترول النيل الأعظم السودانية.وتبلغ حصة الشركة الصينية من النفط نحو150ألف برميل يوميا. ويغطي مشروع النفط الصيني المشترك مساحة تصل إلى نحو خمسين ألف ميل مربع في جنوب السودان .ومن المتوقع أن يصل إنتاجه السنوي إلى نحو15مليونطن من النفط الخام.كما يبلغ الاحتياطي النفطي لهذا المشروع نحو220مليون طن، وهو ما يجعله من أكبر المشاريع الصينية النفطية في الخارج.وفي عام2005 بلغ عدد العمال الصينيين في السودان نحو عشرة آلاف عامل.[39] ولا يخفى أن سياسة الصين النفطية تجاه السودان تحقق مبدأ المصالح المتبادلة، واستنادا إلى هذه المصالح الصينية الإستراتيجية وقفت الصين في مواجهة المحاولات الأنجلو أمريكية لفرض عقوبات اقتصادية على السودان تحرمها من عائداتها النفطية[40]. وترى الصين أنما يحدث في السودان هو شأن داخلي.

المطلب الثاني: دور القوى الإقليمية

لا يمكن إغفال الدور الذي قامت به دول الجوار الجغرافي في الحرب الأهلية في السودان،فقد ساندت البلدان المجاورة وخاصة كينيا وإثيوبيا وأوغندا قوات التمرد في الجنوب السوداني.وتمثل الدول الثلاث الحلفاء الطبيعيين لدولة جنوب السودان ، خاصة مع وجود الروابط التاريخية والعرقية والدينية والاقتصادية مع جنوب السودان.[41] ويلاحظ أن مصر و ليبيا من دول الجوار العربي في الشمال وهما اللتان قدمتا المساعدة العسكرية والمالية للسودان، حيث يشكل السودان أهمية إستراتيجية للأمن القومي المصري وهذا ما يفسره الوجود المصري الكثيف داخل السودان.

[39] حمدي عبد الرحمن حسن، التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وإفريقيا، تاريخ الإطلاع:
www.sudanjem.com2025/04/18

[40] حمدي عبد الرحمن، سبق ذكره.

[41] حمدي عبد الرحمن حسن،انفصال جنوب السودان.. هل هو عنوان لمرحلة جديدة؟!،قراءات إفريقية، العدد08- جوان 2011، ص38.

1- مصر وليبيا

تمثل العلاقات المصرية السودانية أهمية خاصة لمصر والسودان، فبحكم الروابط الانسانية والثقافية والاقتصادية التي ربطت بين البلدين على مدى التاريخ إضافة إلى الجانب الاستراتيجي الذي يجعل كلا منهما يمثل عمقا استراتيجيا للأخر، فقد تولدت مجموعة من المصالح الحيوية المتشابكة بين البلدين، الذي يمثل المساس بها تهديدا مباشرا للأمن القومي لكلا الجانبين.

سعت مصر إلى المساهمة في حل الأزمة السودانية بالجنوب من خلال المبادرات المشتركة، غير أن هذه المحاولات لم تنجح، وقد أثار توقيع بروتوكول ماشاكوس العديد من التحفظات المصرية، حيث رأى كثير من المراقبين المصريين أن حق تقرير المصير سيؤدي إلى الانفصال، وهو ما يتعارض مع موقف مصر الثابت تجاه مشكلة جنوب السودان وهو ووحدة السودان، وجدت مصر أن الاكتفاء بمجرد إعلان التحفظ والامتناع عن المشاركة لن يغير الأوضاع، بل سوف يساعد على الانفراد بالحكومة السودانية وإضعاف موقفها، فقررت السياسة المصرية التعامل مع الأمر الواقع، أن الاتفاق الإطاري قد وقع، وان طريق المفاوضات مازال طويلا، وستكون مليئة بالصعوبات.

أعلنت مصر أنها سوف تساند الجهود السودانية من أجل جعل الوحدة الوطنية جاذبة، ومن أجل تذليل الصعاب أمامها، وأنها ستساعد على توفير أجواء ومناخات داخلية وإقليمية لمسارات أمنية أفضل للخروج من الأزمة الحالية وإنهاء المفاوضات بنجاح وبقدر من التوازن. وشاركت مصر في توقيع اتفاق السلام النهائي الشامل بوصفها شريكا إقليميا مع أطراف الإيجاد[42].

أما فيما يخص ليبيا فإن سياستها الخارجية تتميز عموما بالتقلب وعدم الثبات، وهكذا كان الحال في سياستها مع السودان، وقد يجد هذا إلى حد ما تفسير إذا نظرنا إلى تغير أنماط الحكم في السودان فابتدءا كانت الخلافات قائمة بين السودان وليبيا نظرا للعلاقات المتميزة بين السودان والولايات المتحدة، وموقف السودان من اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل 1979م حين وقف إلى جانب مصر ولذلك كانت ليبيا مساندة للحركة الشعبية لتحرير السودان اثر إعلانها لمقاومة نظام النميري وتبنيها خطا اشتراكيا مع انتفاضة أفريل 1985م انقلب الموقف الليبي إلى النقيض وتحول الدعم الذي كانت تقدمه للحركة الشعبية إلى الدعم للحكومة الانتقالية ثم إلى حكومة

[42] حمدي عبد الرحمن حسن،انفصال جنوب السودان.. هل هو عنوان لمرحلة جديدة؟!،قراءات إفريقية، العدد08- جوان 2011، ص39

الصادق المهدي سياسيا وعسكريا، بمجئ نظام الإنقاذ إلى الحكم توترت العلاقة بين السودان وليبيا بسبب رغبة النظام في الخرطوم في تصدير مشروعه إلى دول الجوار ووقوفه إلى جانب المعارضة الليبية مما أدى إلى عودة العلاقات بين ليبيا و الحركة الشعبية.

2- إثيوبيا، كينيا، أوغندا

تعتبر السودان أقوى منافس إقليمي لإثيوبيا في المنطقة،ومن ثم فهي تحاول دائما تهديد السودان من خلال دعم المتمردين الذين يسيطرون على منابع المياه في الجنوب، كان لإثيوبيا دور مباشر في اتفاقية أديس أبابا، حيث انعقدت المفاوضات بين الحكومة وحركة الأنانيا في عاصمتها، ولعبت دور الوسيط بين الجانبين، وعندما نشب التمرد الثاني في عام 1983م اتجه المتمردون نحو إثيوبيا أين وجدو الدعم و المساندة، ومنذ ذلك الحين ابتدأ الدعم السياسي والعسكري والدعائي وبالمقابل كانت السودان تقف الى جانب المعارضة الإثيوبية ممثلة في حركة تحرير اريتيريا، ويمكن القول أن التهديد التقليدي الذي يمثله الجوار الإثيوبي أصبح خطير بوجود نظام الإنقاذ، مما جعل إثيوبيا تعمل بعد التنسيق مع واشنطن لإسقاط هذا النظام، ابتداء من سنة 1998م بدأ التقارب السوداني الإثيوبي وهذه المرة بسبب تفاقم الخلافات بين إثيوبيا واريتريا وقد كانت إثيوبيا إحدى دول الإيجاد التي قدمت المبادرة التي تبنتها في إطار ماشكوس.[43]

أما أوغندا فتكمن خطورتها في تحالفاتها خاصة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت أوغندا طيلة فترة الثمانينات دولة مهمة في تقديم المساعدات للحركة الشعبية وقد ازدادت هذه المساعدات مع وصول موسيفي للحكم فخلال شهر مارس 1997م قامت القوات الأوغندية بتنفيذ هجوم عسكري كبير داخل الأراضي السودانية دعما لحركة التمرد فهي تدر كجنوب السودان سيمث لمنطقة عازلة بينها وبين شمال السودان،مما سيخلصها منها جس دعم الحكومة السودانية لمتمردي جيش الرب،كرد على الدعم التاريخي للحركة الشعبي لتحرير السودان.من ناحية أخرى،يمثل جنوب السودان سوقا بكرا جديدا و واعدا لهذه الدول،فقد تسابقت في تأمين وجودها هناك .ومنذ توقيع اتفاقية السلام في 2005 م استحوذت كينيا على سوق الأموال في الجنوب،حيث احتكرت البنوك الكينية كل الشبكات والحركة المالية بين جوبا والعالم،ويدير الخبراء الكيني وندولا بالعمل المدني ونشاطات المنظمات الدولية و الشركات العالمية الكبرى التي اندفعت

[43] حمدي عبد الرحمن، المرجع السابق الذكر.ص 40

إلى الجنوب لتمويل مشاريع إعادة التعمير التي تضطلع بها الدول والمؤسسات المانحة.كما أصبحت كل شركات المواصلات البرية والجوية من وإلى جوبا تُدار بآليات وشركات أجنبية. أما إثيوبيا فقد حظيت بنصيب الأسد في الجنوب لسيطرتها على حركة الفنادق والخدمات العامة والطيران والعمالة الحرفية،فيمايحتكر حركة التجارة المحلية والأسواق الداخلية التجار ورجال الأعمال الأوغنديون.كما تخطط دولة جنوب السودان لبحث إمكانيات تصدير وتسويق بترولها عبر أوغندا وكينيا من منافذ مينائي ممبسا ولامو بكينيا بدلا من الاعتماد على خطوط الأنابيب القائمة حاليا في دولة السودان إلى البحر الأحمر[44]

أما كينيا مثل أوغندا تستند كينيا إلى الدعم الغربي في تحركاتها الإقليمية خاصة منها اتجاه السودان، وترتبط العلاقات الكينية السودانية بمشكلتين الأولى هي مشكلة مثلث ايلمي وهي منطقة حدودية محل تنازع بين دولتين، أما المشكلة الثانية فتتمثل في دعم كينيا للحركة الشعبية لتحرير السودان، غير أنه مع بداية الألفية الجديدة اتجهت كينيا نحو دعم مسار السلام في السودان بسبب رئاستها للجنة الخماسية لحل الأزمة السودانية المنبثقة عن الإيجاد.

[44]أحمد الحباشنة، العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد 01، 2013.

خلاصة واستنتاجات:

1- نجحت الأمم المتحدة خلال فترة الحرب الباردة، في منع نشوب نزاع مباشر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، إلا أنها لم تكن فعالة أو قادرة على درء أو احتواء الكثير من الصراعات بين الدول أو داخل الدولة نتيجة لطبيعة النظام الدولي السائد في تلك الفترة، مما جعل عوامل الصراع تتفاعل دون حلول

2- تعتبر المنظمات الإقليمية نظريا هي الأقدر على حل الصراعات للطبيعة المعقدة لهذه الصراعات، والعلائق المتداخلة بين الفاعلين الأساسيين فيه، وعادة ما تكون هنالك عوامل تقليدية وثقافية ذات أبعاد مهمة لدي التفكير في إيجاد الحلول، هذا بالإضافة للعلاقات الشخصية بين القادة السياسيين وقادة المجتمع والرأي، ودورهم الهام في تفهم أبعاد الصراع وإيجاد حل له. هذه العوامل تجعل المنظمات الإقليمية ذات ميزة ايجابية يصعب توفرها للفاعلين الآخرين من الدول والمنظمات التي تحتاج حتما لفترة زمنية طويلة لفهم ديناميكيات الصراع.

3- نجحت منظمة إيجاد في تحقيق السلام في السودان، من خلال جهودها المكثفة والتي بدأت منذ العام 1993م واستطاعت بعد أكثر من عقد من الزمان في العام 2005م من توقيع اتفاقية السلام الشامل، والذي يعتبر انجازا مقدرا للمنظمة، رغما عن الانتقادات العديدة التي وجهت لعملية السلام في السودان من حيث أنها عملية لم تنجح في بناء الثقة بين الأطراف.

4- كان دور جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي متمثلا في العمل على وحدة واستقرار السودان لكنه تأثر بالمتغيرات الدولية في حرب الخليج الثانية و وأحداث 11 سبتمبر.

5- من الواضح أن السياسة الأمريكية و الغربية عموما في السودان ومنطقة القرن الإفريقي ؛إنما هي استمرار للجهود الغربية الرامية لإعادة صوغ العالم غير الغربي فكاً و تركيبا بما يخدم مصالحهم وأهدافهما لعليا،والتي تعبر عن محورية التمركز الغربي حول الذات والنظر إلى الآخر غير الغربي،فقد برزت أهمية السودان ومنطقة شرق إفريقيا عموماً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م،حيث أضحت تحتل مكانة بارزة في الإستراتيجية الأمريكية الكبرى،وفي إطار الرؤية الأمريكية للحرب على الإرهاب

6- شكلت المخاوف من قيام السودان بزعزعة الاستقرار في هذه الدول عاملا مهما في أذهان مخططي سياستها الخارجية .فانتشار الأصولية الإسلامية في المنطقة يعتبر القوة الدافعة الرئيسية وراء سلوك السياسة الخارجية في المنطقة.

7-العمل على احتواء السودان،والتحكم في سلوكه الخارجي أصبح عنصرا هاما في سياسات جيرانه فرادا أو مجتمعين حيث حظيت مسألة تقرير المصير للجنوب بدعم دول الجوار الإفريقي للسودان .وهكذا فإن دعم حركات التحرير العاملة في السودان،من ناحية،وفي البلدان المجاورة، من جهة أخرى، أصبح أسلوب العمل السائد في المنطقة، وهو ما أدى إلى استمرار ودعم هذه الحركات.

8- إن التدخلات الخارجية المستمرة طوال العقدين الأخيرين من القرن الماضي وخاصة إلى جانب الحركة الجنوبية التي تلقت الدعم السياسي والعسكري ساهمت في جعل مسار السلام أكثر التزاما خاصة مع قدرتها على ممارسة الضغط من خلال دعم أحد أطراف الصراع،إن دخول الايجاد مستندة إلى القوة الأمريكية والذي تزامن مع توتر العلاقات السودانية الأمريكية وعدم قدرة الحركة الشعبية الرجوع إلى سابق عهدها كل هذا كان له تأثير حاسم في التوصل إلى السلام.

الفصل الثالث

تداعيات انفصال جنوب السودان محليا و إقليميا

عقب انتهاء الانتخابات واستفتاء الجنوب، شهدت جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان، مرحلة انتقالية إلا أن إرث الماضي والحاجة إلى تطبيق اشتراطات رئيسية باتفاق السلام الشامل، مثل المشاورات الشعبية في جنوب كردفان والنيل الأزرق، والتسوية النهاية لمنطقة أبيي، والاتفاق حول عدد من قضايا ما بعد الاستفتاء قد خيم كل ذلك على الحزبين الحاكمين مهددا بأن يقودهما ثانية إلى الحرب.[1] إن انفصال جنوب السودان الذي أصبح واقعا بعد استفتاء 2011م،وصفه الرئيس التشادي بأنه كارثة على إفريقيا كلها،فما من دولة إفريقية إلا وفيها شمال وجنوب ومسلمون ونصارى، فهو يحمل في طياته من التداعيات أكثر مما هو متوقع في الحسابات العاجلة لمنطلقات محدودة آنيا و مكانيا،وليس من إنكار لما ينطوي عليه من يسير إيجابيات، يعظمها دعاة الانفصال لحجب رؤية مخاطر هو مهدداته وسلبياته.[2]

المبحث الأول : تداعيات الانفصال على دولتا السودان وجنوب السودان

تقوم دولة الجنوب على مقومات كيان السودان وعناصر قوته،وبخاصة دوره الحضاري وموقعه الاستراتيجي،وثرواته،وهو مايستدعي إعادة النظر في جميع العناصر التي تتمثل في الجغرافيا، والموارد الطبيعية، والسكان،ومستوى النمو الاقتصادي والصناعي،ودرجة التطور التقني،والقدرات العسكرية،وكفاية المؤسسات السياسية و الدبلوماسية والأمنية.الآثار السالبة أخذت تتداعى قبل الانفصال،وتلاحقت بعد إعلانه،في كل الجوانب،في الشمال والجنوب،معجملة من القضايا العالقة التي تشكل مصادر لتهديدات ومخاطر عديدة.لقد ظل جنوب السودان محورا رئيسا في السياسة الاستعمارية،وفيما أعقبهامن فترات،وشكل في ظل الوحدة عاملا محددا للترتيبات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية الأمنية و العلاقات الداخلية والخارجية وقد أخذت جميعها تفقد توازنها بدخول متغير الانفصال، ومن تداعياته على الدولتين:

المطلب الأول: تداعيات الانفصال سياسيا وأمنيا

1- سياسيا:احتدم الجدل الدستوري والقانوني حول شرعية النظام القائم في الشمال بعد الاستفتاء، فقد تجمعت أحزاب المعارضة تحت مسمى مؤتمر السودان،ودعت إلى حكومة انتقالية،وعقد مؤتمر دستوري، والاتفاق على برنامج وطني،وإجراء انتخابات تؤسس لجمهورية برلمانية مدنية قائمة على

[1] جون يونغ، ترجمة : أحمد جمال أبوالليل، **السودان صراعات المصالح ورهانات المصير**، القاهرة : مكتبة سطور للنشر،ط1، 2014، ص398.

[2] محمد العقيد محمد أحمد،انفصال جنوب السودان.. هل هو عنوان لمرحلة جديدة، قراءات افريقية، العدد-08، جوان 2011،تاريخ الإطلاع: 2025/04/18 على http://www.qiraatafrica.com

التداول السلمي للسلطة،وطالبت بعض قياداتها بأن تمثل رئاسة الجمهورية بكل أقاليم السودان،ونادت بتقليص الولايات إلى06 مديريات وهددت بسياسة المواجهة لتغيير النظام إن لم تتم الاستجابة لمطالبها.من جانبه دعا النظام القائم إلى توسيع قاعدة الحكومة القائمة،في مقابل مطالبة المعارضة بحكومة قومية،وأعلن عن اتجاهه إلى إعادة هيكلة الحكم على المستوى الاتحادي والولائي،إضافة إلى تعديلات واسعة في الدستور الانتقالي الحالي،وإعادة النظر في قانون الحكم المحلي وأوضاع المحليات،وجاءت في هذا الإطار دعوة رئيس الجمهورية لتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة،وهي تتضمن الموافقة مبدئيا على تغيير الدستور،الذي ربما يخضع لاستفتاء شعبي،وهي وعود شككت المعارضة في مصداقيتها[3].

أما الجنوب السوداني فقد أعلنت الحركة الشعبية عن الاتجاه لتشكيل حكومة قومية بعد الانفصال،تمثل كل الأحزاب بما فيها المؤتمر الوطني لإدارة الجنوب.واتجهت المعارضة الجنوبية بعد أن فقدت شريكها السابق الحركة الشعبية إلى توثيق علاقتها بالحركات المسلحة في دارفور،وهو ما يقوي موقف هذه الحركات التي اتجه بعضها نحو الحركة الشعبية،مثل حركةالعدل والمساواة،وحركة أركومناوي،وانشق بعضها عن الحركة،كأبناء جنوب دارفور جبال النوبة الذين كونوا جيشا مستقلا باسم جيش الإصلاح الديمقراطي. وليس مستبعدا مع تطور الأحداث،وتوجهات القوى السياسية الخارجية،والمعارضة داخليا اتفاق كل هذه الأطراف على مواقف سياسية وعسكرية داعمة لتحقيق أهدافها المشتركة.أما السياسة الخارجية فهي بحاجة إلى إعادة النظر،فقد انفصل الجنوب،واختلفت قائمة دول الجوار،ولذلك آثاره في العلاقات مع الدول،والمنظمات الدولية،والاتفاقيات السابقة فيظل المعاهدات والقوانين الدولية[4].

2- أمنيا:فيما يتوقع من تفجر صراعات داخلية،بسبب التنازع على السلطة والثروة بين القوى المحلية، قبلية كانت أو سياسية في الشمال والجنوب،فإن هنالك مهددات غير متنبأ بها تحديدا بتأثير الموروث السياسي السالب،وتداعيات قيام دولة الجنوب بظروفها البيئية والسكانية والسياسية،وقد يحول ذلك الجنوب إلى مصدر تهديد خارجي خاصة وأن بعض القوى الداخلية و الخارجية تعمل على تعميق الجراحات القديمة لتوليد توجهات سالبة في العلاقات المستقبلية بين

---

[3]محمد العقيد محمد أحمد، انفصال جنوب السودان.. هل هو عنوان لمرحلة جديدة، قراءات افريقية، العدد-08، جوان 2011،تاريخ الإطلاع: 2025/04/18 على http://www.qiraatafrica.com.

[4]أحمد الحباشنة،، المجلد 40، العدد 01، 2013. المرجع السابق الذكر.

الشمال والجنوب. والأغراض السياسية والمطامع الاقتصادية لبعض دول جوار الجنوب ستنعكس سلبا على أوضاع الجنوب وسكانه،والاختلاف حول المسائل العالقة والترتيبات الأمنية وتنفيذها يهدد استدامة السلام كما صرحت بذلك حكومة الجنوب.كما أن التدهور الأمني بالجنوب يثير قلقا وسط المراقبين الدوليين والإقليميين،ويقود إلى تخوف دول الإقليم من انتشار العنف و تدفقه عبر الحدود،يؤكد الدكتور محمد السيد سليم أستاذ في العلوم السياسية والعلاقات الدولية أن انفصال جنوب السودان سيكون مقدمة لسلسلة من التقسيمات والنزاعات التي ستطال جنوب السودان،والسودان،وباقي الدول العربية وقد سبق أن أبدت جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر رسالة خطية مخاوفها من تداعيات سالبة، قالت إنها ستترتب عليها إذا انفصل الجنوب،وحسابات الوضع الداخلي للدولة الإثيوبية المتداخلة مع تعقيدات حسابات الأوضاع الإقليمية تشكل في مجملها محاذير و مخاوف من انتقال العدوى إليها[5].

المطلب الثاني: تداعيات الانفصال اقتصاديا واجتماعيا

اقتصاديا:تأثر اقتصاد جمهورية السودان بانفصال الجنوب تأثرا كبيرا، إذ فقدت جمهورية السودان ما يزيد عن 70% من عائدات النفط،[6] واعتمدت في سد الفجوة في موازنتها السنوية نتيجة ذلك على رسوم عبور نفط دولة جنوب السودان أراضيها إلى ميناء التصدير. ويقدر المبلغ السنوي الذي يمكن أن يعود على جمهورية السودان من رسوم العبور، بملياري دولار سنويا. وتأكدت أهمية هذا المورد، حين أوقف الرئيس البشير عبور نفط الجنوب أراضي الشمال بسبب قيام دولة جنوب السودان بدعم الحركات المتمردة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ودخل السودان، نتيجة لذلك في أزمة اقتصادية، إذ تراجعت قيمة الجنيه السوداني أمام الدولار حتى وصلت إلى 13%. ودفع التردي الاقتصادي، وعجز الموازنة، الحكومة السودانية إلى رفع الدعم عن المحروقات، ما تسبب في زيادة الأسعار، واندلاع تظاهرات احتجاجية واسعة، في سبتمبر2013م، أخمدتها السلطات، بعد أن سقط فيها مئات القتلى، كما ستواجه جمهورية السودان على الأرجح مزيدا من الصعوبات الاقتصادية بسبب احتمال توقف ضخ النفط مرة أخرى نتيجة الصراع الدائر في

---

[5]محمد العقيد محمد أحمد، انفصال جنوب السودان.. هل هو عنوان لمرحلة جديدة، قراءات افريقية، العدد-08، جوان 2011،تاريخ الإطلاع: 2025/04/18 على http://www.qiraatafrica.com.

[6] محمد نبيل الشيمي، جنوب السودان وتداعيات الانفصال،الحوار المتمدن، الحوار المتمدن، العدد 3209، 2010تاريخ الإطلاع: 2025/03/25 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

الجنوب. وسوف يكون متعذرا على الحكومة اتخاذ أي إجراء اقتصادي لسد الفجوة، مثل فرض مزيد من الضرائب، ولا يبقى بذلك أمام حكومة السودان سوى طلب العون المالي العربي، في وقت لم تعد الحكومة السودانية تتمتع فيه بقبول عربي واسع، نتيجة لسياساتها الخارجية ومنظومة تحالفاتها من جهة أخرى، سيقود احتدام الصراع على حقول النفط في ولاية الوحدة وفي ولاية أعالي النيل اللتين لهما حدود طويلة مع السودان، إلى نزوح عدد كبير من المواطنين الجنوبيين إلى أراضي جمهورية السودان، ما يحمل حكومة السودان أعباء مالية وإدارية وأمنية، لا قبل لها بها. وقد أخذت ولايات النيل الأبيض وجنوب كردفان في السودان، في استقبال جموع الفارين من الحرب في دولة جنوب السودان. كما سيقود الاضطراب في المنطقة الحدودية إلى التأثير سلبيا في انسياب التجارة الحدودية التي يستفيد منها البلدان. وكانت هذه المنطقة شهدت العام الماضي توترا كبيرا بين الشمال والجنوب فقد حدثت صدامات مسلحة حول منطقة أبيي، وهجوم من جيش جنوب السودان على منشآت النفط السودانية في هجليج. وشهدت أيضا، اتهام حكومة السودان حكومة جنوب السودان بدعم الجبهة الثورية التي تحارب حكومة الخرطوم في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وأدت تلك النزاعات إلى إيقاف ضخ النفط عبر أنابيب الشمال، ما قاد إلى تدهور شديد في الحالة الاقتصادية في الجنوب، وفي الشمال معا. غير أن الجنوب تأثر أكثر من الشمال، بحكم هشاشة اقتصاده. وبعد جولات من المفاوضات، جرى استئناف ضخ النفط.[7]

اجتماعيا:معطيات الواقع الاجتماعي وعلاقاته في بعدها النفسي ومكونات نسيجها من المؤسسات والنظم الاجتماعية،كالأسرة والقبيلة والطبقات الاجتماعية ونظم القيم والأخلاق الاجتماعية،وتفاعل العروبة بالإفريقية والإسلام ،تتعرض هي الأخرى لتداعيات فيظل انفصال محتقن بالجفاء ومرارات الحرب والأحقاد التي زرعها الاستعمار وغذتها الكنائس،ويتوقع للعملية التاريخية الاجتماعية التي كانت تتجه نحو المزيد من النضج أن يتوقف نضجها،وتتسع الفجوة النفسية،ويزداد التباعد الاجتماع يبين الشمال والجنوب.يصور أحد التجار الشماليين حياتهم بالجنوب،حيث تم الاختلاط و التزاوج، ونتج نسيج اجتماعي شهد عليه المستعمر السابق،وكان لهؤلاء التجار دور اجتماعي آخر ومهم، حيث أنهم في غياب تام للجنوبيين تولوا مهمة تطوير وازدهار المدن الجنوبية ، وساهموا بقدر كبير في مشروعات التنمية والزراعة رغم الحروب المتوالية وما كانوا يشعرون بأنهم جسم

[7]المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الصراع في جنوب السودان: خلفياته وتداعياته المحتملة، تاريخ الإطلاع : 2025/03/24 علىhttp://www.dohainstitute.org/release

غريب،ولا أن الجنوب وطن آخر غير وطنهم. ويؤكد بعض الناس ضرورة حفظ هذه الروابط الاجتماعية بوصفها الجسر الأقوى للتواصل،و أنما يمكن أن يتم التوصل إليه من اتفاقات شاملة في إطار رؤية متكاملة لتطبيع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الدولتين في أعقاب انفصال الجنوب عن الشمال،وبخاصة في قضايا الجنسية، وحقوق التنقل و التداخل الاجتماعي عبر الحدود المشتركة، وعمليات لم شمل الأسر بين الدولتين، سيؤمن الاستقرار والتواصل بين الدولتين في القضايا الاجتماعية. وفي هذا الإطار جاءت الدعوة إلى ضرورة كفالة الدولتين للحريات الأربع:الإقامة،التملك،العمل،التنقل للمواطنين بين شمال السودان وجنوبه،حتى لا تتأثر الدولتان اقتصاديا واجتماعيا بم آلات الانفصال، والقرار في ذلك يتوقف على ما يحصل من قناعات لدى الطرفين بشأنها، وقوانين تنظيمها.

المبحث الثاني: تداعيات الانفصال على دول الجوار

إن تداعيات الانفصال على إفريقيا،جد خطيرة نظرا لاحتوائها على الكثير من القوميات المتعددة، فالكثيرون يرون أن السلطة مستبدة و ظالمة وتستحوذ على الثروة كما أن هذه التأثيرات سوف تلحق أيضا بالوطن العربي على اعتبار أن الكثير من الدول العربية تجمعها علاقات بالمحيط الإفريقي،[8] وفي هذا المبحث سنتناول تداعيات الانفصال على دولتان تمثلان الجوار السوداني ببعديه العربي والإفريقي.

المطلب الأول: تداعيات الانفصال على مصر

إن دولة جنوب السودان أصبحت البوابة الجنوبية لمياه النيل الأبيض الذي يمد مصر بأكثر كمية من المياه وهو ما يجعلها تمثل أهمية كبيرة للاستقرار في مصر أو العكس فمصر تتخوف من أن تتأثر حصتها من مياه النيل وفعلا فالواقع يؤكد تلك المخاوف فوجود أطراف دولية معادية للمصالح المصرية والسودانية كالكيان الصهيوني الذي له أطماع في مياه النيل[9]خاصة بعد الدعم المعنوي الذي قدمته الولايات المتحدة بالتشديد على احترام خيار الجنوبيين وتقديم دعم مادي لدعم البنية التحتية للدولة بلغ 02 مليار دولار.[10]وعلى الرغم من كل الوسائل والطرق التي قامت بها مصر في دعم جنوب السودان من خلال العديد من المشاريع التنموية وتقديم المنح التعليمية المجانية لأبناء الجنوب و إنشاء فرع لجامعة الإسكندرية وافتتاح قنصلية في جوبا و إنشاء خط طيران مباشر من القاهرة إلى جوبا، فقد عانت مصر ومازالت تعاني من أضرار انفصال جنوب السودان خاصة بتغلغل الكيان الصهيوني في المنطقة.وتجددت المخاوف مع تصريحات الناطق الرسمي باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن الجنوب سيكون الدولة الحادي عشر في حوض النيل وهو ما يستلزم إعادة توزيع حصص المياه في ضوء الواقع الجديد بحسب طرحه وذهب إلى حد المطالبة بتعديل اتفاقية حوض النيل استعدادا لانضمام دولة جديدة عقب إعلان

---

[8] **ياسر ابو حسن**، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، تاريخ الإطلاع: 2025/05/02 علىhttp://www.maspolitiques.com

[9] فريدة البنداري،مواقف دول الجوار من انفصال السودان،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، تاريخ07 الإطلاع: 2025/05/05علىwww.elsyasi.com

[10] محمد نبيل الشيمي، جنوب السودان وتداعيات الانفصال،الحوار المتمدن، الحوار المتمدن، العدد 3209، 2010تاريخ الإطلاع: 2025/03/25http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

نتيجة الاستفتاء وحذر من مغبة عدم التعامل مع جنوب السودان كدولة فيما يتعلق بقضية مياه النيل.

المطلب الثاني: تداعيات الانفصال على إثيوبيا

إثيوبيا من أول الدول التي أنشئت علاقات مع إسرائيل وذلك راجع لقربها من البحر الأحمر والذي هو عمق استراتيجي لضمان الأمن القومي الإسرائيلي،[11] فإثيوبيا تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية مما دفعها للعمل على تحسين علاقاتها مع السودان وفقا لمصلحتها فتدهور الوضع الأمني في السودان سيؤثر سلبا على الأمن الأثيوبي كما أن انفصال جنوب السودان سوف يؤدي إلى إيقاظ روحا لانفصال في أثيوبيا وخاصة وأن الدستور ينص على حق القوميات في الانفصال كما أن ظهور دولة الجنوب سوف يزيد من عدد دول حوض النيل العشر إلى إحدى عشر دولة تشترك في تقاسم المياه و هنا كعدة اتفاقيات أبرمت في شأن نهر النيل،إلا أن إثيوبيا لا تعترف بهذه الاتفاقيات وترى أن لها كامل الصلاحيات في التصرف في مياهها الإقليمية فدخول دولة الجنوب في قسمة مياه حوض النيل سوف يؤدي إلى تقوية موقف دول المنبع على حساب دول المصب في شأن تقسيم الحصص[12] ونتيجة للمشاكل الحاصلة والتوترات في جنوب السودان سوف يؤدي إلى نزوح العديد من اللاجئين إلى دول الجوار حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة أنه خلال شهر واحد بلغ عدد النازحين إلى دول الجوارنحو86ألف شخص،منهم نحو 47ألف في أوغندا،كما بلغ عدد اللاجئين في إثيوبيا أكثر من10ألف لاجئ ونتيجة للتداعيات الأمنية و العسكرية الحاصلة في جنوب السودان من شانه أن ينتقل إلى دول الجوار خاصة وأنها مجتمعات لها بيئة شبيهة وفق منطق الدومينو فتأثير استمرار الصراع في جنوب السودان سيؤدي إلى انتشار عدوى الحروب الأهلية إلى دول الجوار خاصة وأن منطقة البحيرات العظمى تسهل انتشار الحروب الأهلية فيها سواء لتداخل الاثني اتأوبس بطموح القادة في توظيف هذه الصراعات لتحقيق مكاسب سياسية.[13]

---

[11] فريدة البنداري، مواقف دول الجوار من انفصال السودان،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، تاريخ07 الإطلاع: 2025/05/05على www.elsyasi.com.

[12] **ياسر ابو حسن**، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، تاريخ الإطلاع: 2025/05/02 على http://www.maspolitiques.com

[13] محمد نبيل الشيمي، المرجع السابق الذكر.

خلاصة واستنتاجات

جاء إعلان انفصال جنوب السودان عن شماله رسميا في 2011/06/09م، مصاحبا لعدد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاسيما في ظل وجود العديد من الملفات الشائكة، والتي تقف حجر عثرة أمام الانطلاقة التي بشرت بها الحكومة السودانية وحزب المؤتمر الوطني الحاكم عقب الانفصال. فالانفصال لم يحسم سوى وجه واحد من وجوه العلاقات المتشابكة بين الطرفين، فثمة قضايا عالقة لم يتم حسمها بعد، منها ما يعرف بقضايا ما بعد الاستفتاء ومنها قضايا: الجنسية، العملة، الخدمة العامة، وضع الوحدات المشتركة والمدمجة والأمن الوطني والمخابرات، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الأصول والديون، حقول النفط وإنتاجه وترحيله وتصديره، العقود البيئية في حقول النفط، المياه، الملكية. كان ينبغي حسم تلك القضايا قبل الإعلان الرسمي للانفصال ولم يتمكن الطرفان من الوصول إلى تفاهمات أو اتفاقيات بشأنها بالإضافة إلى أربع قضايا شائكة أخرى هي:

1- ترسيم الحدود

2- قضية أبيي

3- الترتيبات الأمنية

4- المشورة الشعبية في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

الخاتمة

شغلت الحرب في جنوب السودان فترة زمنية طويلة امتدت من سنة1955م إلى بداية سنة 2005م التي شهدت فترة سلام بين الطرفين باستثناء مدة إحدىعشر سنة(1972م-1983م) لتندلع مجددا في1983م،وتنصب هذه الدراسة على دراسة العامل الخارجي وأثره في تأجيج وتفعيل انفصال جنوب السودان وكذا تم التطرق إلى العوامل الداخلية التي ساهمت في الحرب,فالحرب في جنوب السودان والأزمة الجنوبية عموما إنما هي حصيلة تفاعل بين عوامل داخلية ذات أبعاد جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كما أنها نتاج عوامل خارجية. ولفهم حقيقة الصراع في جنوب السودان،سواء في مرحلته الأولى أو الثانية،نشير إلى عدد من الاعتبارات المهمة:

أولا:أن معظم الأدبيات التي تناولت الحرب في جنوب السودان – ولا تزال – تضفي عليه بعدا إيديولوجيا وسياسيا، فكثيرا مايتم تصويره في إطار ثنائيات جامدة،كالانقسام بين العروبة والإفريقية،أو بين الإسلام والمسيحية،أو بين الشمال والجنوب،وفي هذا السياق يقول أحد الباحثين : إن حرب السودان عادة ما توصف بأنها صدام بين الشمال العربي المسلم والجنوب الإفريقي الأسود ذو الاعتقاد المسيحي والوثني,أما المفكر الجنوبي السوداني فرنسيس دنق فإنه يؤكد في كتابه عن حروب الرؤى على أهمية العوامل الدينية و الإثنية في تشكيل الصراعات المختلفة التي شهدها المجتمع السوداني.

ثانيا: ثمة مجموعة من العوامل التاريخية تشكل مدخلا مهما لفهم الصراع وتطوره ومآله في الجنوب،ولعل أبرزها المكونات الثقافية والحضارية التي شكلت المجتمع السوداني قبل الاحتلال البريطاني،بالإضافة إلى السياسة البريطانية تجاه الجنوب تحديدا،والتي جعلت منه منطقة معزولة يحظر على الشماليين الوصول إليها إلا بإذن مسبق،وبمنع الجنوبيين كذلك من الوصول إلى الشمال إلا بأذن من السلطات. أي أن السياسة البريطانية التي كانت تقوم عموما على الحكم غير المباشر كانت تهدف إلى تطوير هوية جنوبية منفصلة عن الشمال،وربما كانت تفكر في ضم هذا الكيان الجنوبي الهش إلى أوغندا أو إثيوبيا.

ثالثا: فإن هي شير إلى إخفاق مشروع الدولة الوطنية في السودان بعد الاستقلال،وعدم قدرته على تحقيق الاندماج القومي بين مختلف مكونات الجسد الاجتماعي،وذلك من خلال تأكيد تقاليد المواطنة و الهوية الوطنية الجامعة،وعدم انتهاج سياسات التهميش أو الإقصاء لأي طرف من الأطراف.وهكذا, فإن حالة عدم الاستقرار السياسي، وخضوع السودان لحكم العسكريين لفترات طويلة،وانتشار الفساد وغياب المساءلة والمحاسبة،كلها عوامل مهمة في تفسير الحرب الأهلية في الجنوب.

رابعا:فإنه لا تخفى أهمية العوامل الاقتصادية وتقسيم الثروة والموارد،يتضح ذلك بجلاء من تطور أجواء مشروع قناة جونجلي حيث يرى الجنوبي و نأنهمسو فيحرمون من مواردهم الطبيعية لمصلحة الشمال،كما أن اكتشاف النفط في الجنوب أضاف بعدا مهما لفهم الصراع

.**خامسا:** يبقى المتغير الخارجي في دعم أطراف الصراع والتدخل في تفاعلاته المختلفة،وكذلك التحكم في آليات تسويته ليشكل المتغير الأهم في دراسة حالة الحرب الأهلية في الجنوب السوداني.

إن التأثير الخارجي ظل حاضرا في جميع جوانب الأزمة السودانية ولكن قوته لمت كنب القدر الذي يخطط للأحداث أو يسيرها ولكن فقط بالقدر الذي يعمل على توجيه أحداث موجودة أصلا لصالحه وبين الأزمة الجنوبية والأزمة في دارفور يتضح انتقال هذا التأثير من التأثير المباشر لدول الجوار والتأثير غير المباشر للقوى العظمى إلى التأثير المباشر لهذه الأخيرة و خاصة الولايات المتحدة كما يلاحظ دخول الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي إلى ساحة الصراع السوداني

وبالرجوع إلى الفصل النظري يتضح أن التدخل الدولي تحقق في الأزمة الجنوبية من خلال مدخل الأقليات وتحقق في أزمة دارفور من خلال الحديث الدعائي على المستوى العالمي عن تطهير عرقي وإبادة جماعية،وفي التحليل الأخير لهذا التأثير الخارجي اتضح ارتباطه بثلاث عوامل :

1-عامل طبيعي تمثل في موقع السودان و وجود العديد من دول الجوار مما يقتضي سياسة خارجية حذرة ومتوازنة وهو الأمر الذي لم يتحقق غالبا.

2-عامل إيديولوجي تمثل بوجود إسلام سياسي في سدة الحكم له طموحات في تصدير فكره،وإذا كان هذا الإسلام السياسي يحارب على المستوى العالمي فانه سيكون مستهدفا بصورة أكبر عندما يرتبط بالسلطة،والجيش عسكريون لهم توجه إسلامي في السلطة.

3-عامل اقتصادي يتمثل هذا العامل أساسا في البترول السوداني الذي زاد من درجة اهتمام الغرب بما يحدث في السودان.

ومن التوصيات نذكر:

1.بما أن الانفصال قد أصبح بعد الاستفتاء أمرا واقعا، فمن الأفضل أن يتم هذا الأمر بصورة سلمية،أي ألا تضع الحكومة السودانية العقبات أمامه،لأنها إنفعلت, فإن الدولة الناشئة ستشكل من الناحية الإستراتيجية خطرا أكبر مما كان عليه الوضع أيامالحرب والنزاع بين الطرفين،فربما تدير دولة الجنوب ظهرها لدولة الشمال وتسعى لتشكيل تحالفات مع دول إفريقية وغربية ، قد تهدد أمن دولة الشمال واستقرارها.

2.يجب الإسراع بحسم القضايا الخلافية بين الطرفين،لأن ذلك سيشكل عاملا إيجابيا في حين أن التباطؤ قد ينذر بتحول تلك القضايا أومنطقة أبيي على سبيل المثال إلى ما يشبه قضية كشميرالعالقة بين الهند وباكستان،وأبرز القضايا هي النفط و الحدود، ومنطقة أبيي التي تمثل القضية الأكثر جدلا.

3.يتوجب على دولة الشمال العمل على إقامة أفضل العلاقات مع الدولة الجنوبية الناشئة،لأنما يوجد من عوامل أدت إلى الانفصال،لا تلغي تاريخا طويلا جمع الدولتين في دولة واحدة،فضلا عن وجود طبقة جنوبية مثقفة مازالت ترى في الوحدة حلما يمكن بناؤه على أساس الاندماج الوظيفي،أي التدرج في الحكم من الفيدرالية وصولا إلى الكونفيدرالية.

4.يتوجب أيضا على الدول العربية الإسراع في إقامة أفضل العلاقات مع الدولة الجنوبية الناشئة،و السعي إلى إقامة المشاريع الاستثمارية فيها وحتى مساعدتها ببعض المشاريع التنموية،أي وبمعنى آخر السعي إلى احتضانها وتقربيها إلى العالم العربي،كي لا يحصل العكس وتتطرف عن الدول العربية و تتحالف مع الغرب،الأمر الذي قد يشكل خطرا استراتيجيا على الدول العربية جمعاء.

قائمة المراجع

الكتب:

أ- باللغة العربية

01. البحـيري،زكي، **السـودان تحت الحكم الإنجلـيزي المصـري دراسـة في علاقات وادي النيل 1899-1936** ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط1 ، 2009
02.أبوسعادة،أحمد، **جنوب السودان وأفاق المستقبل**، ط1 ، القاهرة : مكتبة مـدبولي، 2011.03.الطويـل، أمـاني،**العلاقـات المصـرية السـودانية جـذور المشـكلات وتحـديات المصـالح**، بـيروت: المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسات، ط1،أوت2012
04. المديني، توفيق، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصـومال**، دمشق : منشورات الهيئة الثقافية للكتاب، ط1، 2012
05. العلي سـري الـدين، عايـدة،**السـودان والنيـل بين مطرقـة الانفصـال والسـندان الإسـرائيلي**، بـيروت : منشـورات دار الأفـاق الجديـدة، ط1، 1998
06.الكيلاني،عبد الوهاب، **الموسوعة السياسـية**، بـيروت: المؤسسـة العربيـة للدراسات والنشر،ط2، (د.ت)
07.بغـدادي، عبـد السـلام إبـراهيم، **السودان المعاصـر السياسـة الخارجيـة والعلاقات الدولية**، عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2005
08. جون يونغ، ترجمة : أحمد جمال أبو الليـل، **السـودان صـراعات المصـالح ورهانات المصير**، القاهرة : مكتبة سطور للنشر،ط1، 2014
09. جمال الدين، أبو الفضل، **لسان العرب، بيروت :** دار صادر، ب ت .
10. هنداوي، حسام احمد، **القـانون الـدولي وحمايـة الأقليـات**، القـاهرة : دار النهضة، 2005
11. وهبان، احمد، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997
12. حبيب، علي عباس، **الفدرالية والانفصـالية في أفريقيـا** القـاهرة: مكتبـة مدبولي، ط2، 1999
13.مصـطفى عثمـان، إسـماعيل، **قضايا أفريقيـة معاصـرة**، القـاهرة: مكتبـة مدبولي، ط1، 2008
14. شلبي ، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي** ، المفاهيم ، المنـاهج ، الاقترابات ، الأدوات ، الجزائر: 1997

15. شـــراقي، عبـــاس محمـــد،**المـــوارد المائيـــة في الســـودان في حالـــة الانفصال**،القاهرة : جامعة القاهرة،معهـد البحـوث والدراسـات الإفريقيـة، ط1، 2010،
16.شاكر، محمود، **السودان موطن الشعوب الإسلامية في أفريقيا**، بيروت: المكتب الإسلامي،ط2، 1984
17. عبد الحميد، محمد سامي، **أصول القانون الدولي العام**، القـاهرة: شـباب الجامعة، 1999
18. عامر، صلاح الدين، **المقاومة الشـعبية المسـلحة في القـانون الـدولي**، القاهرة : دار النهضة ، 1999
19. عودة،عبد الملك وآخرون، **العرب وإفريقيا**، بيروت : مركز دراسات الوحـدة العربية، ط1، 1984
20.رأفت،إجلال، موسى،عبده مختار،وآخرون، **السـودان على مفـترق الطـرق بعد الحرب قبل السلام**، بيروت : مركز دراسـات الوحـدة العربيـة.ط1 سـبتمبر 2006
21.رأفت، إجلال، الأفندي، عبـدالوهاب، وأخـرون، **انفصـال جنـوب السـودان المخاطر والفرص**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.ط2012،1

ب- باللغة الإجنبية:

1.R.J. Rummel،**Understanding Conflict and War**،viewing history: 25/03/2016http://www.hawaii.edu/powerkills/TCH.CHAP33.HTM
2.**Affichage de la République du Soudan du Sud**، la diplomatie française، viewing history**:**20/04/2016http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/soudan-du-sud/presentation-du-soudan-du-sud
3. World Council of Churches. **What is the World Council of Churches?**.، viewing history: 20/04/2016 http://www.oikoumene.org
4. United Nations Mission in Sudan،viewing history**:**20/04/2016https://unmis.unmissions.org

الرسائل الجامعية:

01. حابس الفايز،مها،**إسرائيل ودورها في بلقنـة الـوطن العـربي السـودان نموذجا**،رسالة ماجسـتير في العلـوم السياسـية،قسـم العلـوم السياسـية، كليـة الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط،2011
02. عبد الرحمن أحمد عثمان، سلافة، **الصراعات في القارة الإفريقية دراسـة حالـة السـودان**، بحث تكميلي لنيـل درجـة ماجسـتير، العلـوم في العلاقـات الدولية، كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم. ماي 2005

03.عـودة، إبـراهيم يوسـف حمـاد، **الـدور الإسـرائيلي في انفصـال جنـوب السودان وتداعياته على الصراع العربي – الإسرائيلي**، رسـالة مقدمـة لنيـل شهادة الماجستير في التخطيـط والتنميـة السياسـية ، كليـة الدراسـات العليـا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين ، 2014

المواقع الإلكترونية:

01.أبو حسن،أبو ياسر، صراع القوى العظمى حـول المـوارد في إفريقيـا، المجلـة الإفريقيـــــة للعلـــــوم السياســـــية، تـــــاريخ الإطلاع: 02/05/2025 على http://www.maspolitiques.com

02. أبـو حسـن أبـو ياسـر، التـدخل الإسـرائيلي في جنـوب السـودان من الـدعم العسكري حتى الانفصال، الراصد للبحوث والعلوم، تـاريخ الإطلاع: 02/05/2016 على www.arrasid.com

03.الجزيـرة نت، نفـوذ ومصـالح إسـرائيل في جنـوب السـودان،تـاريخ الإطلاع: 20/03/2025 علىhttp://www.aljazeera.net

04.أبو عامر، عدنان، مصلحة إسرائيل من انفصال جنوب السودان، الجزيرة نت، تاريخ الإطلاع: 20/03/2025 على www.aljazera.net

05. البنداري،فريدة، مواقف دول الجوار من انفصـال السـودان،معهـد البحـوث والدراسات الإفريقية تاريخ الإطلاع: 05/05/2025 على www.elsyasi.com

06. الجزيـــرة نت، جنـــوب الســـودان، تـــاريخ الإطلاع: 20/03/2016 على www.aljazeera.net

07.التجـاني، محمـد الغـزالي سـراج، الايقـاد والسـلام الإقليمي، تـاريخ الإطلاع: 22/04/2025 على http://www.sudanile.com

08. المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات، الصـراع في جنـوب السـودان: خلفياته وتداعياته المحتملة،تاريخ الإطلاع: http://www.dohainstitute.org/release 24/03/2025

09. الشـيمي، محمـد نبيـل، جنـوب السـودان، جـذور المشـكلة وتـداعيات الانفصـــال،الحـــوار المتمـــدن، تـــاريخ الإطلاع: 20/03/2025 على http://www.ahewar.org

10. الشـيمي، محمـد نبيـل، جنـوب السـودان وتـداعيات الانفصـال،الحـوار المتمدن، الحوار المتمدن، العدد 3209، 2010 تاريخ الاطلاع:http://www.ahewar.org 20/03/2025

11.الشاطري،عبد العزيز بن غويزي ، مجلس الكنائس العالمي نظامـه ودوره في التنصير،تاريخ الإطلاع: 28/04/2025 على http://www.islamtoday.net

12. الخطيب، دريد و الشب، أحمد، انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات،العدد-27، جوان 2012 على
http://www.que-edu-arabic.com
13. الطاهر، عبد الفاتح حمد، انفصال جنوب السودان..هل هو عنوان لمرحلة جديدة؟!، قراءات افريقية، العدد-08، جوان 2011،http://www.qiraatafrica.com
14. بن سالم، سيدي أحمد أحمد، مجلس الكنائس العالمي والتبشير في السودان، الجزيرة نت تاريخ الإطلاع: 28/03/2025 علىhttp://www.aljazeera.net
15.بعثة الأمم المتحدة في السودان، **الفرار من الصراع في ابيي،** مجلة شهرية تصدر عن مكتب الإعلام- بعثة الأمم المتحدة في السودان، السودان: جوان 2011 تاريخ الإطلاع: 18/04/2025 على www.unmis.unmissions.org
16.بعثة الأمم المتحدة في السودان، تاريخ الإطلاع: 18/04/2025 على
https://unmis.unmissions.org
17.بدوى، منير محمود، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، تاريخ الإطلاع: 25/03/2025 علىhttp://alma3raka.net
18.حسن، حمدي عبد الرحمن، التدخل الدولي في السودان، تاريخ الإطلاع: 18/04/2025 علىwww.sudanjem.com
19.حسن، حمدي عبدالرحمن، التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وإفريقيا، تاريخ الإطلاع: 18/04/2025 www.sudanjem.com
20.طه، فيصل عبد الرحمن علي، تقرير المصير والانفصال، بتاريخ:تاريخ الإطلاع: 03/04/2025 على http://www.sudantv.net
21.سلمان، محمد أحمد سلمان، نظرية المؤامرة ومسؤولية انفصال جنوب السودان، تاريخ الإطلاع: 28/04/2025 على http://www.alrakoba.net
22.سالم سيدي أحمد بن أحمد، مجلس الكنائس العالمي والتبشير في السودان، الجزيرة نت تاريخ الإطلاع: 20/03/2025 على http://www.aljazeera.net
23. عبد الرحمن، حمدي، عسكرة العولمة ومخاطر التنافس الدولي في السودان،تاريخ الإطلاع: 18/04/2025 على http://www.academia.edu
24.عرفة، محمد جمال، الدور الأمريكي في تشجيع انفصال جنوب السودان وأهدافه، أفريقيا اليوم، تاريخ الإطلاع: 02/05/2025 على www.sudanile.com
25.عبيد، منى حسين،الخرطية السياسية لأحزاب جنوب السودان الحركة الشعبية لتحرير السودان أنموذجا جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية،العدد41، 2003،http://www.iasg.net

26. عبـدالحليم،سـميحة ، نظـرة على ..الحركـات الانفصـالية فى العـالم، نشـر في أخبـــــــــــار مصر تـــــــــــاريخ الإطلاع: 18/03/2025 على http://www.masress.com/egynews
27. مجلس الكنــائس العــالمي.. الــدور الخفي، نشــر في المركــز الســوداني للخدمات الصحفية تاريخ الإطلاع: 20/04/2025 على http://www.sudaress.com
28. محمد.العقيدمحمدأحمد،انفصال جنوب السودان.. هل هو عنوان لمرحلة جديدة، قراءات افريقية،العدد-08، جوان 2011،تاريخ الإطلاع: 18/04/2025على http://www.qiraatafrica.com
29. محمد ،عادل زكي، لماذا انفصل جنوب السودان؟، الحـوار المتمـدن-العـدد: 3350 بتـــــاريخ:" 2011 /ـــ 4 /ـــ 29تـــــاريخ الإطلاع: 18/04/2025 http://www.ahewar.org
30.موسـى،ريم محمـد، **دور مجلس السـلم والأمن الأفـريقي في تسـوية النزاعات السودان نموذجا، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، بتاريخ 08 أوت 2015 على** http://www.maspolitiques.com
31.مركز الجزيرة للدراسات، دولة جنوب السودان دفئ مع إسرائيل وبرودة اتجاه العرب، تاريخ الإطلاع: 18/04/2025 http://www. studies.aljazeera.net
32. تورشين، محمد علي، آثـار الانفصـال على حاضـر ومسـتقبل العلاقـات بين جمهوريــة الســودان وجمهوريــة جنــوب الســودان، المجلــة الأفريقيــة للعلــوم السياسية، تاريخ الإطلاع: 25/03/2025 على http://www .maspolitiques.com
33.تورشـين، محمـد علي، إنفصـال الـدول (طرقـه و دوافعـه)، تـاريخ الإطلاع: 25/03/2025 على http://www.hurriyatsudan.com

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة حركات التحرر في الوطن العربي وكنموذج أخذنا انفصال جنوب السودان
ناقشت الدراسة عبر فصولها ومباحثها ومطالبها ظاهرة الانفصال حيث تطرقنا إلى مفهومه و أسبابه.وتناولنا المشكلة من حيث التطور التاريخي من خلال تتبع العوامل التي أدت إلى الانفصال تاريخا بدأ بالوجود المصري في السودان وأثر الحكم الثنائي المصري الانجليزي للسودان خاصة السياسة الانجليزية لفصل الجنوب عن الشمال وصولا إلى مرحلة ما بعد الاستقلال حيث تسببت مشكلة الجنوب بالعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية في السودان،فهي كانت وراء التوتر الاجتماعي وانقسام القوى السياسية وتخبط السياستين الداخلية و الخارجية للدولة وهو ما أطاح بالنظام العسكري الأول والثاني،وكذلك بالأنظمة الديمقراطية التي شهدتها البلاد واختلفت طرق تعاطي الحكومات السودانية المتعاقبة مع تلك الأزمة،بين الحل العسكري المتمثل باستخدام القوة لإدماج جنوب السودان مع شماله،وبين الحل السياسي الذي يُقرب الفوارق بين الطرفين ويمنح الجنوب حكما ذاتيا فضلا عن دور المتغير الخارجي في دعم أطراف الصراع، والتدخل في تفاعلاته المختلفة، لتشكل كلها المتغيرات الأهم في دوافع حالة الحرب في السودان.
وتتباين مواقف الدول الإقليمية والدولية من القضايا السودانية على حسب أهدافها و إستراتيجيتها, فثمة اهتمام بتلك القضايا من مؤسسات العمل الإفريقي المشترك، ودول الجوار،والدول الأوروبية التي تعد الشريك التجاري الأول للسودان،والدور الصيني الذي يحاول التخفيف من غلواء الضغوط الغربية على السودان حفاظا على مصالحه بالسودان،إضافة للدور الأمريكي البارز، والمنطلق مما تمثله المنطقة من أهمية خاصة في الإستراتيجية الأمريكية في الحرب على الإرهاب،فضلا عن ثروات المنطقة المتعددة.وعكست قرارات مجلس الأمن الرؤية الأمريكية ،والتي تسعى لتفتيت السودان باسم الشرعية الدولية،فهي تعمل على إعادة هندسة المنطقة من الناحية الجيوبوليتيكية بما يحقق لها أهدافها ومصالحها التوسعية.
وعلى الرغم من إعلان انفصال جنوب السودان إلا أنذلك لم يحسم سوى وجه واحد من وجوه العلاقات المتشابكة بينهما.فثمة قضايا عالقة لم يتم حسمها بعد،وهي ما تعرف بقضايا ما بعد الاستفتاء وهي: قضية أبيي، و ترسيم الحدود،وقضية الجنسية،والمياه،والنفط،والديون الخارجية.

Abstract

The problem of the south was the reason for many of the political and economic crises in Sudan, and it was behind the social tension and the division of the political forces, and the floundering of the domestic and foreign policy in the state. In addition, this problem caused the fall of the first and second military regime, as well as the second and third democratic regimes that the country had witnessed.

Some of researchers describe the problem of the south as a regional problem whose consequences extend to the all of the Arab world and African continent as well.

Furthermore, there were many attempts to resolve the crisis in south ern Sudan, andthe successive Sudanese governments used different methods to deal with this crisis, such as the solution of using military forces to integrate the north with southern Sudan and the political solution that recognizes the differences between the two parties and grants autonomy to the south.The Naivasha agreement in 2005 was the best of those attempts because it was the one which stopped the war and laid the groundwork for the sharing of power and wealth and gave the people of the south the right after six years to vote over the fate of the South for the separation or unity with the north, and the people of the south have chosen the separation. Yet things will not stop at this poin because this separation will have many implications for the two parties.

الملاحق

خريطة

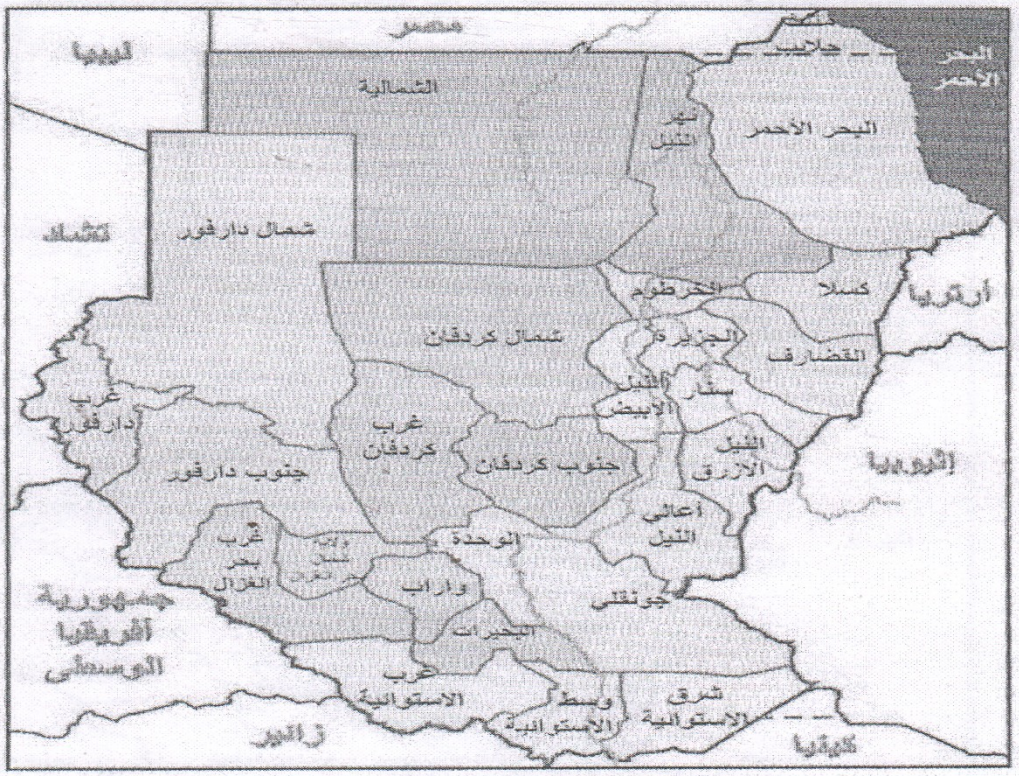

التقسيم الإداري لولايات السودان

خريطة رقم: 01 المصدر: http://www.mogatel.com

خريطة

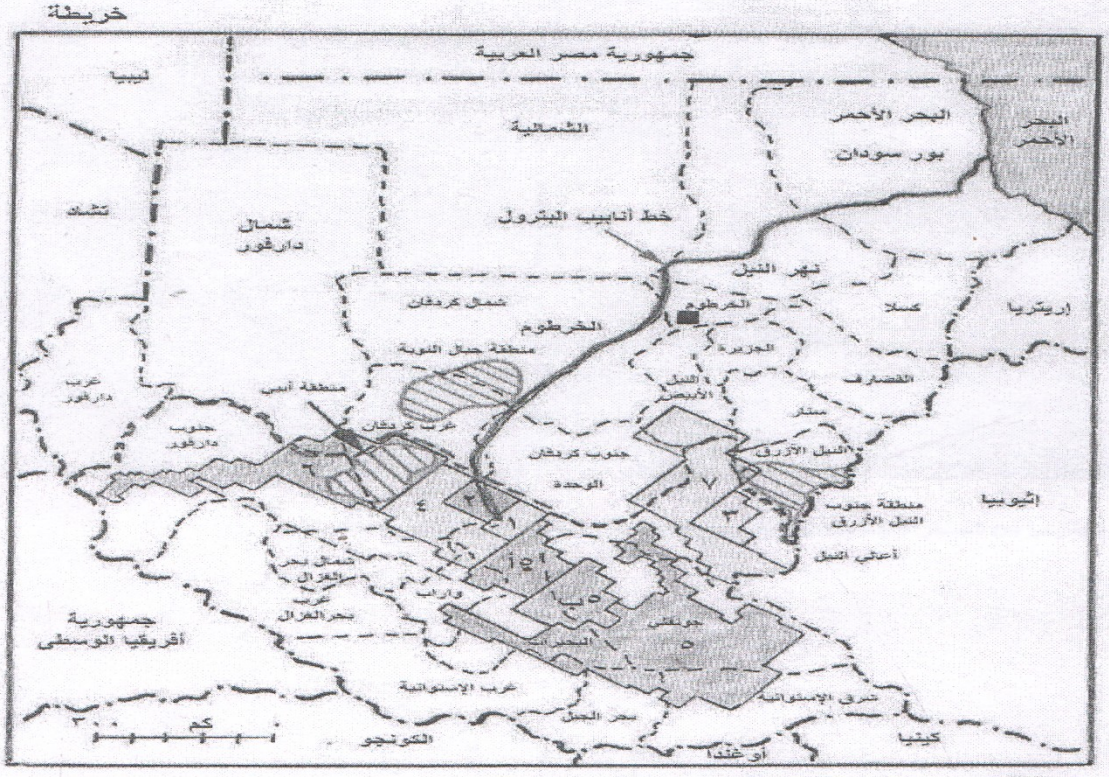

مناطق النفط في جنوب السودان

خريطة رقم: 02 المصدر: http://www.mogatel.com

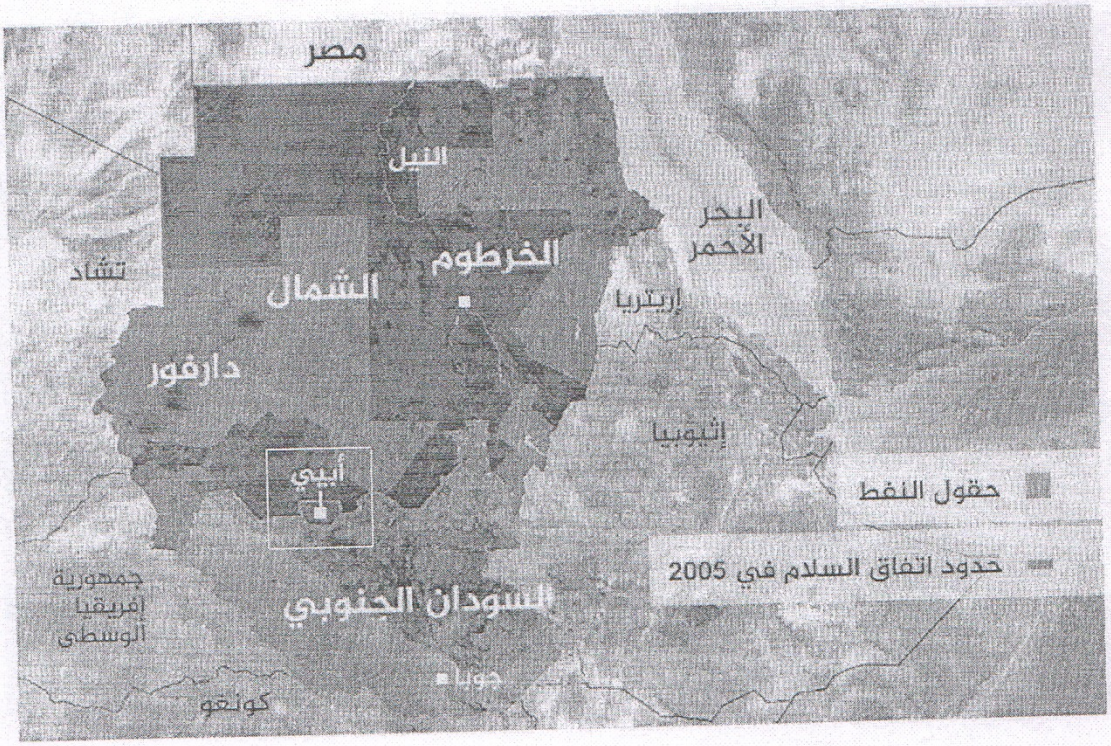

خريطة رقم: 03 المصدر http://www.qiraatafrican.com/home/new قراءات افريقية

خريطة رقم: 04 المصدر: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries6

قائمة

الجداول

قائمة الجداول

الترقيم	العنوان	رقم الصفحة
01	يوضح ولايات جنوب السودان	28
02	يوضح المساحة المقفلة بالميل المربع من طرف الإدارة البريطانية في منع السودانيين من حرية الانتقال	37

الفهرس العام

العنوان	رقم الصفحة
شكر	
إهداء	
مقدمة	
فصل تمهيدي: الانفصال الأسباب والدوافع	12
أسباب الانفصال	13
الانفصال كنتيجة لحق تقرير المصير	17
الفصل الأول : الأهمية الجيوسياسية لجنوب السودان	24
المبحث الأول : تعريف بجغرافية جنوب السودان وسكانه	25
المطلب الأول: الموقع الجغرافي	25
المطلب الثاني: تركيبة السكان	29
المبحث الثاني: التطور التاريخي للأزمة بين شمال السودان وجنوبه	31
المطلب الأول: مرحلة ما قبل الاستقلال	31
المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال	37
الفصل الثاني : مواقف وتدخلات المنظمات و القوى الدولية	43
المبحث الأول: دور المنظمات الدولية والإقليمية في الصراع	44
المطلب الأول: دور المنظمات الدولية	44
المطلب الثاني: دور المنظمات الإقليمية	47
المبحث الثاني: دور القوى الدولية والإقليمية في الصراع	56
المطلب الأول: دور القوى الدولية	56
المطلب الثاني: دور القوى الإقليمية	61
الفصل الثالث : تداعيات انفصال جنوب السودان محليا و إقليميا	67
المبحث الأول: تداعيات الانفصال على دولتا السودان وجنوب السودان	68
المطلب الأول: تداعيات الانفصال سياسيا وأمنيا	68
المطلب الثاني: تداعيات الانفصال اقتصاديا واجتماعيا	70
المبحث الثاني : تداعيات الانفصال على دول الجوار	73
المطلب الأول: تداعيات الانفصال على مصر	73
المطلب الثاني: تداعيات الانفصال على إثيوبيا	74

الخاتمـــــــة	76
قائمة المصادر والمراجع	79
ملخص الدراسة	85
Abstract	87
الملاحق	88
قائمة الجداول	91
الفهرس	93